

## مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل  
قواعد الحوكمة

—دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة—

تحت إشراف:

— أ/د قمان مصطفى

من إعداد الطالبة:

— دريدر فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
قمان مصطفى	أستاذ محاضر — أ—	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى

(مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) سورة النحل الآية 97

قال صلى الله عليه وسلم

"خير الناس أنفعهم للناس" رواه ابن ماجه

قال عبد الرحيم البيساني

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده

لو غير هذا لكان أحسن

ولو زيد هذا لكان يستحسن

ولو قدم هذا لكان أفضل

ولو ترك هذا لكان أجمل

"وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

# شكر و عرفان

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن  
أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

سورة النمل؛ الآية 19

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمداً طيباً  
كثيراً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن منا علي  
لإتمام هذا العمل المتواضع فالحمد لله أوله وآخره.

وإقراراً بالفضل لذويه ونزولاً عند قول النبي صلى الله عليه وسلم "من  
لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان  
وخالص الوفاء والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور:

## "قمان مصطفى"

لإشراف علي هذا العمل من خلال نصحه وإرشاده وإثراء محتواه،  
كما أتوجه بالشكر للأساتذة في لجنة المناقشة وذلك لتفضلهم بالموافقة  
على مناقشة هذه المذكرة، وکلي عزم علي أخذ نصائحهما وتوجيهاتهما  
بكل الاعتبار والتي سيكون لها عظيم الأثر في إثرائها.

ولکم مني أسمی العرفان یا من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو  
بعيد.



# إهداء

إلى روح والدي الكريم تغمده الله بواسع

رحمته



إلى الأم الغالية متعها الله بالصحة

ولعافية

إلى كل أفراد أسرتي كبيرهم وصغيرهم

إلى كل من سخرهم الله لي عوناً وسنداً

أهدي هذا العمل



# فهرس المحتويات



رقم الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر وعرهان
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
II	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
VI	قائمة المختصرات
أ-ز	مقدمة
<b>الفصل الأول: المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات</b>	
09	تمهيد
10	المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
10	المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية ( النشأة، التعريف، التطور)
21	المطلب الثاني: أسباب تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
25	المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية في ظل المبادرات الدولية
29	المبحث الثاني: قواعد حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية
29	المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات
38	المطلب الثاني: محددات وقواعد حوكمة الشركات ومقومات تطبيقها
48	المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

## فهرس المحتويات

55	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق</b>	
57	تمهيد
58	المبحث الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
58	المطلب الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية (النشأة، المفهوم، المجالات)
65	المطلب الثاني: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
69	المطلب الثالث: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي
77	المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
77	المطلب الأول: أساسيات حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
85	المطلب الثاني: آليات ونماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
93	المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
98	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية</b>	
100	تمهيد
101	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية
101	المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية
103	المطلب الثاني: أداة الدراسة
107	المطلب الثالث: صلاحية أداة الدراسة واختبار طبيعة البيانات
114	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
114	المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة
119	المطلب الثاني: تحليل محاور الاستبيان

## فهرس المحتويات

122	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة
126	خلاصة الفصل
128	الخاتمة
133	قائمة المراجع
-	الملاحق



## فهرس الجداول والأشكال

### فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18	تبنى المسؤولية الاجتماعية بين المؤيدين والمعارضين	01
20	ترتيب أولوية عناصر المسؤولية الاجتماعية	02
24	أفضل 10 مؤسسات تقوم بأنشطة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لعام 2019	03
102	قائمة بأسماء مؤسسات عينة الدراسة	04
103	الاحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان	05
104	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	06
105	أبعاد محاور الدراسة	07
106	الأدوات الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات	08
108	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان	09
109	الاتساق الداخلي لمحور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية	10
110	الاتساق الداخلي لمحور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	11
111	الاتساق الداخلي لمحور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	12
113	إختبار طبيعة البيانات	13
114	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	14
115	توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي	15
116	توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة	16
117	توزيع مفردات العينة حسب متغير قطاع المؤسسة	17
117	توزيع مفردات العينة حسب عدد دورات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	18
118	توزيع مفردات العينة حسب عدد دورات حوكمة الشركات	19

## فهرس الجداول والأشكال

119	تحليل معطيات فقرات المحور الأول	20
120	تحليل معطيات فقرات المحور الثاني	21
121	تحليل فقرات المحور الثالث	22
122	نتائج إختبار ستودنت (t-test) للفرضية الأولى	23
123	نتائج إختبار ولكوكسن wilcoxon للفرضية الثانية	24
124	نتائج إختبار ولكوكسن wilcoxon للفرضية الثالثة	25

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية	01
40	المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات	02
46	مبادئ حوكمة الشركات	03
47	ركائز حوكمة الشركات	04
114	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	05
115	توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي	06
116	توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة	07
117	توزيع مفردات العينة حسب متغير قطاع المؤسسة	08
117	توزيع مفردات العينة حسب عدد دورات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	09
118	توزيع مفردات العينة حسب عدد دورات حوكمة الشركات	10

## قائمة الملاحق

### قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
145	قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي	01
146	قائمة التأثير الاجتماعي	02
147	قائمة الدخل الاجتماعي	03
148	تقرير الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي	04
149	تقرير العمل الاجتماعي	05
151	التقرير الاجتماعي لشركة Estern Gas & fuel associates	06
152	قائمة دخل اجتماعي - قائمة مركز مالي اجتماعي	07
153	قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية	08
154	قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية	09
156	استبيان الدراسة	10
161	مخرجات برنامج SPSS	11



## قائمة المختصرات

### قائمة المختصرات

المختصر	المصطلح	الترجمة العربية
WBI	World Bank Institute	البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية
IBLF	The International Business Leaders Forum	المنتدى الدولي لقادة الأعمال
WBCSD	World Business Council for Sustainable Development	مجلس الأعمال للتنمية المستدامة
UNDP	The United Nations Development Programme	معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية البشرية
ISO	International Standardization Organization	منظمة التقييس العالمية
GRI	The global Reporting Initiative	المبادرة الدولية لإعداد التقارير المستدامة
SRA	Social Responsibility Accounting	محاسبة المسؤولية الاجتماعية
COSO	Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission	لجنة المنظمات الراعية للجنة Treadway
AICPA	American Institute of certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
OECD	Organization For Economic Co-Operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
Spss	Statistical Package for the Social Sciences	برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية



مقدمة

في ظل التغيرات والتطورات السريعة التي يعيشها المجتمع اليوم، ازداد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات، حيث أصبحت هذه الأخيرة لا تسعى إلى تعظيم أرباحها الإقتصادية فحسب بل تعدى ذلك إلى الالتزام بالوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

ومن أجل تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات، والارتقاء به الى المستوى المطلوب وجب إيجاد طرق وآليات تسمح بقياس هذا الأخير والإفصاح عنه في التقارير المالية للمؤسسة، وهذا ما أدى الى الاهتمام بوظيفة المحاسبة، ما أدى الى ظهور محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت تستخدم كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عنه، وهذا في إطار تبني مبادئ وأسس حوكمة الشركات الذي يمكن هذه المؤسسات من بناء نظام متين للتوجيه والارشاد والتحكيم، يتم من خلاله ضبط جميع الأعمال والعمليات والمعاملات داخل المؤسسة وخارجها، مما يسمح لها بتحسين أدائها الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإدارة الموارد بكفاءة ونزاهة وزيادة الانتاجية وحماية حقوق العاملين والمجتمع، وخلق وظائف جديدة ودعم قدرتها التنافسية والمحافظة على نموها واستدامتها.

### إشكالية الدراسة:

كما ذكرنا سابقاً في التمهيد نجد أن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية يرتبط بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في قواعد حوكمة الشركات، ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

هل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ملتزمة بمقتضيات الحوكمة في مجالات المسؤولية الاجتماعية محاسبة وإفصاحاً ؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ؟
- ماهي علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية ؟
- ما مدى التزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بالتطبيق والإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية؟
- ما مدى التزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة ؟

## مقدمة

### فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية؛
- يوجد التزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشكل كلي في البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله موضوعاً محاسبياً معاصراً مهماً يتعلق بتطوير الوظيفة المحاسبية والزيادة من جودة مخرجاتها، ونابع من حاجة المجتمع لمعلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، مما يمكن من تقييم أفضل للمؤسسات ومعرفة مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية وهذا في ظل حوكمة الشركات التي تنظم وتضمن السير الحسن والشفافية في عملية تسيير الشركات.

### أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في شقيها النظري والميداني، فيما يلي:

- التعرف على قواعد حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على أبرز ما توصل إليه الباحثين في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للوحدات من التكاليف والمنافع؛
- التعرف على مدى إدراك العاملين في المؤسسات الاقتصادية عينة البحث لمفاهيم المحاسبة عن الأداء الاجتماعي؛
- الوقوف على مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

### أسباب اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة اعتبارات منها ما هو ذاتي وآخر موضوعي يمكن تلخيصها كالآتي:

#### \* أسباب موضوعية:

- إمكانية مواصلة البحث في الموضوع لأنه جديد من حيث الطرح والدراسة؛
- التلاؤم مع التخصص المدروس "محاسبة وتدقيق"؛
- قلة الدراسة العلمية لموضوع البحث؛
- حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية الجزائرية لمثل هذه الدراسات.

#### \* أسباب ذاتية:

- اقتناع الباحثة بفكرة "المؤسسة المواطنة"، الأمر الذي يجعل من المؤسسة مسئولة أمام جمهورها وزبائنها وكل الجهات التي تتعامل معها، وبالتالي ضرورة تقديمها لمعلومات عن أدائها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية؛
- الرغبة الشخصية في البحث في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات والتطرق إلى أحدث التطورات فيها؛
- محاولة مناقشة موضوع متميز لم يتم تقديم دراسات كافية به؛
- فتح آفاق للبحث في هذا الموضوع نظراً لقلّة الباحثين فيه على المستوى المحلي والوطني.

### منهج الدراسة:

إن طبيعة الدراسة كثيراً ما تفرض على الباحث اتباع منهج معين حسب الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها لذلك اعتمدنا في دراستنا وتحليلنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ويعرف أنه أسلوب أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى الإحاطة بالظاهرة ووصفها من حيث حجمها أو أسبابها أو أشكالها...، حيث أن الدراسة تحوي على جانبين أساسيين هما: الجانب النظري الذي اعتمدنا فيه على الكتب والبحوث والدراسات التي كتبت في الموضوع، والجانب الميداني الذي اعتمدنا فيه على أسلوب الاستبيان كأداة لجمع بيانات للدراسة

## مقدمة

الميدانية الموجهة إلى مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من أجل استقصاء آرائهم حول جوانب الدراسة واختبار الفرضيات من خلال برنامج المعالجة الإحصائية SPSS.

### صعوبات الدراسة:

رغم أهمية الموضوع وحدثته وتزامنه كإطار زمني مع التطورات التي يشهدها العالم في الميدان، ورغم السعي لتحصيل نتائج موضوعية، لم تخلو الدراسة من الصعوبات:

- قلة المراجع "الكتب"؛
- حداثة الموضوع وصعوبة الحصول على أفراد لهم إطلاع جيد بالموضوع؛
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة مع الدراسة.

### حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

**الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة، وعددها 10 مؤسسات في مختلف القطاعات.

**الحدود الزمنية:** كان من المفروض القيام بهذه الدراسة في بداية الأشهر الأولى من السنة الحالية لكن نظراً لانتشار جائحة فيروس كوفيد 19 وفرض الحجر الصحي في البلاد ابتداءً من مارس 2020 وبالتالي أصبح الأمر صعباً وتأجلت الدراسة إلى غاية شهر أوت من سنة 2020.

### الدراسات السابقة:

سيتم في هذه النقطة تقديم مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع من أجل الاستفادة منها في العديد من المجالات ومن أهم هذه الدراسات نذكر ما يلي:

- دراسة يوسف محمود جربوع، بعنوان "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول 2007، قام فيها الباحث بدراسة مدى تطبيق القياس والإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية في القوائم المالية، وقد استعان الباحث بالاستبيان الذي وزع على 70 من المدراء الماليين

## مقدمة

ورؤساء أقسام المحاسبة في المؤسسات الصناعية المساهمة العامة بقطاع غزة، وقد خلصت الدراسة إلى:

✓ الدراسة التحليلية لموضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المعاهد والمنظمات المحاسبية في الدول العربية؛  
✓ يجب أن يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي إلى جانب الإفصاح عن الأداء الاقتصادي بإتباع أسلوب الدمج كي يكون أكثر ملائمة للمستخدمين.

- دراسة مقدم وهيبة، بعنوان "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية-دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة وهران، 2014/2013، هدفت دراسة وهيبة مقدم إلى دراسة واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري، وذلك في إطار معالجة إشكالية الدراسة والمتمثلة في تقييم مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، وقد أظهرت الدراسة غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، كما توصلت الباحثة إلى أن هذه المؤسسات تمارس مسؤوليتها الاجتماعية بشكل متوسط عموماً، حيث كانت ممارستها جيدة تجاه كل من المساهمين، والمستهلكين، في حين تمارس بشكل متوسط مسؤوليتها البيئية ومسؤوليتها تجاه العاملين والموردين، ولا تمارس مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

- دراسة غلاي نسيمة، "الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات-دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان، 2014/2013، هدفت دراسة غلاي نسيمة إلى دراسة إمكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية لحوكمة الشركات، وشملت الدراسة 30 مؤسسة جزائرية حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وأظهرت النتائج بأن المؤسسات الجزائرية لا تطبق مبادئ حوكمة الشركات، ولا تتبنى معايير المسؤولية الاجتماعية.

- دراسة سعود وسيلة، "حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير جامعة المسيلة، 2016/2015، هدفت دراسة سعود وسيلة إلى تحديد مدى مساهمة الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، باعتبارها إحدى الآليات والنظم التسييرية الجديدة التي أثبتت فعاليتها

## مقدمة

في تجارب عالمية عديدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤكد على أن تطبيق الحوكمة المؤسسية فيها يعمل على تحسين الأداء بها على كافة المستويات سواء الفردي أو الكلي للمؤسسة، مع وجود تقبل واضح لتبني هذا النظام، ولكن يشترط توفير البيئة الملائمة لذلك وعلى رأسها التكوين والتوعية بأهمية وفوائد الحوكمة المؤسسية وانعكاساتها المثمرة البعيدة الأمد.

- دراسة بن الزاوي عبد الرزاق، مسعودي جميلة، "دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية-دراسة حالة شركة سيفيتال"، مجلة الاقتصاد الصناعي جاء هذا المقال كمدخل لتوضيح دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة حالة قياسية في شركة "سيفيتال" بالاعتماد على استمارة بحث لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر كآلية لخلق القيمة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت القيم الاقتصادية ليست المحدد الوحيد لتقييم المؤسسات الاقتصادية بل هناك رأس المال اللامادي كالقيم الثقافية، سياسية واجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها:

✓ تعد الحوكمة أحد الآليات التي تعمل على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من أجل خلق قيمة مضافة في المؤسسة، وذلك بتطبيق المبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية؛  
✓ يعتبر مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات الأكثر تأثيراً على المسؤولية الاجتماعية؛

✓ تؤثر الحوكمة تأثيراً إيجابياً على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛

✓ تمثل حوكمة الشركات نظاماً رقابياً فعالاً لحماية مصالح الأطراف التابعة للشركة،

### ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة

• معظم الدراسات كانت تهدف إلى معرفة واقع تطبيق كل من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم حوكمة المؤسسات، في حين جاءت هذه الدراسة تكملة لسابقتها حيث هدفت إلى التعرف على واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكذا الوقوف على مدى اهتمام هذه المؤسسات بالإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية؛

• تناولت الدراسات السابقة جانباً واحداً فقط من اشكالية الدراسة الحالية وهو موضوع المسؤولية الاجتماعية وربطتها بمتغيرات أخرى أو موضوع حوكمة الشركات مع متغيرات أخرى بينما تهدف هذه الدراسة إلى الربط بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

### هيكل الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، سيتم معالجة موضوع مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ثلاث فصول منها فصلان نظريان، يتضمنان الأطر المفاهيمية والنظرية لمتغيرات الدراسة، حيث يعرض الفصل الأول الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث تم تقديم نظرة تاريخية عن المسؤولية الاجتماعية ثم التطرق لمختلف المفاهيم الأساسية وأهم المبادرات الدولية التي ساعدت في إثراء هذا المفهوم بالإضافة إلى التطرق إلى حوكمة الشركات بتقديم الإطار المفاهيمي لها وأخيراً إلى علاقة المسؤولية الاجتماعية بحوكمة الشركات، في حين سيتضمن الفصل الثاني الجوانب النظرية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تم التطرق لمختلف المفاهيم الأساسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها، وكذا التطرق إلى طرق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فقد اشتمل على نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وكذا القياس المحاسبي لتكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية وأهم نماذج الإفصاح عنها.

في حين خصص الفصل الثالث للدراسة الميدانية التي تضمنت الجوانب المنهجية للدراسة وكذا عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

أخيراً، ستختتم الدراسة بخاتمة اشتملت على النتائج المتوصل إليها وأرفقناها ببعض الاقتراحات وأفاق الدراسة المستقبلية.

# الفصل الأول

المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة

الشركات

تمهيد:

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية.

بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعاداً جديدة أكثر تعقيداً، نظراً لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولم تحض دراسة المسؤولية الاجتماعية بأهمية كبيرة في مجتمعنا نظراً لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل اكتساح القطاع الخاص لمعظم اقتصاديات العالم، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات باعتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق.

بناءً على ما سبق، سيتم من خلال هذا الفصل التطرق للمفاهيم والأسس العلمية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، المبادرات الدولية التي ساعدت في إثراء هذا المفهوم بالإضافة إلى العلاقة التي تربط الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛**

**المبحث الثاني: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**

### المبحث الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تشهد البيئة التجارية والصناعية ضغطاً حاداً، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الظهور بسياسات جديدة تظهر فيها المسؤولية الاجتماعية كأهم السياسات التي من خلالها تواجه المؤسسة هذه الضغوط من أجل إعطاء صورة جيدة عن المؤسسة.

وقد شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية، ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة في ظل وجود علاقة بينها وبين المجتمع المحيط بها فهي تؤثر وتتأثر به وذلك ما يصطلح عليه بمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث يرجع أصل هذا المفهوم إلى اللغة الانجليزية "corporate social responsibility".

### المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية (النشأة، التعريف، التطور)

نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية كنتيجة لمشكلات كثيرة وأزمات عديدة عرفتتها المؤسسات ارتبطت أساساً بنظرة الأنظمة لمصلحتها الذاتية على حساب مصلحة المجتمع الذي تنشط فيه، هذا بالموازاة مع ظهور ظروف جديدة ووعي اجتماعي وبيئي جديد، بدء ظهور مسؤولية المؤسسة اتجاه المجتمع ثم مختلف النظريات العلمية التي تطرقت لهذا الموضوع وأخيراً مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

#### 1. نشأة وتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية كان منذ بدايات عصر الثورة الصناعية، بالرغم من هذا المصطلح لم يستعمل صراحة في ذلك الوقت حيث سادت أفكار تعني أن للمؤسسة التزامات اجتماعية يجب أدائها، كما كان التركيز على جانب المسيرين ورجال الأعمال ومسؤولياتهم الاجتماعية، وكانت المسؤولية الاجتماعية تتم من خلال الهبات والمساعدات الخيرية المختلفة.

وفي العشرينات من القرن الماضي بدأ المفهوم يتبلور تدريجياً من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع هؤلاء القادة، ممن يساهمون في الأعمال الخيرية أبدوا فكرة أن المؤسسات عليها المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم صارت المسؤولية الاجتماعية

حديث الرأي العام بدءاً من سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، نتيجة لازمة المالية العالمية آنذاك بحيث تزايد الضغط على المسيرين وأصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك وحملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى ومنهم العاملين والمستهلكين.<sup>1</sup>

أما في الخمسينات من القرن العشرين وتحديداً سنة 1953 أصدر BowenHoward كتابه "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" حيث يعود له الفضل في وضع مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في علم إدارة الأعمال، ومع نهاية القرن العشرين ومع التطورات السريعة للمؤسسات وكذا التمييز بين الملكية والإدارة تم انتشار وتبني هذا المفهوم على نطاق واسع.<sup>2</sup>

وما بين الستينات والسبعينات من القرن العشرين، ظهرت تحركات اجتماعية تهتم بمواضيع مثل: الأثر البيئي للمؤسسات، توجهاتها السياسية، المساواة في التعامل بين الجنسين، والتمييز العنصري.<sup>3</sup>

وقد شهدت فترة التسعينات الكثير من الفضائح والأزمات الاقتصادية التي كان لها اثر اجتماعي سلبي، مما أثار اهتمام الحكومات ووسائل الإعلام وغيرها من الأطراف، حيث تزايد الاهتمام بموضوعات أخلاقيات الأعمال والتنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية مع نهاية فترة الثمانينات.

وقد انتشر الوعي الجماعي الذي يفيد بأن الأداء الاجتماعي لا يؤدي بالضرورة إلى الرفاه الاجتماعي، بل يمكن أن يؤدي إلى تدمير البيئة وانعدام الأمن الوظيفي، وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وباتت المنظمات تواجه ضغوطات من أطراف كثيرة تحثها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية.

---

<sup>1</sup> محمد براق، محمد علاء الدين جناني، "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر"، ص113.

<sup>2</sup> بلقاسم زايري، وهيبة مقدم، تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تطبيقية)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012، ص 10.

<sup>3</sup> Delphine Gendre-Argenter, la perception du dirigeant de pme de sa responsabilité sociale: une approche la cartographie cognitive, thèse présentée à la faculté des sciences économique et sociales de l'université de fribourg suisse pour l'obtention de grande de docteur es sciences économique et sociales ;France.2008, p: 130.

وفي 1999 وضع الاقتراح الأول للميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، وأطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في سنة 2000، وهو مبادرة طوعية تتعلق بالمؤسسات يعرض تسهيلاً وتعهداً من خلال عدة آليات: سياسة الحوار، المعرفة، الشبكات المحلية ومشاريع الشراكة، ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية العامة، شفافية المؤسسات، القوى العاملة، والمجتمع المدني للبدء في المشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ التي يستند عليها الميثاق والتي تشمل مجالات: حقوق الإنسان، حقوق العمال، البيئة محاربة الفساد.<sup>1</sup>

**2. تعريف المسؤولية الاجتماعية:** لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمسؤولية الاجتماعية، فبالرغم من الدراسات والبحوث الكثيرة التي تعرضت لهذا المفهوم، لم يتم الاتفاق على تعريف محدد له.

### 2-1 تعاريف المفكرين الاقتصاديين للمسؤولية الاجتماعية:

إذا أردنا تقديم تعارف للمسؤولية الاجتماعية فعلينا البدء بتعريف الأب الروحي للمسؤولية الاجتماعية ألا وهو Howard Bowen والذي عرفها على أنها "التزامات رجال الأعمال لممارسة سياساتهم واتخاذ قراراتهم ومتابعة خطط عملهم، والتي تكون مرغوبة وتخدم أهداف وقيم المجتمع".<sup>2</sup>

عرف Peter Drucker المسؤولية الاجتماعية في تعريفين الأول على أن " المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"<sup>3</sup>، ثم أضاف أنه "ينبغي على كل مؤسسة أن تتحمل كامل المسؤولية فيمل يخص الأثار التي تسببها للبيئة، وعلى الزبائن، الموظفين وعلى أي شيء في أي مكان يمكن أن تلمسه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص 10-11.

<sup>2</sup> جنات دكار، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020/2019، ص 08.

<sup>3</sup> مجموعة من الباحثين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2019، ص 96.

<sup>4</sup> حسناء مشري، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص 03.

وطرح Holmes وجهة نظر أخرى واعتبر المسؤولية الاجتماعية: "التزام المؤسسات اتجاه المجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها وأعمالها عن طريق المساهمة بمجموعة من الفعاليات الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين خدمات الصحة مكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشاكل الإسكان والمواصلات وغيرها"<sup>1</sup>.

ثم جاء Robbins ليميز بين المسؤولية الاجتماعية والاستجابة الاجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن الأولى تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على النهايات من الأهداف بشكل التزامات بعيدة المدى، في حين أن الاستجابة الاجتماعية ماهي إلا الرد العملي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغييرات وأحداث اجتماعية على المديين المتوسط والقريب<sup>2</sup>.

وفي الأخير نجد أن فيليب كوتلر ونانسي عرفا المسؤولية الاجتماعية بأنها "إلتزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسة أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية"<sup>3</sup>.

### 2-2 تعريفات المنظمات والهيئات والتكتلات الدولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية (WBI): أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"<sup>4</sup>.

المنتدى الدولي لقادة الأعمال (IBLF): المسؤولية الاجتماعية "هي جميع المحاولات التي تساهم في تطور المؤسسات لتحقيق التنمية من خلال مراعاة الجوانب الأخلاقية والاجتماعية"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلقايد محمد جواد آخرون، "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 213.

<sup>2</sup> طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 50.

<sup>3</sup> مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 97.

<sup>4</sup> بلقاسم زايري، وهيبة مقدم، " المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية "، ص 174.

<sup>5</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، "المسؤولية الاجتماعية للشركات التحديات والآفاق من أجل تنمية الدول العربية"، MRPA، جوان، 2011، ص 53.

مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (WBCSD): المسؤولية الاجتماعية هي "الالتزام المستمر للمؤسسات بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل<sup>1</sup>"، فالمسؤولية الاجتماعية نشاط مرتبط ببعدين أساسيين أحدهما داخلي يتمثل في إسهام المؤسسة في تطوير العاملين وتحسين حياتهم، والبعث الثاني خارجي، ويتمثل في مبادرات المؤسسة في التدخل لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المجتمع ويساهم في خلق قيم وأنماط اجتماعية إيجابية.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNDP): المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسئول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، وليس مجرد حاملي الأسهم".<sup>2</sup>

المنظمة العالمية للمعايرة ISO: المسؤولية الاجتماعية هي "طريقة عمل المؤسسة التي من خلالها تدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرارات والتفكير بإعداد التقارير حسب المواصفات التي تتعلق بالبيئة والأيزو 14000 والمعايير العالمية للمساءلة الاجتماعية SA00013 والدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة".<sup>3</sup>

ومنه نستنتج انه لا تزال تحتاج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى تعريف موحد المعالم معترف به لدى كل الأطراف، وهذا الاختلاف راجع لطبيعة البيئة المحيطة بالمؤسسة وكذا نطاق نشاطها ورأس مالها، فهذه المسؤولية بطبيعتها ديناميكية تتصف بالتطور المستمر كي تتلاءم بسرعة ومتطلبات المؤسسة بالإضافة الى متطلبات المجتمع حسب التغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية،

<sup>1</sup> Frank Hond, managing corporate social responsibility in action talking (corporate social responsibility series); ashgate publishing company, USA,2016,p12

<sup>2</sup> الأمم المتحدة، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، 2004، ص28.

<sup>3</sup> زوية بن فرج، "الأفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقولة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، الجزائر، 2017، ص394.

ولكن هذا لا يمنع من تبني مفهوم بسيط للمسؤولية الاجتماعية حيث يمكن اعتبارها "الإدماج المتوازن للاعتبارات الاجتماعية والبيئية في أنشطة المؤسسة".<sup>1</sup>

### 3. أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يختلف كتاب الإدارة في تفسير حدود العلاقة التي يجب أن تربط بين المؤسسة والمجتمع كما تختلف الرؤى الإدارية في حصر نطاق المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات.

### 3-1 أعمال هاورد بون 1953 Howard Bowen:

ساهم Bowen في جانب كبير من نقاشات الحقل الأكاديمي المعروف باسم "المؤسسة والمجتمع" والذي أسس لأول مرة بالولايات المتحدة خلال سنوات الخمسينات حيث قدم مساهمة علمية كبيرة، اين يعرض الأسباب الرئيسية التي ساعدت على ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ويحصرها في تطور تركيبة المجتمع وتوسع شبكة العلاقات فيه، ومن بين أهم الأفكار التي طرحها تلك المتعلقة بان هذا المفهوم الذي يأخذ في الحسبان الجانب الطوعي لرجال الأعمال سيتحول إلى وسيلة عملية لحل المشاكل الاقتصادية بشكل أكثر شمولاً من الطريقة التي كانوا يتبعونها، أين أشار بأن الحوار المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لن يجد فقط القبول لدى المسيرين بل سيصبح موضة بالنسبة لهم، وقد كان توجهه نحوى المستوى الاجتماعي الكلي (Macro Sociale) فكان رهانه متعلق بالتوجه بالاقتصاد الأمريكي إلى الفصل بين جودة المجتمع والمصلحة الخاصة، وقام كذلك بإدخال مرادفات للمسؤولية الاجتماعية التي لا تزال مستخدمة إلى يومنا هذا: مسؤولية المجتمع، الالتزامات الاجتماعية وأخلاقيات المنظمة.<sup>2</sup>

### 3-2 نظرية المساهم (النظرية النيوكلاسيكية) (Le modèle shareholder):

تحصر النظرية النيوكلاسيكية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق المكسب المادي، فالمسؤولية الاجتماعية وفقاً للنظرية النيوكلاسيكية هي "تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين، فالوظيفة

<sup>1</sup> Coro Strandberg, le rôle de la gestion des ressources humaines dans la responsabilité sociale d'entreprise, rapport préparé pour industrie CANADA , [www.ic.gc.ca/.../ressources\\_humaines../](http://www.ic.gc.ca/.../ressources_humaines../), mars 2009, p02.

<sup>2</sup> نصيرة بلغوتي، مساهمة التدقيق الداخلي في مجالات مسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2012/2013، ص 4-5.

الوحيدة للمؤسسة هي استخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة الرامية إلى زيادة الأرباح، هذا الموقف مؤسس على فكرة أن تعظيم الثروة يعني تحقيق الرفاه العام وبالتالي تشير نظرية المساهم إلى ان المؤسسة ليست لديها مسؤوليات اجتماعية، حتى لو كانت هي سبب المشكلة المطروحة<sup>1</sup>.

ويعتبر الاقتصادي (MILTON FRIEDMAN) هو المنظر لهذه النظرية، ففي سنة 1970 عبر عن نظريته للمسؤولية الاجتماعية من خلال قوله أن المؤسسة لها مسؤولية اجتماعية وحيدة هي توظيف الموارد في النشاطات التي من شأنها زيادة الأرباح شرط احترام قواعد اللعبة والتمثلة في المنافسة الحرة والمفتوحة والابتعاد عن الغش والتدليس، فأصبح (MILTON FRIEDMAN) رائد المبدأ النيوكلاسيكي والذي يعتبر الربح هو المقياس الأساسي لكل القيم. " كما انتقد الموجة الجديدة الداعية إلى دمج المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات المؤسسات، مؤكدا أن المسيرين لهذه الطريقة يحطمون أسس المنظمة الحرة، فهو يرى أن عليهم (المسيرين) أن يعظموا قيمة الأرباح للمساهمين فقط"<sup>2</sup>.

### 3-3 نظرية أصحاب المصلحة (Le modèle stakeholder):

يعتبر (Edward Freeman) المنظر البارز لنظرية أصحاب المصلحة، وهو يعرف صاحب المصلحة بأنه " كل فرد أو مجموعة من الأفراد بإمكانهم التأثير والتأثر بإنجاز المؤسسة لأهدافها، وتعود أصول نظرية أصحاب المصلحة إلى التيار الفكري (الأعمال والمجتمع) والذي يعتبر أن المؤسسة وقطاع الأعمال يمثلان جزء من المجتمع"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زكية مقري، نعيمة يحيوي، دلائل اسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة موازنة بين النظامين الاسلامي والوضعي، ورقة علمية مقدمة الى الملتقى الدولي الاول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 23 و 24 فيفري 2011، الجزائر، ص3.

<sup>2</sup> Ivana Rodié, responsabilité sociale des entreprises-le développement d'un cadre européen, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'étude européennes, Genève, Avril 2007, p:17.

<sup>3</sup> Bruno Boidin et autres, La responsabilité sociale des entreprises une perspective institutionnaliste, presses universitaires du Septentrion, France, 2009,p:99 .

### 3-4 من نظرية أصحاب المصلحة إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

ساهمت نظرية أصحاب المصلحة بشكل بارز في تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بحيث منح مؤسسو نظرية أصحاب المصلحة إطاراً نظرياً لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

كما لم يتفقوا على قضيتين رئيسيتين تشكل رؤيتهم للمسؤولية الاجتماعية فمن جهة لا يعتبر المساهمون المجموعة الوحيدة التي من أجلها يجب أن تحقق المؤسسة الأرباح، فلا يجب أن يكون الربح هو الهدف الوحيد للمؤسسة، ومن جهة أخرى يجب التعامل مع أصحاب المصلحة بحسب ترتيب درجة السلطة لديهم وشرعيتهم وحاجتهم المستعجلة ومتطلباتهم<sup>1</sup>.

### 3-5 المسؤولية الاجتماعية والنتيجة الثلاثية (Tripple Bottom Line) :

أطلق الأنجلوساكسون قاعدة الأساس الثلاثي (trippel botton line) على الجهود التي تقوم بها المؤسسة لتحقيق التزاماتها ليس فقط نحو تحقيق المكسب الاقتصادي، وإنما أيضاً لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا يعني أن تقييم أداء المؤسسة المسؤولة اجتماعياً يتم من خلال ثلاث جوانب هي المرودية الاقتصادية، احترام البيئة والعدالة الاجتماعية<sup>2</sup>.

### المسؤولية الاجتماعية بين المؤيدين والمعارضين:

إن الجدل الذي صاحب ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية وما تبعه من تطورات في الفكر والرؤى افرز اتجاهين متضادين، حاولا تقديم حجج لدعم موقفهما حول تبني المؤسسات لهذا المفهوم أو عدم تبنيه، ويمكن إدراج الحجج لكلا الفريقين في الجدول التالي:

<sup>1</sup> وهيبية مقدم، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2014، ص78.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص79.

الجدول رقم (01): تبني المسؤولية الاجتماعية بين المؤيدين والمعارضين:

حجج الفريق المعارض لتبني المسؤولية الاجتماعية	حجج الفريق المؤيد لتبني المسؤولية الاجتماعية
<p>* تخرق قاعدة تعظيم الأرباح التي هي جوهر الأعمال؛</p> <p>* تلاشي الأهداف الاقتصادية للمؤسسات؛</p> <p>* التكلفة العالية للنشاطات الاجتماعية المتزايدة؛</p> <p>* النفوذ الاقتصادي للمؤسسات وما يصاحبه من سلطة إضافية؛</p> <p>* افتقار المؤسسات للمهارات اللازمة لأداء الدور الاجتماعي؛</p> <p>* عدم وجود معايير لقياس الأداء الاجتماعي؛</p> <p>* عدم وجود جهات رسمية من الجمهور لمتابعة مدى الانجاز الاجتماعي للمؤسسات.</p>	<p>*تحقق المؤسسات العديد من الأهداف باعتبارها جزء من المجتمع؛</p> <p>* تزداد الأرباح على المدى البعيد بتبني المؤسسات دور اجتماعي اكبر بدعم رضا وثقة المجتمع؛</p> <p>* تحسين صورة المؤسسات وتعزيز ميزتها التنافسية؛</p> <p>* توفير حياة أرقى للمجتمع بتحمل المؤسسات لمسؤولياتها؛</p> <p>* تقليل إجراءات الحكومة وتدخلاتها؛</p> <p>* زيادة مصلحة المالكين بتعزيز موقع المؤسسة؛</p> <p>* الوقاية من المشاكل الاجتماعية المعقدة.</p>

المصدر: زهية عبا، إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2018/2019، ص27.

#### 4. أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

جاءت محاولة CAROLL بنقله نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة أبعاد رئيسية لهذا المفهوم<sup>1</sup>:

- البعد الاقتصادي: حيث تمارس المؤسسة الأنشطة الاقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية، وتستخدم الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بنوعية راقية، وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة، بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية؛

<sup>1</sup> داود خيرة، "قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال"، ص08.

- **البعد القانوني:** يندرج في هذا الإطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع سواء كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة، المنافسة وغيرها؛

- **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله المؤسسة الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع؛

- **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات، الهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها. وفي هذا الإطار السابق. يوضح الشكل رقم (01) أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

### الشكل رقم (01): هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص83.

بالرجوع إلى الشكل السابق نجد أن كارول قد حدد أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية الشاملة هي عبارة عن نتاج لالتزامها بأبعادها المختلفة وفق المعادلة الآتية:

المسؤولية الاجتماعية الشاملة = المسؤولية الخيرية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الاقتصادية.

#### 6. عناصر المسؤولية الاجتماعية:

يمكن إيجازها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): يوضح ترتيب أولوية عناصر المسؤولية الاجتماعية

العنصر	ما يجب أن تدركه من دور اجتماعي تجاه عناصر المسؤولية الاجتماعية
المالكون	تحقيق أكبر ربح، تعظيم قيمة السهم، حماية أصول المؤسسة، رسم صورة محترمة للمؤسسة في بيئتها، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	رواتب وأجور مجزية، فرص الترقية، تدريب وتطوير مستمر، عدالة وظيفية، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة.
الزبائن	منتجات بنوعية جيدة، أسعار مناسبة، جودة عالية، الاعلان الصادق، منتجات أمينة عند الاستعمال.
المنافسون	منافسة عادلة ونزيهة، أمنية المعلومات ومصداقيتها، عدم سحب العاملين في قطاعات أخرى بطرق غير نزيهة
المجتمع	المساهمة في دعم البني التحتية، توظيف المعاقين خلق فرص عمل جديدة، دعم الأنشطة الاجتماعية المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث، احترام العادات والتقاليد السائدة.
البيئة	الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، تطوير الموارد وصيانتها، الاستخدام الأمثل والعاقل للموارد وخصوصاً غير المتجددة، التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف، تسديد الالتزامات الضريبية وعدم التهرب منها، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، المساعدة في اعادة التأهيل والتدريب.
جماعات الضغط الاجتماعي	التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الصادق مع الصحافة، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

المصدر: جمال درهم زيد، أخلاقيات منظمات الأعمال ومسئوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة، ط2، جامعة

العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2016، ص118.

### 7. الفرق بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الطوعي أو الخيري:

العمل الطوعي هو أحد أشكال تحمل المسؤولية من قبل فرد أو جماعة، ولا يجب حصر المسؤولية الاجتماعية في العمل التطوعي، اذن فالمسؤولية الاجتماعية لا تقف عند حد التبرعات والبرامج الخيرية، فثمة مجالات للعمل يجب أن تلتزم بها المؤسسات يعود نفعها على المجتمعات، من هذه المجالات تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ أخلاقية ودعم الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الأساسية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان والعمل، والمساهمة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب تبني المؤسسات الاقتصادية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

تعالق الأصوات حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتركيز على الدور الاجتماعي الذي تلعبه في المجتمع، وفي بيئة العمل، وتباين الرؤى حول إذا كانت تلك المسؤولية التزاما على المؤسسات أم إجباراً عليها نحو المجتمع الذي تحقق من خلاله أرباحها، أمان هذه المسؤولية اختيار للمؤسسات تحسن من خلاله صورتها في المجتمع.

1. أهداف إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة: تتنوع أهداف إدماج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة بحسب المستويات لكونها تؤثر بشكل كبير على كل مستوى على حدى إذا ما تم انتهاجها فنجد:

- بالنسبة للمؤسسة: تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، وكما تؤدي إلى تحسين مناخ العمل، ببعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف، وهي تمثل أيضا تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع كما أن هنالك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.<sup>2</sup>
- بالنسبة للمجتمع: تعتبر المسؤولية الاجتماعية وسيلة الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وجوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وكذلك تعمل على تحسين

<sup>1</sup> وهيبية مقدم، مرجع سابق، ص82.

<sup>2</sup> محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، "المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري"، مجلة الباحث، 2018، ص311.

نوعية الخدمات المفيدة للمجتمع، زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الأطراف ذات المصالح.<sup>1</sup>

■ **بالنسبة للدولة:** يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية التعليمية، الثقافية والاجتماعية الأخرى، وتؤدي أيضاً إلى تعظيم فوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية والمساهمة التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.<sup>2</sup>

### 2. أسباب ودوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية:

#### 2-1 أسباب الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية.

أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية حتمية لا بد منها وهذا راجع لبعدين هما<sup>3</sup>:

##### 1.1.2 البعد الكلي: عادة ما يتناول المتغيرات الكلية وهي:

- الكوارث والفضائح الأخلاقية: أو ما يسميه البعض ثمن تجاهل التبعات والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ظاهرة الاحتباس الحراري كارثة معمل كاريد في بول في الهند الذي أودى بحياة أكثر من 6000 شخص، إضافة إلى فضائح الرشوة للمؤسسات العالمية والمخالفات في حق الإنسانية.

- الضغوط الشعبية والدولية: وتبرز من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك، البيئة، العمل، الأمن والدور الايجابي للمؤسسات في تحقيق حقوق الإنسان.

- التطور التكنولوجي: لقد ساهم التطور التكنولوجي أو الثورة التكنولوجية في مجالات تقنية عديدة وحركات التشغيل وتوفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

##### 2.1.2 البعد الجزئي: ويخص المتغيرات الخاصة الجزئية ومن أمثلتها:

- تغيير هدف المؤسسة: إن هدف الربح لم يعد كافياً حتى تتمكن المؤسسة من الاستجابة لمطالب المجتمع والحفاظ على بقائها وبالتالي تحول هدفها إلى السعي لإشباع الحاجات الاجتماعية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 311.

<sup>2</sup> الطاهر خامره، المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007، ص 82.

<sup>3</sup> عامر طهرات، مولاي خليل، الأبعاد العملية للمنظمات في مجال المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات-"، 14-15 نوفمبر 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص4.

- تغيير دور الإدارة: لم تعد الإدارة ( إدارة المؤسسة ) مسئولة عن تحقيق رغبات ومصالح فئة واحدة فقط وهم الملاك وحملة الأسهم، بل أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن المستمر بين مصالح العديد من الفئات ذي العلاقة مثل العملاء، الرأي العام والممولين.

### 2.2 دوافع تبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية.

تعد المسؤولية الاجتماعية من القضايا الأساسية التي أعطي لها أهمية كبيرة من خلال المؤسسات على اختلاف أشكالها وطبيعتها ملكيتها، فقد كان الاعتقاد سائداً بأن المؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع لعام هي فقط التي تتحمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ومع تغيير دور الدولة وكثرة مؤسسات القطاع الخاص وزيادة عدد العاملين فيها وارتفاع الأرباح التي تحققها فرض دوراً اجتماعياً جديداً لهذا القطاع للتعويض عن تضائل دور القطاع العام، ومن أهم ما دفع المؤسسات إلى تبني المسؤولية الاجتماعية ما يلي<sup>1</sup>:

- أن نصف المؤسسات المائتين والخمسين الكبرى في العالم باتت تصدر تقارير مستقلة بالمسؤولية المؤسسية اتجاه المجتمع كإجراء معياري؛

- تعتبر معايير الاستثمار المجتمعي أخلاقية بالدرجة الأولى، كما أنها تتطلب أداء بعيد المدى للمؤسسات؛

- يعتقد مزيد من المستثمرين بأن الاستثمار المجتمعي ضرورية لتمييز المؤسسات ذات الأداء الإداري الجيد والمؤهلة لاحتلال مواقع بارزة في المستقبل؛

- بات استيعاب الثقافة المؤسسية لمسالة الربط بين مسؤولية المؤسسات اتجاه المجتمع والاستراتيجيات المؤسسية يشكل تحديا كبيرا اليوم، فالمستثمرون والعملاء أصبحوا اليوم أكثر تنورا كما أنهم شرعوا بالترج في إظهار تفضيلهم اتجاه المنتجات والخدمات والمؤسسات التي تولي اهتمامها للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

- إن عملية نشر القيم الإنسانية في الأعمال تعمل على تهيئة مناخ العمل الإبداعي الخصب للعاملين، وتتيح لهم فرصة الارتقاء الوظيفي، مما يعني تطوير الأداء المؤسسي إلى أعلى درجاته؛

- ومع عمليات دمج القيم الإنسانية في الأنظمة الإدارية ستتجح بتطوير الأداء المؤسسي ورفع التنافسية المهنية وتحفيز المارد البشرية؛

- المؤسسات مضطرة لبذل جهد اكبر لحماية سمعتها؛

<sup>1</sup> يوسف جرارده، دراسة مكانية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015، ص11.

- هناك عدد متزايد من المنظمات الغير حكومية التي تراقب أداء المؤسسات ومدى مساهمتها في تنمية المجتمعات المحيطة بها؛

- التغير المناخي ربما يكون المحرك الأكبر للنمو في صناعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ولقد قامت مؤسسة التقييم الرائدة REPUTATION INSTITUTE بنشر تقييمها لأفضل 100 مؤسسة عالمية في "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" الذي تعده وتصنف المؤسسة المؤسسات المائة الأفضل سنويا من حيث سمعة المؤسسة في تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية والذي يتم نشره في مجلة فوربس forbes ويتم القياس على المبادئ 7 للمسؤولية الاجتماعية: التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للمؤسسة والحوكمة.

الجدول رقم(03): أفضل 10 مؤسسات تقوم بأنشطة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لعام 2019

الترتيب	اسم الشركة
01	ROLEX
02	LEGO
03	THE WALT DISNEY COMPANY
04	ADIDAS
05	MICROSOFT
06	SONY
07	CANON
08	MICHELIN
09	NET FLINE
10	BOSCH

المصدر//[www.reputationinstitute.com/research/global\\_retrak\\_10](https://www.reputationinstitute.com/research/global_retrak_10):https

### المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية في ظل المبادرات الدولية

للمبادرات الدولية دور كبير في تنمية الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات كما ساهمت في وضع التوجيهات العملية لدمج هذا المفهوم في استراتيجيات المؤسسة.

#### 1. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ( بريودجانيرو) 1992:

مع بداية التسعينات وخصوصا بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عقد في ريو دجانيرو عام 1992 ومع تطور مفهوم التنمية المستدامة، بدأت مرحلة جديدة في تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، خاصة مع تزامن ذلك بثورة في الاتصالات والمعلومات أدت إلى زيادة الوعي بالقضايا البيئية وعلاقتها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وأشارت أجندة القرن الحادي والعشرين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى "ضرورة تبني قطاع الأعمال مفاهيم حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الإنتاج الأنظف من أجل حسن استخدام الموارد الطبيعية والحد من التلوث وضرورة الترويج لنظم الإدارة البيئية داخل المؤسسة من أجل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة لتأثيراتها البيئية"<sup>1</sup>.

#### 2. الاتفاقية العامة للأمم المتحدة ( الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية ):

الاتفاقية العالمية للأمم المتحدة هي مبادرة جماعية صادرة عن المؤسسات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتهدف الاتفاقية إلى "حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة، وهي ليست جهاز رقابي بل مبادرة طوعية تقوم على مبدأ المسائلة القانونية والشفافية، كما أنها مبادرة متعددة الأطراف تضم: المؤسسات الكبرى، الحكومات المحلية، الاتحادات العمالية، المعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة وغيرها من منظمات المجتمع المدني"<sup>2</sup>.

#### 3. مبادئ منظمة العمل الدولية بخصوص الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية:

ساهمت منظمة العمل الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال اطلاق "إعلان المبادئ الثلاثي بخصوص الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، الذي يهدف إلى وضع قواعد عمالة للمؤسسات ويغطي الإعلان قضايا العمالة مثل: عدم التمييز، والأمن الوظيفي، التدريب، الأجور والاستحقاقات، ظروف العمل، الصحة والسلامة، حرية تكوين الجمعيات وحق التنظيم، كما يدعو الإعلان أصحاب العمل الى احترام اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية المحددة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وهيبية مقدم، مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 89.

<sup>3</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سابق، ص 30.

### 4. مبادرة الإبلاغ العالمية GRI:

وتسمى أيضا بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير تم إطلاقها من طرف ائتلاف الاقتصاديات البيئية المسؤولة Le ceres وبرامج الأمم المتحدة لحماية البيئة PNUE، هدفها هو المساعدة في التفكير في المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بالخصوص البعد الاجتماعي من خلال إدماج مؤشرات اجتماعية في التقارير السنوية للمؤسسات حول التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية. إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسات تسمى ب GRI والذي تم وضعه من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 1977 والذي محتواه ان تقدم المؤسسة تقريراً موحداً عن التنمية المستدامة والذي من خلاله يتم معالجة المسائل البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.<sup>1</sup>

### 5. المنظمة العالمية للمعايرة (ISO 14000 و ISO 26000):

#### 1.5 المواصفة القياسية لنظام ادارة البيئة ISO 14000

لابد أن نشير إلى توضيح مصطلح ISO والذي هو اختصاراً للمنظمة العالمية للمعايرة والتي مقرها جنيف، وهي منظمة حكومية تأسست سنة 1947، وتعمل هذه المنظمة بشكل رئيسي على تطوير المعايير التقنية ذات السمة الطوعية في التطبيق، والهادفة الى تطوير الصناعة ونظام التجهيز الكفوء للسلع، والخدمات ليكون أكثر سلامة ونظافة وملائمة للبيئة.<sup>2</sup>

تعرف **ISO 14000** : بأنها مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت بالتعاون من قبل المنظمة الدولية للتقييس ISO والهيئة الدولية UNCED وغرفة التجارة الدولية، وكان ذلك أثناء عقد مؤتمر ( ريودجانيرو عام 1992)، وسلسلة ايزو 14000 هي مجموعة من المواصفات القياسية العالمية التي تتعلق بمدى مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات البيئية، ومدى تأثيرها السيئ على البيئة من عدمه، إضافة إلى تحسين البيئة.

وهي المواصفة العالمية المعترف بها لنظام إدارة البيئة، حيث توفر الإرشادات عن كيفية إدارة المظاهر البيئية لأنشطة ومنتجات المؤسسات، وكذلك الخدمات التي تقدمها بطريقة أكثر فعالية آخذة في الاعتبار الحماية البيئية ومنع التلوث والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> محمد شقراني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الاعمال، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص ص170-171.

<sup>2</sup> وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص 175.

تجدر الإشارة إلى أن المواصفة ISO 14000 التي ظهرت في نهاية عقد التسعينات نتيجة للضغوط المفروضة على الدول لحماية البيئة، هدفت إلى تحقيق ما يلي:

- دعم حماية البيئة ومنع التلوث؛
- التشجيع على استخدام أفضل الأساليب التكنولوجية المتاحة كلما أمكن ذلك اقتصاديا وفنيا؛
- الاهتمام بمتطلبات المجتمع المتزايدة للحماية البيئية وبالتالي احتياجات عدد كبير من الأطراف المهمة؛
- تطبيق الجوانب البيئية التي يمكن للمؤسسة أن تتحكم فيها أو على الأقل يمكن أن تؤثر عليها؛
- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين؛
- تقليل المواد التالفة وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛

من هنا يمكن القول أن الاهتمام بالجوانب البيئية أصبح ضرورة حتمية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تريد تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بكل جوانبها، مما يعطي لها ميزة تنافسية عن باقي المنافسين إضافة إلى الفائدة التي تلحق بالمجتمع وحقه في العيش في بيئة صحية.

### 2.5 المواصفة القياسية العالمية للمسؤولية الاجتماعية ISO 26000

يمكن تعريفها بأنها مواصفة تقدم الإرشادات العامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية ومن المزمع استخدامها من قبل جميع المؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص في كل من الدول المتقدمة والنامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون بأسلوب مسؤول اجتماعي والذي يتطلبه المجتمع بطريقة متزايدة.<sup>1</sup>

وتوفر منظمة الايزو قيمة مضافة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال عرض مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المتكاملة، تركز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح، وتشجع هذه المواصفة أيضاً على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في العالم ككل.

وتعتبر المواصفة بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، كما تهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن الخطط الاستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للمؤسسات.

<sup>1</sup> وهيبية مقدم، تحسين الاداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو26000 للمسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملئقى الوطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: إستراتيجية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 24/23 أفريل 2012، ص 7.

تتمثل أهداف مواصفة ايزو 26000 فيما يلي<sup>1</sup>:

- تفعيل المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على الأطراف المعنية والاشتراك معها؛
- تعزيز مصداقية التقارير والادعاءات بشأن المسؤولية الاجتماعية؛
- التأكد على نتائج الأداء وتطويره؛
- زيادة رضا وثقة الزبائن؛
- الترويج للمصطلحات المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
- التماسي مع المعاهدات والاتفاقيات إلى جانب مواصفات الايزو الأخرى القائمة.

### 6. معيار المسائلة الاجتماعية SA8000

صدر هذا المعيار سنة 1997 برقم SA8000 من طرف معهد المسائلة الاجتماعية SAI التابع لمجلس أولويات الحقوق الاقتصادي CEP وهو منظمة أمريكية مختصة في تحليل الممارسات الإدارية والبيئية للمنظمات الأمريكية.

إن نظام المسائلة الاجتماعية SA8000 هو مواصفة دولية لتقييم المسؤولية الاجتماعية لجهات الأعمال تجاه مجتمعها.

وكانت أول المعايير الدولية الطوعية بشأن أخلاق المؤسسة، هو عبارة عن معيار دولي يشجع المؤسسات على تطوير ممارسات مقبولة اجتماعياً.

تشمل هذه المعايير ثلاث مجالات هي حقوق الإنسان، حقوق العاملين وحماية البيئة، وهو معيار مرجعي مبني على اتفاقيات منظمة العمل والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل، وتغطي معايير هذه المواصفة برامج الإشراف ومراقبة التميز، الأجور، منافع وساعات العمل، الصحة والسلامة، حرية التجمع والتفاوض الجماعي وإدارة الأنظمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد شقراني، مرجع سابق، ص172.

<sup>2</sup> مداني بلقاسم، عماري سفيان صلاح الدين، واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 15/14 نوفمبر، ص

## المبحث الثاني: قواعد حوكمة الشركات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية

أصبحت كل من الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بعدين أساسيين من أجل استمرارية المؤسسة والنجاح الاقتصادي لأي بلد، وسيتم في هذا المبحث توضيح التداخل الموجود بين هذين المفهومين من خلال التعرض إلى الإطار النظري للحوكمة ومبادئها ثم عرض طبيعة علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

### المطلب الأول: ماهية حوكمة الشركات

اهتم العديد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة ومجالات أخرى بمفهوم حوكمة الشركات، باعتباره أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وبين الملاك، وازداد هذا الاهتمام إثر إفلاس بعض الشركات الدولية الكبرى وتعرضها لصعوبات مالية كبيرة، فانصرف العديد من الباحثين إلى تبني مفاهيم متعددة لحوكمة الشركات ودراسة خصائصها، والقواعد التي يجب التقيد بها لإرساء هذا المفهوم وتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيقه، واختلفت هذه الدراسات في نتائجها باختلاف آراء الكتاب والباحثين.

### 1- الخلفية التاريخية لحوكمة الشركات

#### 1-1 التطور التاريخي لحوكمة الشركات:

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات أن الاقتصاديين Berle و Means كانا من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة المجسدة في نظرية الوكالة، وذلك في عام 1932 حيث اعتبرا مبادئ حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن تضر بالشركة وبالصناعة ككل.<sup>1</sup>

وفي عام 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة، وكذلك تطرق كل من Jensen and Meckling في عام 1976، Oliver Williamson في عام 1979 إلى "مشكلة الوكالة" حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك

<sup>1</sup> أمين راشدي، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علوم تجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2017/2018، ص3.

فصل بين الملكية والادارة. وفي هذا السياق أكدوا على امكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات<sup>1</sup>، وقد أبرز Fama في عام 1980 أهميتها في الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من فصل الملكية والإدارة.<sup>2</sup>

وفي سنة 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (COSO) المعروفة باسم (Teadway Commission)، والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.<sup>3</sup>

كما كان الاهتمام بحوكمة الشركات في المملكة المتحدة من طرف لجنة Cadbury المشكلة من مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية في ديسمبر 1992 حين أصدرت تقريرها المعنون بـ "الأبعاد المالية لحوكمة الشركات" الذي طالبت فيه اللجان باتباع مبادئ حوكمة الشركات، وذلك بعد الادعاءات المتزايدة حول نقص الثقة والتقارير المالية من قبل المساهمين في بورصة لندن.<sup>4</sup>

وإزداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، من خلال حرص العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة والخاصة، تتناول المبادئ الخمسة الصادرة في 1999 من (OECD) تطبيقات حوكمة الشركات

---

<sup>1</sup> أحمد جميل، محمد سفير، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06/ 07/ ماي 2012، ص 3.

<sup>2</sup> عثمانى حسين، شعابنية سعاد، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07/06/ ماي 2012، ص 4.

<sup>3</sup> حساني رقية، آلية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07/ 06/ ماي 2012، ص 4.

<sup>4</sup> أمين راشدي، نفس المرجع، ص 4 .

في شأن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم، وإزكاء دور أصحاب المصالح، والحرص على الإفصاح والشفافية، وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة، وفي سنة 2004 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمعايير حوكمة الشركات، مضيئة مؤشر تامين الأسس لإطار حوكمة الشركات. اما في الآونة الأخيرة، تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.<sup>1</sup>

أما في سنة 2002 تم اصدر Sarbanes Oxley الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركة.<sup>2</sup>

### 1-2- أسباب ظهور الحاجة لحوكمة الشركات:

هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت الى ظهور الحاجة الى حوكمة الشركات، وتبؤها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها فيما يلي:

### 1-2-1 نظرية الوكالة كأحد أسباب ظهور حوكمة الشركات:

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت الى ظهور نظرية الوكالة ويعتبر كلا من (Berle and Means) أول من تناول هذا الموضوع 1932، في ندوة بعنوان "الشركات الحديثة والملكية الخاصة"، حيث أشارت الندوة الى أن الشركة صارت ضخمة الحجم، وان هذا سيؤدي الى الانفصال بين الملكية والرقابة مما قد ينجر عنه ما يعرف بنظرية الوكالة، التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم أغراضهم الخاصة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> أحمد جميل، محمد سفير، نفس المرجع، ص 4.

<sup>2</sup> أمين راشدي، مرجع سابق، ص 5.

<sup>3</sup> أمين راشدي، مرجع سابق، ص 8.

### 2-1-2- الفضائح المالية كأحد أسباب ظهور حوكمة الشركات:

تعد الفضائح المالية التي هزت كبرياء الشركات المالية في العالم، والتي كانت تعد في الرشد والتسيير الناجح والتي مازالت اثارها مستمرة الى يومنا هذا من الأسباب التي ساعدت على ظهور حوكمة الشركات ،فالانهيارات المذهلة لمنظمات الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة والفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافئات المسؤولين التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات، وكذلك الافلاسات التي تعرضت لها الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة ومثال ذلك الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1999، وأزمة شركة Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002، والأزمة المالية العالمية التي مازالت نعيش مخلفاتها اليوم، وإذا نظرنا الى أهم الأسباب التي أدت الى هذه الانهيارات ترجع في أحد جوانبه الى دور مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية لهذه الشركات وما تتضمنه من معلومات محاسبية، ذلك على خلاف المعلومات الحقيقية التي تعبر عنها الأوضاع المالية لهذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وقد نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدانها لأبرز عناصر تميزها ألا وهي جودتها.<sup>1</sup>

### 1-2-3 العولمة كعامل لظهور حوكمة الشركات:

نتيجة لظهور متغيرات عالمية جديدة وأصبح الاقتصاد العالمي مفتوح على بعضه (لكل الدول): حيث أصبح هناك سوق واحدة يضم كل الدول وظهرت كل التكتلات الاقتصادية العملاقة والشركات المتعددة الجنسيات حيث اهتمت بإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والإفراد، مما أدى الى ظهور مفهوم العولمة، وبالتالي أصبحت الشركات في بيئة تأثرت بالعولمة التي جعلت الأسواق عالمية والمؤسسات دولية ورؤوس الأموال عالمية أي سهولة حركتها بين الدول، لهذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات والفساد المالي والإداري، خاصة وان المستثمرين أصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل يطالبون بالأدلة على أن الشركات يتم

<sup>1</sup> فاتح غلاب، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011، ص6.

إدارتها وفق أسس وأساليب إدارية سليمة تقلل من الفساد المالي والإداري الذي ينتج على من يقومون بإدارة الشركات، كما ان المستثمرين يريدون ان يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفق قوائم مالية معدة على أساس معايير ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح والدقة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتهم، ولهذا يسعى المستثمرين الى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة للحوكمة.<sup>1</sup>

### 2- تعريف حوكمة الشركات

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح "Corporate governance" اما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة".

وتجدر الإشارة إلى انه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات Corporate governance ويرجع ذلك الى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بحوكمة الشركات.

- عرفت لجنة كادبوري Cadbury Commission حوكمة الشركات كما يلي: "هي نظام متكامل للرقابة يشمل النواحي المالية، وغير المالية من خلاله يتم إدارة الشركة والسيطرة عليها".<sup>2</sup>
- كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".<sup>3</sup>
- وحسب معهد المدققين الداخليين IIA: العمليات التي تتم من خلال إجراءات المستخدمة من قبل ممثلين أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها، ومراقبتها، التأكيد كفاية الضوابط الرقابية لإنجاز أهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017/2018، ص 42.

<sup>2</sup> حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص15.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف، عولمة الاسواق المالية المعاصرة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص301.

■ في حين عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين فيها وكل أطراف التي لها علاقة معها، وهي الأسلوب الذي يوفر الهيكل أو الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء ووصولاً للأسلوب الناجح للممارسة وإدارة السلطة، والذي من خلاله يتم تقديم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة في سعيه لتحقيق الأهداف فالموضوعة لخدمة مصالح المجتمع ومساهميها، وتسيير مراقبة الجودة باستخدام مواردها بكفاءة".<sup>2</sup>

### 2- تعريف الحوكمة على ضوء ممارسات الأخلاقية ووفق منظور السلوك الأخلاقي والمهني:<sup>3</sup>

بمقتضى مراعاة الضمير المهني والعامل الأخلاقي لممارسة أعمال الإدارة يأخذ مفهوم الحوكمة أبعاداً أخلاقية سلوكية كما يلي: النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية ."

من خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن مفهوم الحوكمة يحمل في طياته العديد من المفاهيم السلوكية والمسؤولية الاجتماعية وخاصة التوازن في تحقيق مصالح كافة أطراف المشروع الاقتصادي، ومن أهمها: الانضباط والشفافية والمساءلة والمسؤولية والعدالة والمسؤولية الاجتماعية.

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن الحوكمة تشمل مجموعة من الجوانب، أهمها:<sup>4</sup>

- القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن وضع اليات وادوات رقابة تقضي لممارسات ادارية صحيحة تؤثر في اداء الشركة.

- تنظيم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة من مجلس إدارة وملاك ومساهمين وأصحاب الصلة والمصالح.

- المساواة بين المساهمين والحفاظ على حقوقهم ورعاية مصالحهم.

---

<sup>1</sup> أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية، جامعة عنابة، 2013/ 2014، ص 32.

<sup>2</sup> OECD principles of corporate governance", OECD publication service, PARIS, 2004,p11.

<sup>3</sup> محمد زرقون، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: "حاکمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17/18 أبريل، 2013، ص 86.

<sup>4</sup> مؤيد راضي خنفر، "أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والافصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في السعودية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص 341.

ولتفعيل حوكمة الشركات يتطلب توافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة، والتي تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها المتعددة، ويتضمن حوكمة الشركات الخصائص التالية<sup>1</sup>:

- **الانضباط:** وهو يتمثل في ضبط السلوك الأخلاقي المهني لممارسات الأفراد في أي مستوى من مستويات الإدارة بالشركة سواء في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية؛

- **الشفافية والإفصاح:** أي الإعلان عن المعلومات والتقارير المتعلقة بنشاط الشركات بوضوح دون طمسها منعا لحالات التلاعب والغش فيها بما يخدم المصالح الشخصية لبعض أصحاب المصالح بالشركة؛

- **الاستقلالية:** منع حدوث أي تأثيرات عاطفية أو ضغوط قد تؤدي إلى أضعاف دور أي من المسؤولين في أي مستوى من مستويات الإدارة بالشركات؛

- **المساءلة:** وهي حقا لمساهمين في المساءلة والمقاضاة عن حقوقهم ومصالحهم وهي تتضمن مساءلة الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومساءلة مجلس الإدارة أمام هيئة المساهمين؛

- **المسؤولية:** تعزيز روح المسؤولية لدى العاملين تحقيقا لمبدأ المحاسبة والمساءلة عن أوجه القصور في الواجبات والمسؤوليات الموكلة لأي مسئول وفي أي مستوى من مستويات الإدارة؛

- **العدالة والمساواة:** تحقيق مبدأ العدالة لجميع الأطراف أصحاب المصلحة بما يحقق احترام حقوق الآخر، والمساواة بين كبار وصغار المستثمرين دون هضم حقوق الآخر؛

- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كشركة وطنية مجتمعية تعمل على تحقيق المصالح الوطنية ومصالح المجتمع، كما يعني هذا المفهوم ضرورة الاستخدام العادل للموارد الطبيعية للمنتفعين كافة حتى وإن كانت محدودة.

من خلال هذه الخصائص يمكن الاستنتاج بأن النظام الفعال لحوكمة الشركات هو الذي يكون قادراً على تحقيق الرقابة الجيدة، بما يقلل من تكاليف الوكالة ويحفز المسيرين على العمل من أجل خلق القيمة المضافة وتعظيم ثروة المساهمين.

<sup>1</sup> أيمن طه حمد النيل النور، حوكمة الشركات، دون طبعة، دون سنة نشر، ص 08.

### 3. أهمية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم، ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

#### 3-1 أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات:

- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع اسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- تعمل على وضع الاطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد اهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق اهداف الشركة التي ترعى مصلحة المساهمين؛
- تؤدي الى الانفتاح على اسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الجانب لتمويل المشاريع التوسعية؛
- تحظى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لان تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

#### 3-2 أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين:

- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة أي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل؛
- الافصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا؛

- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات؛
- ومنه نجد أن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تلعب الحوكمة دورا حاسما في تحقيق

<sup>1</sup> دلال العابدي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015/2016، ص ص: 25-26.

التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي الى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.

### 4. أهداف حوكمة الشركات

يمكن حصر أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الفصل بين الملكية والادارة والرقابة على الاداء؛
- تحسن الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة الى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة؛
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة، وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء؛
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة؛
- تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة بواسطة تطوير سياسات وإجراءات مناسبة لنشاطات الشركة تعمل من خلالها على خدمة البيئة والمجتمع؛
- تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير المنفق عليها وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن اطار اخلاقي تابع من العمل والأخلاق السائدة في المجتمع وآدابه ومبادئه.<sup>2</sup>

يتضح مما سبق إن حوكمة الشركات أصبحت أداة قوية لمحاربة الفساد بكل صورته وجذب الاستثمارات اللازمة للشركة وتطورها، مما يؤدي الى دفع عجلة التنمية وتدعيم استقرار أسواق الأوراق المالية نتيجة لتوفير الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات، ووجود أدوات رقابية فعالة على أداء مجلس الإدارة.

<sup>1</sup> أمينة فداوي، مرجع سابق، ص 40.

<sup>2</sup> حكيمة بوسلمة، دراسة اثر الافصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة، 2014/2015، ص 95.

### المطلب الثاني: محددات وقواعد حوكمة الشركات ومقومات تطبيقها

أدى الاهتمام المتزايد لمفهوم حوكمة الشركات الى حرص العديد من المنظمات الدولية الى دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع محدداته وقواعده، لذا سيتم من خلال هذا المطلب التطرق الى محددات حوكمة الشركات وقواعدها وكذا مقومات تطبيقها.

#### 1. محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات يجب توفر مجموعة من المحددات التي تضمن التطبيق الجيد والسليم لمبادئ حوكمة الشركات، وفي حالة عدم توفر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر أمراً مشكوكاً فيه، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

##### 1-1 المحددات الداخلية:

تشير الى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى الى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة<sup>1</sup>، اي أن المحددات الداخلية تشمل القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركة، ومن بينها القواعد والأسس المعنية بتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة وأعضاء الادارة التنفيذية العليا من جهة، والقواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات من جهة ثانية، حيث أن توافر تلك القواعد وتطبيقها يعد ذا أهمية بالغة في تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة<sup>2</sup>.

##### 1-2 المحددات الخارجية

تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتشمل ما يلي:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، مصر، 2007، ص ص: 5-6.

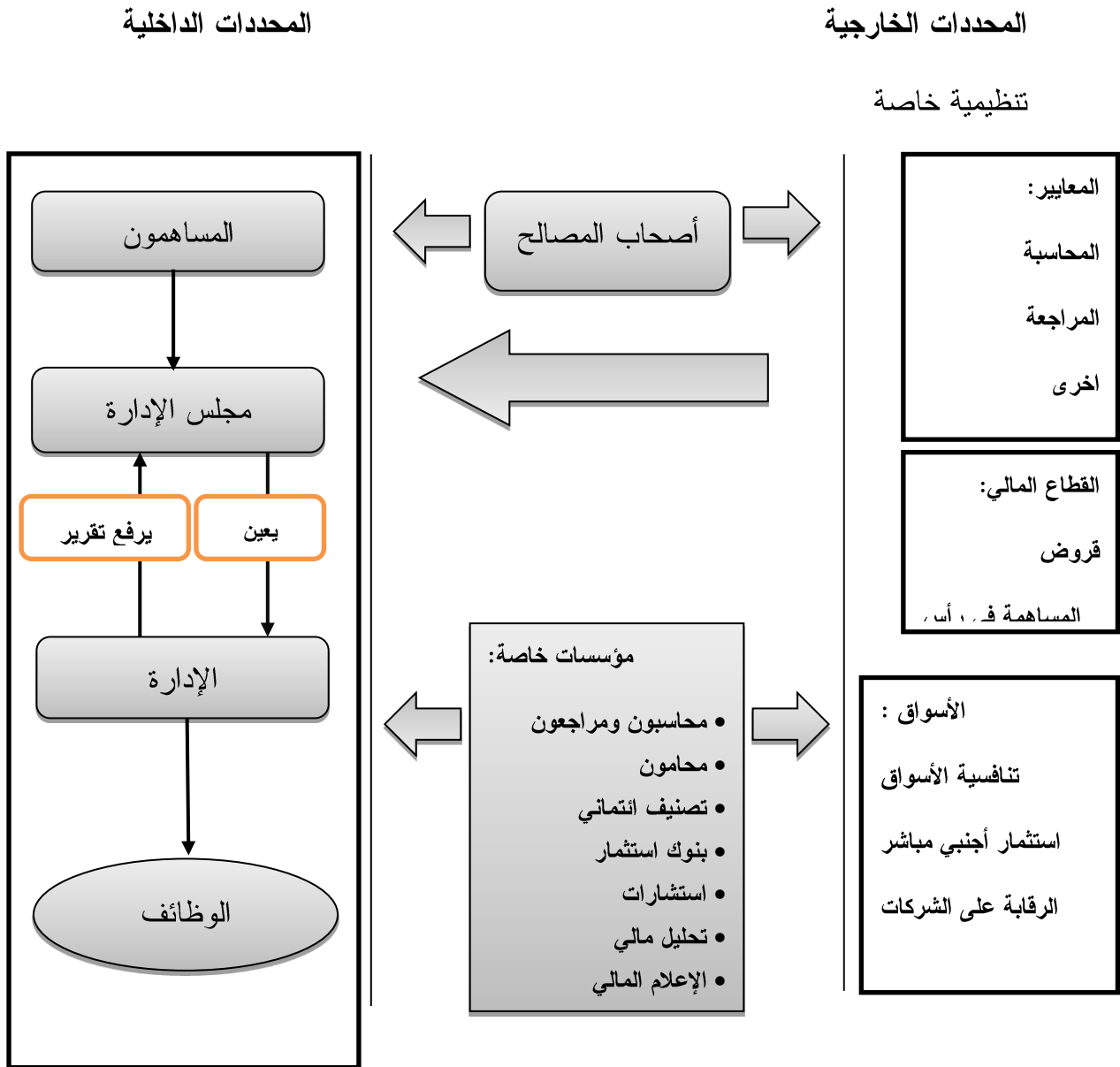
<sup>2</sup> عبد الباسط مداح، مرجع سابق، ص 56.

- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات؛
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج؛
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، بالإضافة الى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة الى المؤسسات الخاصة، وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن تنفيذ القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعية للشركة والعائد الخاص لها.<sup>1</sup> ويمكن أن نلخص هذه المحددات في الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> عمر الشريف، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009 .

الشكل رقم 02: المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



\* المؤسسات الخاصة تشير الى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

The Impact of the Application of corporate governance in "Alrawashdeh, Badisalem المصدر  
 , British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol, "the banking sector

6, No, 2, November, 2012, p, 27

### 2 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم قواعد حوكمة الشركات، وتحدد الى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد والتي نوجزها فيما يلي:<sup>1</sup>

- **المساهمين Shareholders:** وهم من يقومون بتقديم راس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛
- **مجلس الإدارة Board of Directors:** وهم من يمثلون المساهمين وايضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل اليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة الى الرقابة على أداؤهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
- **الإدارة Management:** تعتبر حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتعتبر على أنها الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء الى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤولة عن تعظيم الأرباح وقيمة الأسهم لصالح المساهمين، وتعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها لهم؛
- **أصحاب المصالح Stakeholders:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين، إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون مثلا يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

الملاحظ أنّ مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات بين هذه الأطراف، حيث يتباين دور كل من هؤلاء في الحوكمة، حيث يعتبر مجلس الإدارة والإدارة أطرافاً متأثر في حوكمة الشركات لأنها من الأطراف المسؤولة على تطبيق مبادئها، في حين يتأثر كل من المساهمين واصحاب المصالح بحوكمة الشركات لأنهم من بين الأطراف المستفيدة من تطبيقها.

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص ص: 20- 21.

### 3 قواعد حوكمة الشركات

بذلت جهود عديدة من منظمات ومؤسسات مهنية فاعلة لصياغة مبادئ حوكمة تكون أساساً لممارسة حوكمة رشيدة في الشركات وبالرغم من كل تلك الجهود، إلا أن المبادئ الستة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2004 تعتبر الأكثر قبولا في العالم، واعتبرت تلك المبادئ منطلقاً لتطبيق الحوكمة في الدول المختلفة، لما احتوت عليه من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة، وغطت هذه المبادئ مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يأتي:

### 3-1 الاطار العام لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق، وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع احكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، ولقد شدد هذا المبدأ على:

- أن يتم تطوير هيكل الحوكمة مع مراعاة تأثيرها على الاقتصاد الكلي، ونزاهة السوق والحوافز التي تقدمها للمشاركين في السوق، والترويج لشفافية وكفاءة السوق؛
- إن المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع ينبغي أن تتوافق مع قواعد القانون وشفافيته والالتزام لتطبيقه؛
- أن تنص التشريعات بوضوح على توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور؛
- أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسئولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة وتوفير الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وسيلة سعود، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015/2016، ص 22 .

### 3-2 حماية حقوق المساهمين

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، حيث تركز حقوق المساهمين في التأثير في الشركة على مجموعة من القضايا الأساسية، مثل اختيار أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إدخال التعديلات على الوثائق والمستندات الأساسية للشركة، وإقرار التعاملات المالية الغير عادية، وغير ذلك من المسائل الأساسية، ولذلك يتعين على إطار حوكمة الشركات ان يكون قادرا على حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم والتي يمكن إجمالها بما يلي:<sup>1</sup>

- حق المساهمين الأساسي في نظام آمن لتسجيل ملكية المساهم، وتحويل ونقل ملكية الأسهم؛
- حق المساهم بالحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بشكل دوري ومنتظم؛
- المشاركة بالتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
- المشاركة بالأرباح الناتجة عن أعمال الشركة؛
- حق المساهمين في المشاركة والاطلاع على القرارات المتعلقة بالتغيرات الأساسية في الشركة وتحديد كل من غاياتها وأهدافها؛
- كما يجب تزويد المساهمين في الوقت الملائم بالقدر الكافي من المعلومات المتصلة بأعمال الشركة.

### 3-3 المعاملة العادلة للمساهمين

- تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقليات وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:<sup>2</sup>
- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين

<sup>1</sup> نسيمه غلاي، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 67.

<sup>2</sup> ماجد اسماعيل ابو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص 21.

لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة؛

- حظر الإتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية، ويمنع التداول بين الداخليين في الشركة والتداول الشخصي الصوري؛
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

### 3-4 دور أصحاب المصالح

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحابها كما يراها القانون، وان يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة، وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، وذلك بما يتضمن التأكيد على:<sup>1</sup>

- احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصلحة؛
- توفير آلية لتحسين أداء ومشاركة أصحاب المصلحة وتفاعلهم مع الشركة؛
- الحصول على المعلومات المناسبة واللائمة لتفعيل أدوارهم وتقييم حدود تعاملاتهم مع الشركة؛
- ينبغي لأصحاب المصالح بما في ذلك العاملون وهيئات تمثلهم أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة للإعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية، وينبغي عدم الانتقاص أو الغض من حقوقهم إذا ما فعلوا ذلك.

### 3-5 الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، الملكية، وأسلوب ممارسة السلطة، يجب ان يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية:<sup>2</sup>

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف الشركة؛
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، وحقوق التصويت؛

<sup>1</sup> نسيمة غلاي، مرجع سابق، ص 69.

<sup>2</sup> جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، ط 3، اصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ص 150.

- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم؛
- عوامل المخاطرة المنظورة؛
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من اصحاب المصالح؛
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات؛
- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة؛
- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد تقديم القوائم المالية؛
- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم.

### 3-6 مسؤولية مجلس الإدارة

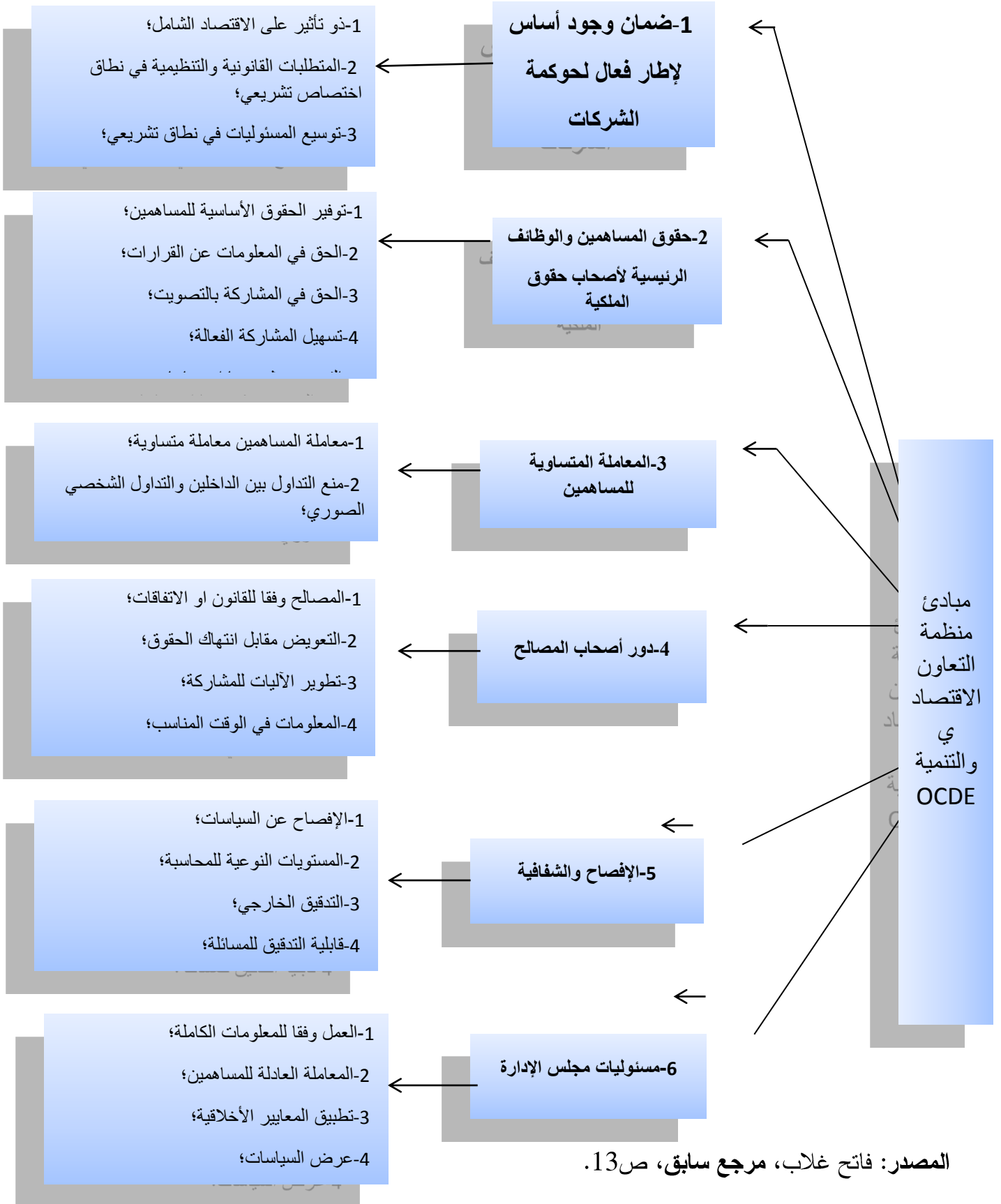
على اطار حوكمة الشركات ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة على الادارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه كل من الشركة والمساهمين، وبما يتضمن ما يلي:

- العمل بموجب معلومات كافية وموثقة وبذل العناية والحرص على مصلحة الشركة وحملة الأسهم؛
- المعاملة العادلة لكافة المساهمين؛
- يجب على مجلس الإدارة الأخذ في الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح؛
- ينبغي على مجلس الادارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.
- كما تنص مبادئ حوكمة الشركات على انه على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلي:
- تحديد الجهة الموكلة بالتدقيق الداخلي؛
- الإفصاح عن السياسة التي تتبعها الشركة فيما يتعلق باختيار المدققين الخارجيين؛
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية.<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، كما هو مبين في الشكل التالي:

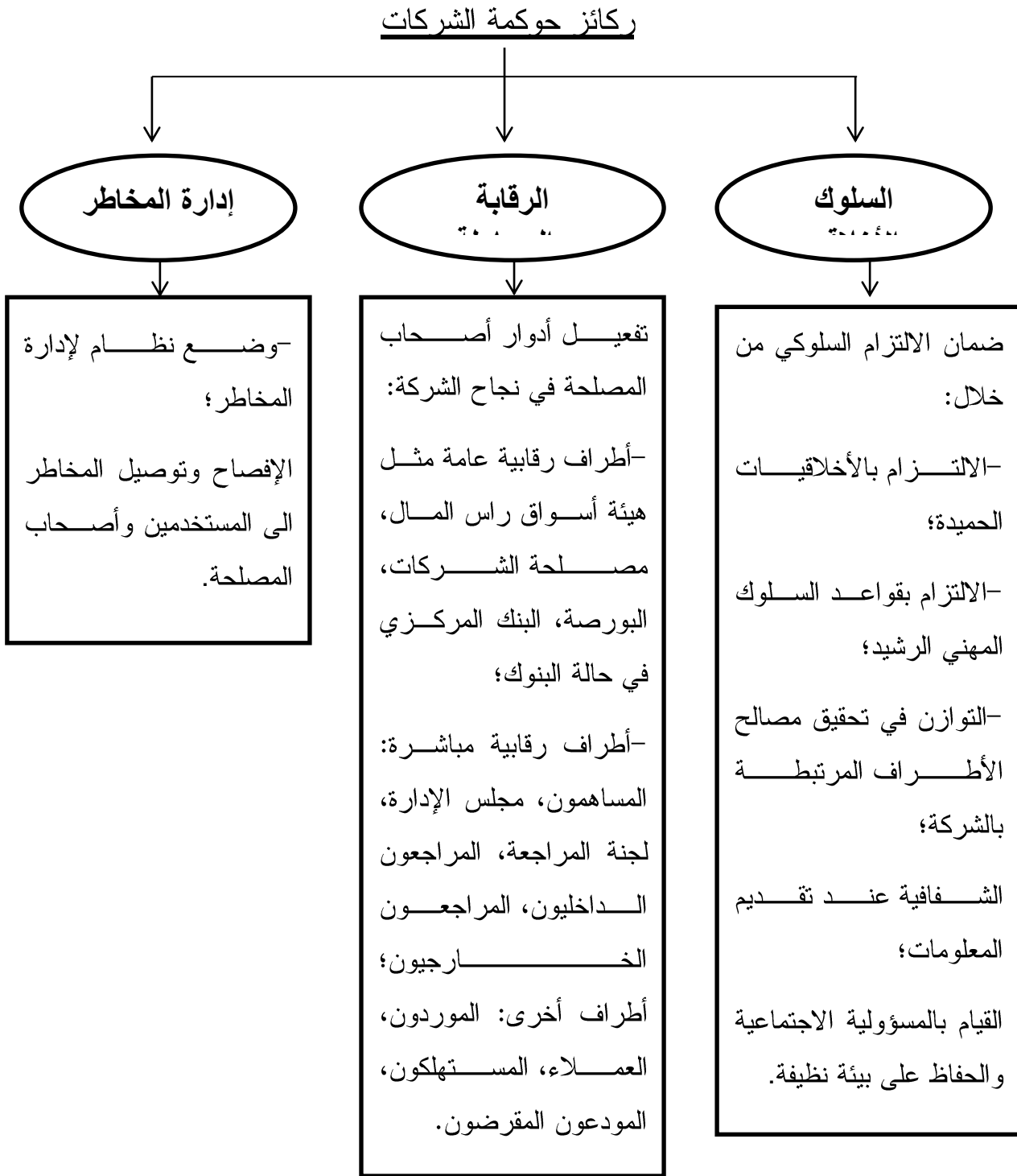
<sup>1</sup>نسيسة غلاي، مرجع سابق، ص 70.

الشكل رقم (03): مبادئ حوكمة الشركات



ويتضح من العرض السابق أن حوكمة الشركات تركز على ثلاث ركائز أساسية كما هي موضحة في الشكل:

الشكل رقم (04): ركائز حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، 2007، ص 49.

### 4. مقومات حوكمة الشركات

تتمثل مقومات حوكمة الشركات في مجموعة من الدعائم الأساسية التي يجب توفرها حتى تتمكن الشركة من تطبيق الحوكمة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وهي:<sup>1</sup>

- وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتعيين المراجع الخارجي، وتعنى كذلك بتنظيم مجلس الإدارة من حيث بيان مهامه ومسؤولياته والأکید على استقلاليتة، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم؛

- وجود لجنة مراجعة داخل الشركة لها من الصلاحيات ما يكفل حقها في ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي، وحق متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحتويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات؛

- وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ويقدر يكفل توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة ليس لإدارتها وأعضائها فحسب، بل أيضا لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة ممن يستخدمون التقارير المالية المنشورة للشركة في اتخاذ القرارات كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين، العملاء؛

- وجود رؤية واضحة تحدد المعالم الاستراتيجية للشركة مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية، وذلك من خلال ترجمتها الى خطط وأهداف قصيرة وطويلة المدى؛

- وجود مجموعة من الأنظمة مثل: النظام الداخلي للشركة، نظام الرقابة الداخلية، ونظام محاسبة المسؤولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية اللازمة للمساءلة وتقييم الأداء.

### المطلب الثالث: المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات

إن الإطار العام لمفهوم الحوكمة لا يرتبط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية للشركات فقط، ولكنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسلطة التحكم بوجه عام، ويمكن القول بأنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد والمجتمع، وتجدر هنا الإشارة لأهمية محاسبة

<sup>1</sup> حكيمة بوسلمة، مرجع سابق، ص ص: 115- 116.

المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي لا تهتم فقط بتدعيم مكانة وربحية الشركة، ولكنها تهتم كذلك بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل.

### 1- العلاقة بين حوكمة الشركات ومسئولياتها الاجتماعية

ظهر مفهوم حوكمة الشركات ومسئولياتها الاجتماعية وتطور بسرعة رداً على المخاوف التي صاحب التأثير السلبي الذي مارسه ومازال مختلف المؤسسات والمصانع في العالم، حيث تأذت مظاهر الحياة واختل النظام البيئي بتلوث الهواء والماء واليابسة.

ولم يسلم الإنسان من السعي الأعمى لهذه المؤسسات في تحقيق أرباح خيالية، فمن جهة ظهرت كثير من أمراض العصر، والسبب في ذلك الظروف الحالية الملوثة والمحيطة بالكائنات الحية، ومن جهة ثانية فقد تم تسريح أعداد هائلة من العمال وحرمانهم من حقهم الطبيعي في العمل والحياة وبناء مستقبلهم بدعوى العولمة، وهكذا تم الإضرار بهم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.<sup>1</sup>

لذا فإن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون النجاح التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكيات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط القوي الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، ففي دراسة أجراها البنك الدولي وجد أنه كلما طبقت الدولة الحوكمة، كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني، وجاء على لسان وكيل وزارة المالية الأمريكية جون تايلور حول نتائج الأبحاث التي أجراها صندوق النقد الدولي في هذا المجال أنه كلما تم إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية كلما أدى هذا إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية من 7% إلى 17% توضح هذه الفكرة عنصراً هاماً لجذب الاستثمارات ما دام أمر الحوكمة يعتبر عاملاً مخفضاً لمخاطر الاستثمار.

إضافة إلى هذا، فإن وجود سياسة قوية مدعومة لشركات المساءلة العامة تزيد من فعالية المساعدات التي تمنحها المنظمات العالمية إلى دول العالم الثالث، وتزيل الخوف من خطر إهدارها أو إساءة استخدامها، كما أنها تدفع بالمؤسسات في إطار احترام القانون إلى استخدام الموارد المحلية بشكل

<sup>1</sup> محمد زرقون، جميلة العمري، مرجع سابق، ص 94.

عقلاني وأفضل دون التأثير سلبياً عليها، كما أن الإفصاح والشفافية في التعاملات المالية يضمنان استخداماً أكثر كفاءة وفعالية للموارد.

إذ أن الشركات مطالبة بإعداد استراتيجيات جديدة يتعين إتباعها وتسخيرها في خدمة التنمية المستدامة والرفقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات التي تشجعها مهما كان حجمها ونطاق أعمالها بأن تنتهج ما تراه مناسباً وملائماً من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدرتها المادية بما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته، هذا الأسلوب هو نفسه أسلوب الحوكمة الذي يقدم للمؤسسة مجموعة اختيارات واضحة وحررة تسمح لها بالولوج في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الجانب الاجتماعي والثقافي.<sup>1</sup>

### 2- نظرية أصحاب المصالح

أشار فريمان ولأول مرة، في سنة 1984 تعبير أصحاب المصلحة، ويشير التعبير إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على المؤسسة أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات المؤسسة مثل المستثمرين والمستخدمين والزبائن والحكومة ومجموعات الضغط والمجتمع.

تسند العديد من البحوث الحديثة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات إلى نظرية أصحاب المصالح والتي تنص على أن الهدف الأساسي للمؤسسات تتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح؛ من حملة أسهم، وشركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن وأيضاً العاملين وأسره، والبيئة المحيطة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وتعد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.

ويرى عدد من الباحثين أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد زرقون، جميلة العمري، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> محمد براق، موساوي الياقوت، المسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة، 26/25 نوفمبر 2013، ص 13.

### 3- المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات)

ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة وما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن "فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية:

- خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلبي حاجات موظفيه وترقيات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.
- على غرار المساهمين، فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزودها، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعليها توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.<sup>1</sup>

### 4- المسؤولية الاجتماعية استناداً إلى خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات كما ذكرنا سابقا ومن بين أهم هذه المميزات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة لأن من أجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع

<sup>1</sup> خضرة صديقي، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث للمسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 15/14 فيفري 2012، ص12.

الأسواق وفرضت ظروف تنافسية جديدة. وهذا ما أشار إليه تقرير صدر في أبريل 2002 من طرف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و" مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة و" معهد الموارد العالمي" تحت عنوان " أسواق الغد: التوجهات العامة وآثارها على الأعمال " والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، البيئة والاجتماعية من جهة، وتطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل.<sup>1</sup>

### 5- الإفصاح المحاسبي وقواعد الحوكمة

يعالج هذا الجزء الإفصاح المحاسبي وعلاقته بقواعد الحوكمة التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما يلي:<sup>2</sup>

#### 5-1 الإفصاح المحاسبي وقاعدة وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات

يعتبر وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات من خلال وجود نظام إفصاح قوي ومعلومات محاسبية جيدة تشجع على الشفافية الحقيقية للمؤسسات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة.

#### 5-2 الإفصاح المحاسبي وقاعدة حماية حقوق المساهمين

من القواعد التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في حوكمة الشركات هو حماية حقوق المساهمين من حيث الملكية وحقوق التصويت والحصول على المعلومات الكافية في الوقت المناسب، كما تضمن المبدأ الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة الرقابة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في اسواق راس المال.

<sup>1</sup> خضرة صديقي، نفس المرجع، ص 13.

<sup>2</sup> محمد براق، جناي محمد علاء الدين، مدى امكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، مرجع سابق، ص ص، 9-10.

ويظهر في هذا المبدأ دور الإفصاح المحاسبي جلياً في تدعيم حوكمة المؤسسات من خلال تمكين المساهمين من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية إلى حد ما وبما يمنحهم قدرة الرقابة على المؤسسة واستثماراتهم فيها

### 3-5 الإفصاح المحاسبي وقاعدة المعادلة المتساوية للمساهمين

يتضمن هذا المبدأ معاملة المساهمين الذين ينتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة بحيث يتمكنون من الحصول على المعلومات المتعلقة بحق التصويت، ويظهر دور الإفصاح المحاسبي في هذا المبدأ في طلب المساهمين من مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة لم تتصل بالمؤسسة ويجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم لإفصاح والشفافية.

### 4-5 الإفصاح المحاسبي وقاعدة دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح، وأن يعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصلحة في مجال توفير الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للشركات القائمة على أسس مالية صحيحة، وتبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في هذا المبدأ بأنه لا يمكن لأصحاب المصالح في المؤسسة من تحقيق فرصة الحصول على كامل التعويضات في حالة انتهاكها من طرف إدارة الشركة ما لم يكن هناك إفصاح محاسبي عن الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة في اظهار نتائج نشاطها، فضلاً عن أن الإفصاح المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصالح والشركة من اجل العمل على تتميتها وديمومتها وذلك من خلال وصفه للواقع الحقيقي لها والذي بدوره يحدث حالة من الترابط والمشاركة فيما بينهما.

### 5-5 الإفصاح المحاسبي وقاعدة الإفصاح والشفافية

يشير مصطلح الشفافية إلى مبدأ توفير بيئة يتم من خلالها جعل المعلومات عن الظروف والتصرفات القائمة يمكن الوصول إليها بسهولة وتكون مرئية وقابلة للفهم، في حين يشير الإفصاح إلى العملية المنهجية المرتبطة بتوفير المعلومات في التوقيت المناسب وجعلها واضحة وظاهرة وتتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات التي تشمل الملائمة والمصادقية والقابلية للفهم والمقارنة. ويكمن دور الإفصاح المحاسبي في هذا المبدأ بتوفير معلومات محاسبية مشتملة على خصائصها الرئيسية أي ان

تكون معدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يضمن فعلا تحقيق الشفافية في المعلومات المفصح عنها.

### 5-6 الإفصاح المحاسبي وقاعدة مسؤوليات مجلس الإدارة

يتضمن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أن إطار حوكمة الشركات يجب أن يتيح الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركة ويكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من طرف مجلس الإدارة ويضمن مساءلة مجلس الغدارة من قبل المؤسسة، وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي في مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، في أن هذا الأخير يعتمد بشكل أساسي على الإفصاح المالي وغير المالي الذي يقدم له لكي يمارس دوره في حوكمة الشركات.

### خلاصة الفصل:

بعد أن كان هدف المؤسسة الأساسي هو مضاعفة الأرباح، صارت القضايا الاجتماعية تشكل أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة ومصصلحة المجتمع بصفة خاصة كما يجب أن يكون المحيط الذي تعمل فيه محور اهتماما، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وتأدية دور فعال وإيجابي في المجتمع من جهة أخرى.

وعليه، فالمؤسسات مطالبة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات من أجل تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصالح، وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها عند القيام بممارسة أعمالها، لذا يمكن القول بأن قواعد الحوكمة تمثل الصورة والمجسم الحقيقي لتطبيق المسؤولية الاجتماعية.

## الفصل الثاني

المحاسبة عن المسؤولية

الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

### تمهيد

ظلت المحاسبة تقوم بالمهمة التقليدية لها والمتعارف عليها من خلال تسجيل وتبويب وقياس الأحداث ذات الأثر والتقرير عن كل الأحداث بهدف خدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما ازداد الاهتمام لاحتياجات العديد من الأطراف كالمستثمرين والاحتياجات الأخرى ذات العلاقة تزامنا مع التوسع الهائل في نشاطات الكيان على مستوى العالم، الأمر الذي مكن تلك الشركات من السيطرة على الموارد البيئية على حد سواء.

ولما أدى استخدام تلك الموارد إلى إحداث أثار سلبية على البيئة والإنسان معا كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه الى إطار يتصف بالشمولية ويعمل على رصد الأحداث والتقرير عنها في شتى المجالات ومن ضمنها التقرير عن المسؤولية الاجتماعية، ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لمختلف النقاط التي تمكنا من عرض أسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

بناءً على ما سبق، سيتم من خلال هذا الفصل التطرق لمفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها ومتطلبات تطبيقها ونماذج الإفصاح عنها، من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛**

**المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.**

### المبحث الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت أنظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد إطار عام لها، بحيث يعد هذا الإطار أساس يرتكز عليه المحاسبين العاملين بالمؤسسات أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام المحاسبي أو إفراده بنظام مستقل.

#### المطلب الأول: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (النشأة، المفهوم، المجالات)

يتم التعرض في هذا المطلب إلى مفاهيم ومجالات المحاسبة عن المسؤولية كما يلي:

#### 1. التطور التاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أدى ظهور المؤسسات على مختلف أنواعها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت هذه المؤسسات تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة البعد الاقتصادي الذي هو محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصل تلك المؤسسات إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، في الوقت الذي أدى سوء استخدام تلك الموارد من طرف المؤسسات إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان.

وفي العشرينات من القرن العشرين بدأ المفهوم يتبلور تدريجياً من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، هؤلاء القادة ممن يساهمون في الأعمال الخيرية، أيدوا فكرة أن المؤسسات عليها المساهمة في تحسين المستوى الاجتماعي، ثم صارت المسؤولية الاجتماعية حديث الرأي العام بدءاً من سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، نتيجة للاحتمام العالمي آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين وأصبح يتعين عليهم عدم الاهتمام فقط بالملاك وحملة الأسهم إنما الاهتمام بأطراف أخرى، ومنهم العاملين والمستهلكين.

نالت المحاسبة الاجتماعية Social Accounting في فترة السبعينات من القرن العشرين اهتماماً تدريجياً ملحوظاً ولقيت انتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل من برامج البحث العلمي، أما المحاسبة البيئية فقد بدأت جذورها

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

أيضا في السبعينات، وقد استمر البحث فيها بطيئا إلى أن لاقت انبعاثا وولادة جديدة خلال التسعينات، حيث عاد الاهتمام العلمي بكل من المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في منتصف التسعينات، ومع الدخول في الألفية الجديدة بدأت كل من المحاسبتين الاجتماعية والبيئية تتكاملان معا وتحوزان اهتمام علم الإدارة والمحاسبة والاجتماع والقانون، لتصبح تسمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي البديل لهما.

لذا تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية احدث مراحل التطور المحاسبي، ولقد كانت نشأة هذا التطور الحديث نتيجة الازدياد المطرد في حجم وقدرات الوحدات المحاسبية وبصفة خاصة المؤسسات المساهمة، فالمؤسسات الاقتصادية المعاصرة لها تأثيرات مالية وإجتماعية واسعة النطاق سواء من جهة نظر الاقتصاد الوطني في مجموعة أو من حيث تعدد الأطراف ذوي المصلحة في تتبع اقتصاديات هذه الوحدة.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث فروع المحاسبة الحديثة نسبيا، وأن أهميتها تتصاعد بشكل مضطرد وذلك بفعل تصاعد الدورين الاجتماعي والسياسي لمنظمات المحافظة على البيئة وحقوق الإنسان.<sup>1</sup>

### 2. تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية SRA:

هناك تعاريف مختلفة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتي سيتم إيجازها فيما يلي:

تم تعريفها بأنها: " مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لوحدة محاسبية معينة وتوصيل تلك المعلومات اللازمة للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة".<sup>2</sup>

وهي "منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الأطراف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد علاء الدين جنابي، محمد براق، "الافصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 44.

<sup>2</sup> عبد الزهرة عطية عودة الأسدي، أشرف عبد ربه أحمد، "مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 03، 2017، ص 63.

وتعرف أيضا: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية للمؤسسات"<sup>2</sup>.

واستناداً إلى ذلك يمكن القول أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المؤسسة ذات المضمون الاجتماعي، ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي وأخيراً الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.

### 3. أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.<sup>3</sup>

أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، والبطالة وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الحكومات، ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة مؤسسات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي ضوء تأكيد المؤسسات من تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب رأس المال ويؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم.

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات منها ما يلي:

<sup>1</sup> إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 47.

<sup>2</sup> آل غزوي حسين عبد الله الجليل، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010، ص 12.

<sup>3</sup> محمد براق، محمد علاء الدين جناي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، الملتقى الدولي الثالث عشر: حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 15/14 نوفمبر 2016، ص 06.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

- الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على ثروات طبيعية وتلوث البيئة والإضرار بالصحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى؛
  - الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلات البيئة بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية؛
  - عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشكلات البيئية التي لوثتها مؤسسات أعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من تبعيتهما؛
  - مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وحرص كثير من دول العالم على تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية؛
  - التغيرات القيمية في المجتمعات الإنسانية والنظرة الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد توازن بين مصالح المؤسسات ومصالح المجتمع بفئاته المتعددة.
4. مفاهيم أساسية في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

بما أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تمثل فرعاً محاسبياً يعمل على القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فلا بد من امتلاكه لمفاهيمه المحاسبية الخاصة التي يقوم عليها، فنجد<sup>1</sup>:

- **العملية الاجتماعية:** يقصد بها النشاط الذي تقوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بقياسه وتحديد مدى ملائمة مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية مع الشروط الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.
- **التكلفة الاجتماعية:** يقصد بها التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو على أحد عناصره، سواء كان اقتصادياً أو غير اقتصادياً، وسواء كان داخلياً أو خارجياً، ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمشروع وسدد أو لم يسدد الأخير مقابلها، وكذلك الأضرار التي سببها المشروع للمجتمع دون أن يسدد عنها تعويض ومن أمثلة التكلفة الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة وأضرار البيئة، وتنقسم إلى:

<sup>1</sup> خالد صبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، صص 11-12.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

- تكاليف اجتماعية مباشرة ( من جهة نظر المؤسسة): وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المؤسسة نتيجة قيامها إجبارياً أو اختيارياً بتنفيذ بعض برامج الأنشطة الاجتماعية، فهي أعباء لا تعود بمنفعة أو عائد عليها مباشرة؛
- التكاليف الاجتماعية غير المباشرة ( من وجهة نظر المجتمع ): وتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار وتضحيات لموارد نتيجة ممارسة المؤسسات لنشاطها الخاص، إذ يتمثل تلوث المياه والهواء مثلاً تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع.
- العائد الاجتماعي أو المنفعة الاجتماعية: هي تلك المزايا أو المردود الذي يحصل عليه المجتمع نتيجة قيام المؤسسة بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال وفائها بالتزاماتها اتجاه كل من العاملين لديها والمنفعين من السلع والخدمات المنتجة من قبلها والبيئة المحيطة بها والمجتمع بشكل عام.
- صافي الدخل الاجتماعي: يعبر عن صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة، ويمثل المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع خلال فترة ما مطروحة منها التكاليف الاجتماعية التي تتحملها المؤسسة لنفس الفترة.
- صافي الأصل الاجتماعي: هي كل ما يحيط بالمشروع من موارد طبيعية تدرج ضمناً تحت صفة أنها أصبحت أصلاً اجتماعياً للمشروع، وأن الاستنفاد السلبي لها يعتبر اهتلاكاً يخفض من قيمتها، وأن معنى الاهتلاك الاجتماعي للأصول الاجتماعية يختلف عن الاهتلاك المحاسبي حيث أن الاهتلاك الاجتماعي لا يمكن معه إعادة الأصل الاجتماعي من خلال تكوين مجمع اهتلاك له وإنما الضرر الحاصل يكون نهائياً، وطبعاً هذا ينطبق على غالبية الموارد الطبيعية، إلا في بعض الحالات التي يمكن فيها التحكم بمخرجات المشروع أو مخالفته.
- حقوق المجتمع: تعني إجمالي مطالبات ورغبات وحقوق الأطراف المستفيدة من المؤسسة محل دراسة ومن الملاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة في ظل التشريعات الدولية السائدة، ويستخدم قياس حقوق المجتمع كأداة في مجال اتخاذ القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات.
- الأطراف المستفيدة: ويتمثل في الأطراف المميزة داخل المجتمع والتي يفترض أن ترتبط بعلاقة اجتماعية مع المؤسسة وأن هناك مسؤولية تجاه تلك المجموعات التي يتم الوفاء بها عن طريق المخرجات مثل ( المستهلكين، العمال، البيئة..... الخ ).

➤ **التدقيق الاجتماعي (المراجعة الاجتماعية):** إن المهمة الأساسية للمراجعة الاجتماعية هي محاولة دراسة أداء المؤسسات لمسئوليتها الاجتماعية، ومن ثم تحليل هذا الأداء إلى مكونات يمكن التحقق والتثبت منها، وإيجاد الطريقة التي تمكننا من قياس هذه المكونات، وعليه فالمراجعة الاجتماعية "ترتكز على اختبار كفاءة التطبيق لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كنظام داخل المؤسسة ثم إعلام الجهات ذات العلاقة بنتائج هذا الاختبار، وإن من شأن التزام المؤسسة بأخذ الأهداف الاجتماعية للمجتمع بعين الاعتبار عند تطبيقها لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية زيادة الثقة في كفاءة هذا النظام عند القيام بإجراءات مراجعته"<sup>1</sup>.

### 5. أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن القول بشكل عام أن أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتمثل بالآتي:<sup>2</sup>

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضاً تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية)، والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي؛
- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضاً بوظيفة القياس المحاسبي؛
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المؤسسة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد)، ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد

<sup>1</sup> إياد محمد عودة، مرجع سابق، ص 26.

<sup>2</sup> يوسف محمود جربوع، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 1، 2007، ص ص 246-247.

القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحدي النطاق الأمثل لها سواء من جهة نظر المستخدم أو من جهة نظر المجتمع، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي.

### 6. مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها

هناك عدة آراء حول مجالات المسؤولية الاجتماعية فيقسمها البعض إلى أربعة مجالات ويصنفها آخرون إلى خمسة مجالات وغيرهم إلى ثلاثة مجالات إلا أن الاتجاه السائد لتحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية هو تقسيمها إلى أربعة مجالات وهي:<sup>1</sup>

أ. **مجال المساهمة في تنمية الموارد البشرية:** يتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المؤسسة على الأشخاص العاملين فيها تساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المؤسسة وبالتالي فهي تشمل الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع ظروف العاملين بشكل عام، ويمثل هذا المجال مجالاً داخلياً من مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛

ب. **مجال المساهمة بتنمية الموارد البيئية:** يشمل مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية من ممارسة المؤسسة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمؤسسة والمحافظة على الموارد الطبيعية؛

ج. **مجال الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات (حماية المستهلك):** يشمل الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمان المنتج وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها، والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام؛

د. **مجال التفاعل مع المجتمع:** يشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور بشكل عام كتنشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، إفصاح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، المساهمة في الرعاية الصحية، دعم الجمعيات هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

<sup>1</sup> سامية سالم، ساوس الشيخ، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي"، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص 268.

### المطلب الثاني: نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

إن المحاسبة يجب أن لا تقتصر على البيانات المالية الاقتصادية، بل يجب أن تهتم بالجانب الاجتماعي والبيئي، مما أدى إلى الحاجة لوجود نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ينتج معلومات تتعلق بالأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية ويتضمن مجموعة من الإجراءات الخاصة بتسجيل وتبويب الأحداث والأنشطة الاجتماعية، ومن ثم الإفصاح عنها وفرض رقابة عليها.

#### 1. تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تعريف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "نظام يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب وعرض الأحداث والأنشطة ذات العلاقة بمجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وفرض الرقابة عليها"<sup>1</sup>.

#### 2. اعتبارات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

ان وضع نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العملية الاجتماعية، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية<sup>2</sup>:

أ. أطراف مستفيدة من خارج المؤسسة: تتميز العملية الاجتماعية بان لها آثار خارجية على المجتمع، ومن ثمة فانه من الضروري وجود طرف خارجي يستفيد من أنشطة المشروع؛  
ب. تأثير ملموس على المجتمع ناتج عن قيام المؤسسة بالعملية الاجتماعية، وتنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية إلى قسمين:

- تأثير نابع من التقدم التكنولوجي: كمثال على ذلك نجد الأمان في استخدام المنتج او تحسين كفاءة وجود الخدمة المقدمة.

<sup>1</sup> محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص198.

<sup>2</sup> شهرزاد بلهامل، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص77.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

- تأثير ناشئ من تطبيق السياسات الإدارية للمؤسسة: مثل الصدق في الإعلانات الموجهة للجمهور، الاستجابة لاحتياجات المستهلكين.

ج. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية: وتكون مرتبطة بكل عملية اجتماعية، خاصة أن هذه العملية لا تخضع لقواعد السوق.

### 3. مزايا تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية :

يوفر نظام SRA مزايا متعددة لعل أهمها ما يلي:

▪ يعمق الدور الاجتماعي للمؤسسات وذلك بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة أعباء التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

▪ يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد أو العامل البيئي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين هامتين:

- أولاًهما: توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

- ثانيهما: توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه وذلك بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذا الناتج والذي اقترحه الأمم المتحدة عام 1993.<sup>1</sup>

كذلك قيام المؤسسة بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها والمساهمة في إنجاح أهدافها، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد مطر، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: (القياس، العرض، الإفصاح)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص419.

<sup>2</sup> محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص38.

### 4. متطلبات وخطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

حتى يتم تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يجب توفر بعض المتطلبات وكذا إتباع خطوات معينة:

#### 1.4 متطلبات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

لكي يمكن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فإن هنالك متطلبات أساسية لا بد من وجودها وإن لم تكن موجودة يجب السعي لإيجادها نظراً لفوائدها، يمكن إيجازها في:<sup>1</sup>

- نظام موازنة جيد يضمن تقدير الموازنة تفصيلاً لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات مفصلة؛
- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم تتضح فيه الأهداف العامة للتنظيم وللأقسام وكذلك المهام والصلاحيات، المسؤوليات، السياسات، الإجراءات والإمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل من عناصر التكاليف، الخدمات، الإنتاج، الإيرادات وغيرها مع وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابع لها؛
- دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه يُراجع بصفة دورية ليتلائم مع التنظيم الإداري القابل للتطوير مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب وتحديد مراكز المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبطاً بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم أو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها؛
- نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز وإبعاد العناصر التي تعتبر في مسؤولية مراكز أخرى؛
- استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظراً لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها، وكذلك التقارير المراد إخراجها في وقتها المناسب؛

<sup>1</sup> النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011، ص 319-320.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

- التقارير المناسبة: لا بد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما يعني ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث تحدد الكم والكيف لهذه المعلومات وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطى له هذه التقارير؛
  - قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليها شخص معين إذا ما توفرت هذه المتطلبات فإنه يمكن تصميم نظام لمحاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه؛
  - ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات بمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة، وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.
- ولذلك يجب السعي لاستكمالها واستكمال ما لم يكن موجود منها كذلك يجب ملاحظة أن هذه العملية ديناميكية متغيرة طبقاً لظروف البيئة المحيطة وتغيراتها السياسية، الاجتماعية، التكنولوجية والعلمية، فالنظر للتحسين يجب أن يكون مستمراً.

### 2.4 خطوات تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

- يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة بإتباع الخطوات الآتية:<sup>1</sup>
- دراسة التنظيم الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء؛
  - تحديد مراكز اتخاذ القرارات في تنظيم وسلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة وتعتبر هذه بمثابة مراكز مسؤولية التي يُصمم نظام محاسبة المسؤولية على أساسها؛
  - حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستثمارات التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مراكز اتخاذ القرارات التحكم في مقدارها والتي تعتبر بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية ومن ثم يعتبر مسؤولاً عنه؛
  - تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها وتحدد معايير الأداء الواجب على المركز الاهتمام بها بصدد تنفيذ خطته المستهدفة ثم وضع

<sup>1</sup> النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، مرجع سابق، ص ص320-321.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء والانجاز لمدير هذا المركز او للمدير نفسه؛

- وضع نظام محاسبي يُمكن بواسطته تجميع البيانات عن الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية؛
- إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي بحيث تتدفق التقارير من أسفل إلى أعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من المستويات التنظيمية، وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة والانحرافات غير المفصلة لكل مركز مسؤولية ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات لمعالجتها.

تجدر الإشارة إلى أن نظام محاسبة المسؤولية الذي يتلاءم مع التنظيم الإداري للمؤسسة المعنية قد لا يتلاءم مع احتياجات مؤسسة أخرى لاختلاف التنظيم لهذه المؤسسة، كما أن العمليات الإنتاجية ذاتها تختلف من مؤسسة لأخرى، وعليه ينبغي أن يتم تصميم نظام محاسبة المسؤولية لأي مؤسسة بشكل ينفق مع التنظيم الإداري لهذه المؤسسة.

### المطلب الثالث: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

سنحاول في هذا المطلب التعرف على القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وذلك من خلال عرض المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة وكذا الأساليب المستخدمة في ذلك بالإضافة إلى خطوات قياس الأداء الاجتماعي.

**1. مفهوم الأداء الاجتماعي:** يعني الأداء الاجتماعي تحويل الرسالة الاجتماعية لمؤسسة ما إلى حقيقة واقعة وممارسة تتماشى مع القيم الاجتماعية المقبولة المرتبطة بخدمة أعداد أكبر من الفقراء، والمعوزين، وتحسين جودة وملائمة الخدمة المالية، وخلق مزايا للعملاء، وتحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.<sup>1</sup>

**2. القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:** يعرف القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي بأنه عملية اختيار متغيرات ومقاييس، وإجراءات لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للفترة، والتي تشمل العناصر

<sup>1</sup> محمد سفير، مولاي بوعلام، " آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018، ص5.

الخارجية للمؤسسة بالإضافة إلى العناصر الداخلية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع وإيصال هذه المعلومات إلى الأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.<sup>1</sup>

**3. معايير القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي:** يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكيين عام 1963 ونشرت في عام 1966 هي أنسب أسلوب، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي:

**1.3 معيار الصلاحية:** حيث لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط الهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف الموجودة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

**2.3 معيار الحيادية:** يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقرير عنها بنزاهة بحيث لا تتطوي على تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحاً والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

**3.3 معيار السببية:** مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية للمؤسسة حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية.

**4.3 معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** يقبل هذا المعيار ( مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

**5.3 معيار العائد الاجتماعي:** يمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية محل مبدأ تحقيق الإيراد في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

<sup>1</sup> محمد سفير، مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص 5.

**6.3 معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:** يقابل هذا المعيار مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف في حالة المحاسبة المالية يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية.<sup>1</sup>

#### 4. مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

تتحدد المسؤولية الاجتماعية بأربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلية للأداء الاجتماعي وهي:

**1.4 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** يشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاتهام بحالتهم الصحية، تدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما الى ذلك.<sup>2</sup>

**2.4 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** يشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المصرح بها لحماية أفراد المجتمع والمحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد الإضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء، البيئة البحرية، المزروعات، الأعشاب الطبيعية، وتلوث المياه وما الى ذلك.

**3.4 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية الثقافية، الرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم، التدريب الاجتماعي، ومشاريع التوعية الاجتماعية.

<sup>1</sup> يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، محور المداخلة:

معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، جامعة الأغواط، 2011، ص 4.

<sup>2</sup> بن العايش فاطمة، "مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص 44.

4.4 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرهم من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.<sup>1</sup>

ويمكن عرض أهم هذه المؤشرات كما يلي:<sup>2</sup>

### 1. مؤشر قياس حجم الأداء الاجتماعي تجاه العاملين:

\* مؤشر قياس الدخل النقدي للعاملين: يتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالمنظمة خلال فترة زمنية معينة.

$$\text{مؤشر قياس الدخل النقدي للعاملين} = \frac{\text{المرتبات و الأجور + المكافآت والحوافز النقدية}}{\text{عدد العاملين}}$$

\* مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها: تتمثل تلك المساهمة في تحمل المؤسسة بأعباء توفير السكن، وسائل الانتقال، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرحلات الرياضية والترفيهية والثقافية.

عدد العاملين المستفيدين من مساهمة المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية

$$\text{ما يخص العامل} = \frac{\text{عدد العاملين في المؤسسة}}{\text{عدد العاملين في المؤسسة}}$$

<sup>1</sup> مطالي ليلي، شياوي سهام، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: مفاهيم، دوافع ومعوقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة شلف، 15/14 نوفمبر 2016، ص7.

<sup>2</sup> عاشور مزرق، بقسري سارة، بطاقة الأداء المتوازن كمدخل استراتيجي لبناء ثقافة التنمية الاجتماعية لمنظمات الاعمال، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، -الواقع والرهانات-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 15/14 نوفمبر 2016، ص 21.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها: يوضح هذا المؤشر ما تقوم به المؤسسة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتنقيف العاملين بها من اجل تطوير مستواهم العلمي والتقني.

تكلفة مساهمة المؤسسة في تكاليف التدريب والتطوير

----- = معدل نصيب العامل

إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها: يوضح المؤشر مدى توفير المؤسسة لمعدات الصحة والسلامة لعمالها.

عدد الحوادث التي تقع في السنة

----- = مؤشر القياس

عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

\*مؤشر قياس استقرار حالة العمل بالمؤسسة: يوضح المؤشر معدل دوران العمال في المؤسسة، حيث كلما كان المعدل صغير، يدل على ان ظروف العمل في المؤسسة جيدة .

عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا

----- = (معدل دوران العاملين)

إجمالي عدد العاملين

\*مؤشر حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للمؤسسة:

قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين

----- = متوسط حصة العامل في الأرباح

عدد العاملين

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

2. مؤشرات قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين جودة الخدمات مع العملاء:

مؤشر قياس نفقات المؤسسة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء: يوضح المؤشر نسبة نفقات الأبحاث والتطوير من إجمالي النفقات، ويعكس مدى اهتمام المؤسسة بالتطوير المستمر في منتجاتها.

نفقات أبحاث وتطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة

متوسط ما ينفق على تحسين (الخدمة أو المنتج أو العميل) =

إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

مؤشر قياس دور المؤسسة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء: يوضح المؤشر مدى استجابة المؤسسة للمشاكل المطروحة من قبل الزبائن.

عدد المشكلات التي عالجتها المؤسسة واستجابت لها

نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها المؤسسة =

إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

مؤشر العطب: يجب ان يكون المعامل اقل أو يساوي 0.3.

الأعطاب المسجلة

معامل العطب =

إجمالي عدد المشتركين

3. مؤشرات قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي في المؤسسة تجاه المجتمع وحماية البيئة.

\*مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية:

تكلفة مساهمة المؤسسة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع

معدل تكلفة الإنفاق =

إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها المؤسسة

\*مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل جديدة:

عدد العاملين المعيّنين بالمؤسسة سنوياً

معدل المؤسسة في التشغيل = -----

إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة

مؤشر قياس مساهمة المنظمة في الحفاظ على البيئة المحيطة: يشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمه المنظمة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة.

تكلفة مساهمة المؤسسة في الحفاظ على البيئة المحيطة

معدل إنفاق المؤسسة = -----

إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للمؤسسات في المنطقة

مؤشر قياس مساهمة المؤسسة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

تكلفة مساهمة المؤسسة في تكاليف تحسين البنية التحتية

معدل مساهمة المؤسسة = -----

إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات العاملة في المنطقة

5. أساليب قياس الأداء الاجتماعي .

من الأساليب المقترحة لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية ما يلي:

الأسلوب الأول: تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية: نظراً لصعوبة قياس أو تحديد التكلفة الاجتماعية الصحيحة لغرض إثباتها في السجلات المحاسبية فإن بالإمكان الحصول على أفضل رقم تقريبي للتكلفة الاجتماعية عن طريق تحديد تكلفة تجنب الإضرار التي تلحق بالمجتمع وتكاليف منعها هي علاقة عكسية.

الأسلوب الثاني: تكاليف التصحيح (إزالة الضرر): وهي المبالغ التي تقوم المؤسسة بإنفاقها لغرض إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريباً أو لإنشاء مورد جديد ليحل مكان المورد الاجتماعي الذي تأثر بالأنشطة الاقتصادية للمشروع مثل تطهير مكان من التلوث الذي أحدثه المشروع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011، ص286.

6. خطوات قياس الأداء الاجتماعي: تمر عملية قياس الأداء الاجتماعي بالمراحل التالية<sup>1</sup>:

المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة البيئية والاجتماعية: وتتضمن هذه المرحلة:

➤ إجراء الجرد (المسح) لجميع الأنشطة ذات البعد البيئي / الاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسة؛

➤ تحديد الأطراف المستفيدة بأنشطة المؤسسة سواء كانت هذه الأطراف من الموارد البشرية الخارجية أو الموارد البشرية الداخلية أو البيئة المحيطة؛

➤ تحديد الطبيعة المميزة لأثر المؤسسة في الأطراف الاجتماعية.

المرحلة الثانية: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي: بما أن الغرض من المحاسبة على الأداء الاجتماعي هو المساعدة في تقويم مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها الاجتماعية فإن الأمر يتطلب إجراء قياس محاسبي للتكاليف البيئية والاجتماعية والمنافع البيئية والاجتماعية؛

المرحلة الثالثة: إعداد التقارير بنتائج الأداء الاجتماعي: وتمثل هذه المرحلة استكمال الاهتمام بإعداد تقارير توفر معلومات عن المساهمة الاجتماعية للمؤسسات سواء كانت تفيد الاستخدام الداخلي أو الخارجي للمؤسسة.

<sup>1</sup> أمنة تونسي، ابراهيم بورنان، " المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة الأغواط، 2016، ص 351.

### المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

نظراً للآثار الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية وعدم اهتمامها بالنشاطات الاجتماعية كخدمة العاملين وحماية البيئة والمجتمع وتركيزها فقط على الجانب الاقتصادي البحث وإهمالها للجانب الاجتماعي، ومع التطور الهائل الذي عرفه الفكر المحاسبي واتساع انتشار مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أصبحت هذه المؤسسات في موقف مسائلة من طرف منظمات حماية العمال والبيئة والصحة، الأمر الذي ألزم المؤسسات بدمج البعد الاجتماعي ضمن قوائمها المالية المنشورة، ولا يتم ذلك إلا من خلال ما يسمى بالإفصاح الاجتماعي أو الإفصاح عن النشاطات الاجتماعية.

#### المطلب الأول: أساسيات حول الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

سيتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح المحاسبي والإفصاح الاجتماعي وعلى الأسباب التي أدت لزيادة الاهتمام بالإفصاح الاجتماعي وعلى المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

#### 1- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يرى بعض أن الإفصاح المحاسبي ما هو إلا سياسة تعني إتباع منهج للوضوح التام وإظهار جميع الحقائق الهامة عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة كونها تؤثر في حكمهم على مدى تقدم المشروع.

يقصد بالإفصاح التزام الشركة بالقيام بتقديم المعلومات وتوصيلها بصفة دورية أو في الحالات الاستثنائية إلى الجهات المختصة مثل هيئة السوق المالية أو وزارة التجارة والصناعة، وكذلك إلى المساهمين وعامة الجمهور، لكي يستفيد منها كافة ويتخذوا في ضوءها ما يرونه مناسباً.

ويمكن القول أن المقصود بالعرض والإفصاح في الفكر المحاسبي هو "الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير<sup>1</sup>، ويجب أن يكون الإفصاح المحاسبي أحد الأشكال التالية:<sup>2</sup>

- الإفصاح الكافي (الوقائي): ويتضمن هذا النوع من الإفصاح الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية؛

- الإفصاح الكامل: ويشمل الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة أي إظهار معلومات بكميات كبيرة مما يؤدي الى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكونوا بحاجة إليها؛

- الإفصاح العادل: وهو الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصول نفس القدر منها الى كافة المستخدمين، دون وجود تحيز الى جهة معينة من خلال استخدام أسلوب أو مصطلحات سهلة الفهم من قبل الجهات المستفيدة؛

- الإفصاح الإلزامي: ويضم الإفصاح وفقا ما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة إلا أن القوانين المختصة لم توليها الاهتمام الكافي لإظهارها؛

- الإفصاح الإعلامي (التثقيفي): ويتضمن الإفصاح عن معلومات اضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي القوائم المالية، فهو يظهر الى جانب المعلومات المحاسبية المهمة التي نصت عليها القوانين المختصة معلومات محاسبية أخرى يعتقد أنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها أكثر نجاحا؛

- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زوينة بن فرج، مرجع سابق، ص 397.

<sup>2</sup> محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-"، جامعة شلف، 15/14 نوفمبر 2016، ص 9.

### - المعلومات الكمية (المالية):

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة.

### - المعلومات غير الكمية (غير المالية):

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية، إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية، ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة الى تقرير الإدارة، كما أن " هندركسون"، يشير في كتابه الى أن المعلومات غير الكمية تعتبر ملائمة والإفصاح عنها مثمراً إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات.

## 2- مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يعرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه "الإبلاغ عن كل النشاطات الاجتماعية في المؤسسة".<sup>2</sup>

ويعرف أيضاً أنه "كل التقارير التي تقدمها المؤسسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاطها بعيداً عن الأرباح، وهي التقارير التي تهم المساهمين والدائنين وحتى الموظفين".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، "طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص106.

<sup>2</sup> محمد شقراني، مرجع سابق، ص146.

<sup>3</sup>Brendan odwyer, " the emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: the perspective of non-government organization", the fourth Asia pacific interdisciplinary research in accounting conference, Singapore, 4 to 6 July 2004, p6.

كما يعرف بأنه "الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك".<sup>1</sup>

إن الإفصاح المحاسبي عند المسؤولية الاجتماعية يتطلب مراعاة ما يلي:<sup>2</sup>

- جهود ومهارات من المحاسبين والمتخصصين الماليين بتطوير مؤشرات الإفصاح خاصة في الجوانب الجديدة والتي لا تزال التخصصات المالية والمحاسبية قاصرة عن توفير القياسات والعرض الملائم لها؛

- الدعوة الجادة الى توسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بحيث توفر كم ونوع من المعلومات في القوائم الختامية وملحقاتها يجعل منها معلومات نافعة وضرورية وغير مظلمة.

### 3- أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

لقد تزايد الاهتمام بالإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها المؤسسات الاقتصادية وذلك لعدة أسباب منها:<sup>3</sup>

#### 3-1- أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

نظراً لاحتمال تعارض مصالح الفئات المختلفة في المؤسسات الاقتصادية فإن هناك اتجاه أن التقارير والقوائم المالية يجب أن تسلك منهجاً شمولياً بحيث تغطي احتياجات كافة الفئات في المجتمع، والسبب في ذلك هو أن تغليب وجهة نظر معينة في إنتاج المعلومات على وجهات نظر الفئات الأخرى سوف يعطي هذه الفئة ميزة نسبية الأمر الذي يؤثر على عدالة توزيع المنافع فيما بين الفئات المكونة للمجتمع.

<sup>1</sup> محمد شقراني، مرجع سابق، ص 147.

<sup>2</sup> طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 112.

<sup>3</sup> حسناء مشري، "دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص 249، 250.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

ويحقق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية ما يلي:

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في معالجة القصور في توفير البيانات والمعلومات ذات المضامين الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية؛

- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة بين المؤسسات المختلفة ويحقق العدالة فيما بين هذه المؤسسات؛

- تضمين القوائم المالية عن الأنشطة الاجتماعية يساهم بشكل أفضل في تقييم أداء المؤسسة اجتماعياً، ومن ثم التقييم الشامل للمؤسسة؛

- يساهم الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في الإفصاح عن كل الأحداث الجوهرية التي تتلائم مع احتياجات كافة مستخدمي المعلومات وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث أن المستثمر لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار بل تعدى ذلك إلى الجوانب الأخرى مثل الدينية والسياسية والاجتماعية، وهذا نتج عنه ما يعرف بالمستثمر الاخلاقي؛

- الإفصاح عن البيانات ومعلومات الأنشطة الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية يجنب المؤسسات التدخل الحكومي، وتحمل العقوبات والغرامات والإجراءات القانونية المفروضة عليها في حال عدم الالتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات، حيث أصبح تدخل الدولة واضحاً بالنسبة للمشاكل البيئية والاجتماعية التي تسببها المؤسسات؛

- التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمؤسسة لم يعد خياراً مطروحاً أمام المؤسسات، وإنما أصبح الأمر إجبارياً واجباً حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأى مؤسسة ماهي في النهاية إلا منظمة اجتماعية يلزم عليها إذا ما أرادت البقاء والاستمرار أن تخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط بها وتلاقي توقعاتهم؛

- وفاء المؤسسات بأداء مسؤولياتها الاجتماعية والتقرير عن نتائج ذلك الأداء الاجتماعي هو في حقيقة الأمر البديل الوحيد المتاح للمؤسسات لتحقيق أهدافها الاقتصادية التقليدية على اعتبار أن إعلام أفراد المجتمع بنتائج ذلك الأداء إنما يعني في النهاية خلق نوع من التناغم بين الإيقاع الاقتصادي للمؤسسة وبين توقعات المجتمع منها.

### 3-2- أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة

أوضحت دراسة جمعية المحاسبين القانونية الأمريكية سنة 1975، حول أهداف القوائم المالية ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية ونصت على وجوب التقرير عن أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي يكون لها تأثير في المجتمع كأحد أهداف القوائم المالية الرئيسية.

ويمكن تلخيص أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين والمحاسبة بالإفصاح عن بيانات ومعلومات الأنشطة الاجتماعية كالتالي:

- ان المحاسبة هي إحدى العلوم الاجتماعية ولكي تتطور يتطلب منها أن تغير من اتجاهاتها التقليدية، وأن تهتم بمساعدة المجتمع في التعرف على الأداء الاجتماعي في المؤسسات؛
- ان المحاسبة علم متطور وعليها أن تلبي احتياجات المجتمع من المعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع والتي أصبحت مطلباً جديداً الى جانب المعلومات الاقتصادية؛
- المحاسبة كهيئة منظمة يقع على عاتقها مسؤولية المحافظة على وجهة النظر الداخلية للوحدة الاقتصادية وتقديم المعلومات التي توضح دورها ومساهمتها في المجتمع، ويجب أن تؤدي الى اتخاذ قرارات تمكن من الاستخدام الكفء للموارد وحماية المجتمع والبيئة وتحمل المؤسسة بتكاليف ذلك؛
- ان التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر الاجتماعية بضرورة تحمل المؤسسات للتكاليف الاجتماعية يؤدي الى معالجة بيانات الأنشطة الاجتماعية عن طريق وظيفة المحاسبة؛
- ان المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أصبحت معنية بتوفير المعلومات واعداد التقارير الاجتماعية والتي من شأنها أن تعكس مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن ادائها الاجتماعي سعياً وراء توفير القدر الكافي من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرار لدى مختلف الأطراف ذات الصلة، حيث أن هناك أصواتاً عديدة تنادي بضرورة تحقيق الممارسات المتعلقة باستخدام المعلومات المحاسبية أياً كان طبيعتها من قبل المحاسبين للأغراض الداخلية فقط، بل من الواجب صرف هذه المعلومات نحو الأطراف الخارجية المستفيدة من تلك المعلومات؛

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

- إن العديد من المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية ذات طبيعة كمية ومالية وتؤثر جوهرياً على أصول المؤسسة ونفقاتها والتزاماتها، ومن هذا المنطق فهي تدخل ضمن عمل المحاسب ويجب الإفصاح عنها؛

- إن عملية قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقارير عن نتائجه بالإضافة الى كونها جزءاً أساسياً من مسؤوليات المحاسب والمراجع فإنها أيضاً واجب عليها تجاه الراي العام للمجتمع؛

- ان دور المحاسب هو ليس تحديد أهداف وغايات المجتمع، وإنما المساهمة في مجال تحديد المقاييس العملية التي تعبر عن هذه الأهداف والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة سواء الكمية وغير الكمية ( الوصفية ) أساساً لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وبالتالي فإن وقوف المحاسب موقف سلبي اتجاه تأثيرات المؤسسة على المجتمع سيترتب عليه إظهار المؤسسات التي تتعاس عن القيام بمسؤولياتها الاجتماعية في صورة أفضل من المؤسسات التي تقدم مساهمة ايجابية في زيادة رفاهية المجتمع؛

- نتيجة الاهتمام الواسع بالبيئة وأثر أنشطة المؤسسات على البيئة يتطلب من المحاسبين المساهمة في توفير المعلومات التي تساعد المسؤولين في تحديد هذه الآثار وسبل معالجتها، وفي هذا المجال أشار "بيكر" إلى أن المحاسبة البيئية تقوم بدور المشاركة في صنع القرار والتخطيط ومراقبة وتقييم الأداء ضمن معايير ISO 14001؛

- ان كثيراً من الممارسات التطبيقية الحالية للمحاسبة تقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف دون اخذ التكاليف البيئية في الحسبان سعياً وراء تحقيق معدلات عالية من الأرباح، وهو ما يعني إهمال المؤسسات الاقتصادية لجزء لا يستهان به من تكاليف الإنتاج وتحمله للمجتمع، فمعنى ذلك أن المحاسبة تكون قد ساهمت بصورة غير مباشرة في إفساد البيئة نتيجة عدم إدخالها تكلفة الرقابة على التلوث والحد منه ضمن معادلة أرباحها وما يترتب على ذلك من إضعاف الثقة في البيانات والمعلومات التي تتضمنها تلك التقارير والقوائم الأمر الذي يقلل من الاعتماد على نتائج أعمال تلك المؤسسات الاقتصادية كمؤشر لتقييم الأداء؛

- وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن تطور معيار العرض والإفصاح عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.

### 4- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

تؤثر بعض العوامل والاعتبارات على مستوى الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية في القوائم المالية ومن بينها:<sup>1</sup>

- **عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:** إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تحمل المؤسسة تكاليف إضافية، لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية جمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح؛

- **عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي:** قد يظهر المراجع الخارجي معارضة لأي توسع في الإفصاح من شأنه إلقاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ولا سما تلك التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية، إلا أن على المراجعين الخارجيين أن يحنوا زبائنهم لممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأن شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها بل هي تمتلك أثر كبيراً عليهم، وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ( ان الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن أن تفصح بصورة أكبر من مثيلاتها)؛

- **عوامل تتعلق بالضغط الإعلامي:** يمكن أن يؤثر الضغط الإعلامي تأثيراً واضحاً في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات المؤسسات غير المرغوبة، وبالتالي فإن ذلك سيحفز المجتمع ويطالب من هذه الوحدات تخفيف أثارها السلبية وأن تلعب دوراً اجتماعياً أكبر، وتحاول العديد من الوحدات تغطية أثارها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك فإنه في كثير من الأحيان هنالك علاقة ايجابية بين الضغط الإعلامي ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛

<sup>1</sup> محمد طرشي، إيمان يخلف، مرجع سابق، ص14.

- عوامل أخرى: مما سبق ذكره، فإن هناك بعض العوامل والتي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية ومنها مدى ضغط الأجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية، ومدى استعداد هذه الوحدات وإمكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الإفصاح.

### المطلب الثاني: آليات ونماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين على مفهوم محدد للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فإن كان الإفصاح المحاسبي يتطلب أولاً إعداد وتجهيز المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تمهيداً لنقلها إلى مجموعة من الأطراف ذات الاهتمام بها، فإن إستيعاب نطاق الوظائف المحاسبية لمتغيرات المسؤولية الاجتماعية يستلزم تطوير المقاييس الملائمة لقياس الأداء الاجتماعي للوحدة، وطرق التقرير عن نتائج هذا القياس لإرساء تصور عام لما يمكن أن تكون عليه أسس الإفصاح الملائم للمسؤولية الاجتماعية.

#### 1- آليات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

هناك ثلاث آليات يمكن أن تنتقل عبرها المعلومات الاجتماعية إلى ذوي المصالح وهي:<sup>1</sup>

- الإفصاح الاختياري: حيث أن عدم اشتراك المساهمين في إدارة المؤسسة يؤدي إلى مشكلتين مهمتين الأولى عدم وجود تماثل للمعلومات فإن المستثمرون أقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن أنشطة وقيمة مؤسسة، والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة وتوقعات المستقبلية ولهذا يجب أن تكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية؛

- الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض عن المؤسسة وفق للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال ووفقاً لمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في المجتمعات المهنية المحاسبية؛

- المصادر الخارجية: وهي التي لا تتحكم فيها إدارة المؤسسة مثل الصحافة المسموعة أو المرئية أو المقروءة وهي ذات أثر كبير على أصحاب المصالح في شركات المساهمة العامة، حيث من خلالها

<sup>1</sup> محمد سفير، مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص11.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

تتعرض صورة المؤسسة أمام المجتمع فإذا كانت صورة إيجابية كان الأثر إيجابياً على المؤسسة وإذا كانت سلبية انعكس سلباً عليها.

### 2- أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لقيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للوحدة تشجيع المنظمات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون لأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات ومن بين هذه الأساليب المقترحة للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية ما يلي<sup>1</sup>:

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية: ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات؛

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة: ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات وهي العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع والمستهلكين؛

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط: ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات عن الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق؛

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية بشكل عام منفصل عن قوائم المالية متضمنة تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية: ويطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق المجتمع.

<sup>1</sup> سيد أحمد، حملات عاشور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخل مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، جامعة شلف، 14-15 نوفمبر، 2016، ص9.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

وباستقراء الفكر المحاسبي والتطبيق العملي فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والتي تقوم المؤسسات الاقتصادية بإتباعها، يتبين أن هناك طريقتين هما<sup>1</sup>:

➤ **طريقة الفصل:** وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن قوائم المحاسبية المالية، مع البقاء على القوائم المحاسبة المالي في شكلها ومضمونها التقليدي.

تأخذ تقارير المسؤولية في هذه الطريقة أحد الأشكال التالية:

- تقارير وصفية تصف بطريقة سردية أو روائية للأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة؛

- تقارير تفصح عن الجانب التكاليف لتأثيرات أنشطة المسؤولية الاجتماعية من دون التعرض لقيمة المنافع، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات؛

- تقارير تفصح عن تكاليف ومنافع أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتعرف هذه التقارير بتقارير المدخلات والمخرجات.

➤ **طريقة الدمج:** وهي دمج معلومات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام طبقاً لهذه الطريقة يتم التقرير عن المسؤولية الاجتماعية في شقيها التكاليف والمنفعي جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية في مجموعة واحدة، وهو ما يحقق مبدأ التكامل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة، وتطبيق هذه الطريقة مفاهيم منسجمة مع مفاهيم المحاسبة المالية التقليدية كمفهوم العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع والعوائد الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي.

وبذلك تنوعت إسهامات الفكر المحاسبي بين هاتين الطريقتين، فبعض الباحثين اتجه لإعداد

نماذج منفصلة لعرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والبعض الآخر اتجه لإعداد

نماذج مدمجة بين المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية.

<sup>1</sup> سرير حياة، حرون رحيمة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل المحاسبة الاجتماعية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، جامعة شلف، 14-15 نوفمبر، 2016، ص ص: 10-11.

### 3. نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

أبرز الفكر المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية الى مستخدميها وهذا على مستوى الممارسة العملية وعلى مستوى الفكر المحاسبي لإيجاد نموذج محاسبي موحد وأهمها ما يلي:

**3-1 مساهمات الفكر المحاسبي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:** في هذا المجال نميز بين النماذج التالية:

#### 3-1-1: نموذج Linowes 1971<sup>1</sup>:

تعد هذه الدراسة من المحاولات المبكرة التي اعتمدت على نتائج دراستين سابقتين قام بهما نفس الباحث بهدف تقديم نموذج للتقرير عن العمليات الاجتماعية الاقتصادية للمؤسسة الاقتصادية من خلال قائمة أطلق عليها العمليات الاقتصادية-الاجتماعية socio-economic operation statement وتوضح نتيجة هذه القائمة المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات الموجبة "التحسينات Improvement والسالبة "الأضرار Detriments" بالنسبة لثلاثة من مجالات المسؤولية الاجتماعية، وهي الموارد البشرية والموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة، وقد اقترحت الدراسة تبويب الأنشطة الاجتماعية طبقاً لعلاقتها بالجمهور أو البيئة أو المجتمع عموماً، وذلك استناداً إلى افتراض نشأة التحسينات أو الأضرار عن الأنشطة التطوعية.

وركز هذا النموذج على التكاليف المرتبطة بالعمليات البيئية والاجتماعية وأهم المنافع المترتبة عنها وذلك لصعوبة قياسها، وهذا ما يؤثر على شمولية النموذج في مجال الإفصاح عن الأداء الاجتماعي، ويعاب على هذه القائمة أنها تفتقر إلى درجة مقبولة من الموثوقية الأمر الذي يضعف من ملائمتها لاتخاذ القرارات لدى أصحاب المصالح، وهذا النوع من التقارير يصلح في الغالب للاستخدامات الداخلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم 01.

<sup>2</sup> أمانة تونسي، دور المحاسبة البيئية والاجتماعية في تحديد التكاليف الفعلية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الأغواط، 2016/2017، ص228.

### 2.1.3 نموذج Estes<sup>1</sup>:

أطلق عليه تسمية تقرير التأثير الاجتماعي (social impact statements)، اقترح (Este) (1976) هذا النموذج من خلال الاهتمام بالتكاليف والمنافع الاجتماعية معاً، والوصول إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي وبعتماد القياس النقدي للتكاليف الاجتماعية دون التمييز بين التكاليف الاختيارية والإلزامية.

كما تقوم قائمة التأثير الاجتماعي (نموذج Estes) على فرضية أساسية هي أن التوزيع الأمثل للموارد يجب ان يركز على بيانات ومعلومات يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع، وهو ما تفتقده البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة التقليدية<sup>2</sup>.

لا يختلف النموذج الذي اقترحه Estes كثيراً عن النموذج الذي اقترحه Linowes فكلاهما يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعية على أنها أي تضحية أو إضرار يقع عبئها على المجتمع أو أحد عناصره إلا أن هذا النموذج ما يميزه هو اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية، وعلى ذلك يمكن النظر الى هذا النموذج على أنه تطوير للنموذج السابق، وما يعاب على هذا النموذج هو أنه بالرغم من شموليته إلا أنه لم يحدد مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تنتمي إليها كل عملية<sup>3</sup>.

### 3.1.3 نموذج SEIDLER<sup>4</sup>:

لقد قدم Seidler نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، فالنموذج الأول يخص المؤسسات التي لا تهدف الى الربح، بينما يتعلق بالنموذج الثاني بالمؤسسات الهادفة للربح، وقد أطلق عليهما تقرير الدخل الاجتماعي.

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم 02.

<sup>2</sup> أمانة تونسي، نفس المرجع، ص228.

<sup>3</sup> حامد أحمد أبو سمره، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص50.

<sup>4</sup> أنظر الملحق رقم 03.

## الفصل الثاني ————— المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

يتمثل نموذج الأول تقرير الدخل الاجتماعي الذي قام من خلاله مقارنة عناصر التكاليف والإيرادات لإحدى الجامعات الأمريكية باستخدام مفهوم المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية.

أما النموذج الثاني لـ Seidler والخاص بالمؤسسات الهادفة للربح، فقد أوضح أن الدخل الاجتماعي يجب أن يحسب عن طريق تعديل القيمة المضافة بأداء الاجتماعي، وذلك عن طريق إضافة المخرجات الاجتماعية المرغوب فيها، ويتضح من أن القيمة الاقتصادية المضافة، تم تعديلها بعنصرين هما:

- **العنصر الأول:** مخرجات مرغوبة اجتماعياً، ولا يمكن بيعها، وتمثل هذه المخرجات المنافع التي تقدمها المؤسسة للمجتمع.

- **العنصر الثاني:** هو الآثار غير المرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها، ومن بين هذه الآثار تلوث البيئة على الأنشطة الاقتصادي للمنشأة، والمشاكل الصحية التي تسببها منتجاتها.<sup>1</sup>

### 4.1.3 نموذج عبد المجيد<sup>2</sup>:

يقوم هذا النموذج على إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء الكلي للمؤسسة، وذلك عن طريق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد، وذلك دون أي تعديل جوهري في النظام المحاسبي، حيث يقتصر التعديل فقط في طريقة عرض كل من المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية أن من خصائص هذا النموذج استبعاد المنافع الاجتماعية فلا يتم الإفصاح عنها مبرراً ذلك بالصعوبات التي تكثف عمليات قياس المنافع الاجتماعية والتعبير النقدي، وبالتالي اللجوء إلى التقدير الشخصي الخالي من الموضوعية، ويقوم هذا النموذج على فصل عناصر التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي من التكاليف الخاصة بالنشاط الاجتماعي والتي تم تحديدها في أربع مجالات، مجال العاملين، مجال حماية المستهلك، مجال الرقابة على التلوث، ومجال التفاعل مع البيئة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أمانة تونسي، مرجع سابق، ص 229.

<sup>2</sup> أنظر الملحق رقم 04.

<sup>3</sup> محمد فلاق، مرجع سابق، ص 244.

### 2.3 مساهمات الممارسة العملية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

#### 1.2.3 نموذج<sup>1</sup> Scovill Manufacturing Company:

تم اعداد هذا النموذج من طرف منظمة Scovill Manuf ويعتمد على تقسيم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة الى مجموعتين، تشمل الأولى على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية موجبة، بينما تحتوي المجموعة الثانية على الأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية سالبة، ويتم عرض هذه الأنشطة في شكل قائمة، يتضمن الجانب الأيمن أنشطة المجموعة الأولى ويتضمن الجانب الأخر أنشطة المجموعة الثانية، وتقسم الأنشطة التي تحتويها القائمة إلى أربع أجزاء رئيسية، وكل جزء منها يعطي مجالاً معنياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وهذه المجالات هي: مجال فرص عمل، مجال نظم الرقابة البيئية ومجال المضمون الاجتماعي ومجال خدمة المستهلكين<sup>2</sup>.

#### 2.3 3. نموذج<sup>3</sup> Eastern Gas and Fuel associates (EGFA)

يعد هذا النموذج أكثر قدرة على توفير معلومات كمية وفي أربعة مجالات رئيسية لعمل المؤسسة وهي: الأمن الصناعي والسلامة المهنية، توظيف الأقليات، المساهمات الخيرية، الرواتب والأجور.

ويعرض هذا النموذج أداء المؤسسة الاجتماعي والبيئي في هذه المجالات الأربعة في السنة الحالية مقارنة بأدائها في نفس المجالات للسنة السابقة<sup>4</sup>.

#### 3.2.3 نموذج<sup>5</sup> Abt Associates Inc Clark ABT:

اقترح الباحث نموذجا للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يعد على شكل ( قائمة دخل اجتماعي وقائمة مركز مالي اجتماعي ) ويعد بصورة مستقلة عن القوائم المالية التقليدية: قد قام (ABT) بتطبيق هذا النموذج على الشركة التي يرأسها، شركة استثمارات إدارية منذ سنة 1971 حتى سنة 1973.

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم 05.

<sup>2</sup> محمد شقراني، مرجع سابق، ص156.

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 06.

<sup>4</sup> طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص116.

<sup>5</sup> أنظر الملحق رقم 07.

## الفصل الثاني — المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق

إلا أنه في العام التالي قام بتطوير نموذج وذلك بدمج النظام الاقتصادي والاجتماعي معاً ليصبح النموذج على شكل قائمتين مدمجتين ( قائمة دخل اقتصادي - اجتماعي وقائمة مركز مالي اقتصادي - اجتماعي)، وذلك بهدف الربط بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>، ويرى (ABT) كي يتم إعداد النموذج يجب إتباع الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

أولاً: حصر الأطراف المستفيدة اجتماعياً ( حملة الأسهم، العاملين والعملاء، الهيئات العامة، البيئة... ) مع القيام باستقصاء لغرض التعرف على الأنشطة الاجتماعية التي تهم هذه الأطراف؛

ثانياً: التقييم النقدي للاستقصاء الذي تم الحصول عليه وفي حالة تعذر ذلك تستخدم أسعار الظل كبديل للقياس؛

ثالثاً: يتم مقارنة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية المرتبطة بكل طرف من الأطراف الاجتماعية المستفيدة في كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية وصولاً لتحديد صافي الدخل لكل مجال من المجالات الاجتماعية الذي يفترض توزيعه على الأطراف التي ساهمت في تحقيقه، وبذلك لا تظهر قائمة المركز المالي أية مبالغ كأرباح اجتماعية؛

رابعاً: تعبر قائمة المركز المالي الاجتماعي عن الأصول الاجتماعية في شكل عناصر يتولد عنها منافع اقتصادية واجتماعية، بينما الالتزامات الاجتماعية فهي العناصر التي يتولد عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية، وبذلك تحدد حقوق المجتمع بالفرق بين الأصول الاجتماعية والالتزامات الاجتماعية كتمم حسابي بالزيادة أو النقصان في صافي الأصول الاجتماعية.

<sup>1</sup> يوسف بوخلخال، مرجع سابق، ص11

<sup>2</sup> بن العايش فاطمة، مرجع سابق، ص52.

### 3.3. نموذج الإفصاح الشامل عن الأداء البيئي والاجتماعي:

#### 3.3.1 قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup>:

وتهدف هذه القائمة إلى إظهار تأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع على صافي الربح، فتوضح أثر المساهمات البيئية والاجتماعية المفروضة بقرارات سيادية على هذا الربح وكذلك أثر المساهمات البيئية والاجتماعية الاختيارية<sup>2</sup>.

#### 3.3.2 قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية<sup>3</sup>:

تهدف هذه القائمة إلى توفير معلومات عن الموارد المتاحة للاستخدام في مجال الأداء البيئي والاجتماعي وما يقابلها من حقوق للغير، ويفيد هذا في التعرف على عناصر الثروة التي يتولد عنها مساهمات بيئية واجتماعية في المستقبل، وما يقابلها من أموال خصصها المشروع لاقتناها<sup>4</sup>.

#### المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية

بعد التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم نماذجه سيتم في هذا المطلب التعرف على أهم المشاكل التي تحد عملية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.

#### 1. مشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية

إن التحدي الذي يواجه مصممي التقارير الاجتماعية هو صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابه بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي يؤدي إلى مشاكل كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فتكاليف البحوث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج يمكن اعتبارها تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات الشركة داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية يمكن اعتبارها تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف

<sup>1</sup> أنظر الملحق رقم 08.

<sup>2</sup> محمد سفير، حيدوشي عاشور، مرجع سابق، ص14.

<sup>3</sup> أنظر الملحق رقم 09.

<sup>4</sup> محمد سالم اللولو، مرجع سابق، ص79.

زيادة ربح الشركة، وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين في الشركة، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الولاء والانتماء لديهم اتجاه الشركة، ومن ناحية ثانية يمكن النظر إليها كتكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية بها كما ونوعاً لزيادة الربحية في الشركة وهكذا.<sup>1</sup>

وإذا كانت مشكلة التداخل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تمثل أهم مشكلة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، فإن هناك مشاكل أخرى على مستوى القياس للتكاليف والعوائد الاجتماعية من جهة ومشكلة إيجاد وتحديد المعايير الاجتماعية من جهة ثانية، وهنا نستطيع أن نقول بأن أهم مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي هي:

### 1.1 مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة

▪ صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، نظراً لوجود تشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية، وهذا نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية القياس لكل نشاط بشكل مستقل.

فتكاليف البحوث والتطوير أو تكاليف زيادة الأمان للمنتج على سبيل المثال، يمكن النظر إليهما على اعتبار أنهما تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء، إلا أنه من جهة ثانية، يمكن اعتبارهما تكاليف لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه في السوق بهدف زيادة ربح المؤسسة. وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين للترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الانتماء والولاء لديهم تجاه المؤسسة، ومن ناحية أخرى، يمكن النظر إليها على أنها تكاليف اقتصادية لازمة لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كما ونوعاً، لزيادة الربحية في المؤسسة.

▪ عدم اتفاق الأدب المحاسبي في محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف حيث هناك وجهتا نظر تعرفا التكاليف الاجتماعية هما:

<sup>1</sup> محمد بولصنام، "محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أبريل 2014، ص 140.

- **وجهة النظر المحاسبية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسات ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، وتتصف هذه التكاليف بعدم حصول المؤسسة على منعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها، فالتكاليف هنا تكون المبالغ التي تم إنفاقها نتيجة التزام المؤسسة ببعض مسؤولياتها الاجتماعية اختيارياً أو إجبارياً.

- **وجهة النظر الاقتصادية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحملة المجتمع من أضرار أو تضرعات نتيجة لممارسة المؤسسة عملها، حيث يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو تشويه المنظر الجمالي للطبيعة.

فالتكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي أقيمت على عاتق المجتمع نتيجة للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية للمؤسسة، فتلوث الهواء أو الماء في المنطقة التي تقع فيها المؤسسة يؤثر على صحة المواطنين المقيمين، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية تقع عبئها على المجتمع، وهي بذلك تمثل قيمة ما يضحى به المجتمع من سلع وخدمات لإنتاج مجموعة سلع وخدمات أخرى.<sup>1</sup>

### 2.1 مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة

تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون من خارج المؤسسة كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل المؤسسة كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج المؤسسة، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة، هذا فضلاً عن أن العديد من العوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة، وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، وتكون بعيدة عن التقدير الشخصي، الأمر الذي يقلل من درجة الثقة في النتائج إلى حد كبير، وكذلك في الأصل يرجع إلى أن العوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المؤسسة يعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المؤسسة في صورة إمداد المجتمع بالموارد اللازمة أو خلق أسواق جديدة لمنتجاته أو تتدفق الاستثمارات عليه بشكل أفضل من غيره .. وهكذا، ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن

<sup>1</sup> محمد سفير، مولاي بوعلام، مرجع سابق، ص 07.

عمليات التشغيل، أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين اتجاه المؤسسة، الأمر الذي حذا بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.<sup>1</sup>

### 3.1 مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي

تعرف عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي لأية مؤسسة بأنها عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحث للوهلة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياسها وكيفية مقارنتها بالمنفعة الاجتماعية التي يمكن للمؤسسة اكتسابها نتيجة هذه التضحية والتي تتبع من تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة باعتبارها النشاط المسبب لعملية الإنفاق وبالتالي في أدوات عناصر التكاليف الاجتماعية، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد وليس هناك إجماع على تعريفه وأبعاده بشكل نهائي من وجهة النظر العملية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة من تلك المسؤولية بشكل دقيق مما يعكس على حصر وقياس هذه العناصر من خلال التقرير بشكل مناسب تماماً، إضافة إلى ذلك يواجه مصممو التقارير الاجتماعية صعوبة كبيرة في فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية نظراً للتشابه الموجود بين مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

تواجه المؤسسات الكثير من الصعوبات عند قياس التكاليف الاجتماعية خلال مدة معينة وتحديد علاقتها بالمنافع والعوائد الاقتصادية المتولدة عن هذه التكاليف خلال نفس المدة، بهدف إعداد التقرير المفرز بالأرقام لبيان الربح الذي يتحقق في نهاية الفترة التي تمت فيها عملية القياس، فمثلاً التكاليف الاجتماعية الخاصة بمساهمات وتبرعات المؤسسة للمؤسسات الثقافية والتعليمية في المجتمع، وتكاليف برامج محو الأمية لأفراد المجتمع تساهم في ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمع، إلا أن منافع وعوائد تلك التكاليف لا يمكن قياسها على المدى القصير، كذلك إذا أخذنا التكاليف الاجتماعية المتعلقة بإزالة التلوث المائي أو التكاليف المتعلقة بقاء الهواء أو تكاليف برامج توعية الأفراد بأهمية المحافظة على موارد وطاقت المجتمع، وإن كان من الصعوبة إخضاع المنافع والعوائد للقياس النقدي على المدى القصير، ولهذا فإن من أهم المشاكل العوائد الاجتماعية كالارتقاء بالمستوى الصحي لأفراد المجتمع والمحافظة على موارد وطاقت المجتمع، ومشكلة الوقوف على أسلوب وطريقة التقرير

<sup>1</sup> محمد بولصنام، مرجع سابق، ص141.

الاجتماعي ومشكلة استحداث قواعد محاسبية للاتصال المحاسبي الاجتماعي وصولاً الى مشكلة استحداث المعايير الملائمة لإعداد القوائم الاجتماعية.<sup>1</sup>

### 2. معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف معوقات الإفصاح الاجتماعي إجرائياً بأنها الأسباب أو العوامل التي قد تعرقل أو تقلل أو تعطل قدرة المؤسسات على الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

ويمكن القول بأن هناك بعض العوامل التي من الممكن أن تعيق من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي يمكن تقسيمها الى قسمين على النحو الآتي:

- العائق الأول: يتمثل في العوامل الداخلية مثل الثقافة السائدة داخل المؤسسة والكيفية التي يتم التعاطي بها مع المسؤولية والتكاليف الاجتماعية والبيئية، وكذلك إدراك إدارة المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية والقيام بواجبها اتجاه أصحاب المصالح من مستثمرين وموردين ودائنين وموارد بشرية ومستهلكين ومجتمع محلي؛

- العائق الثاني: يتمثل في العوامل الخارجية الناتجة عن البيئة والظروف التي تعمل من خلالها المؤسسة، مثل التشريعات والقوانين السارية وأجهزة الرقابة داخل المجتمع، ومن أجل التغلب على معوقات الإفصاح، يجب أخذ العوامل الآتية بالاعتبار:

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛
- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد بولصنام، مرجع سابق، ص142.

<sup>2</sup> حامد أحمد أبو سمرة، مرجع سابق، ص52.

### خلاصة الفصل:

إن الاهتمام بموضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية أمر مهم حالياً في عالم المؤسسات، ولذلك أولت لها محاسبة خاصة لها مبادئ وفرضيات كما لديها عديد من التقارير التي تعدها المؤسسة حول الوضعية الاجتماعية التي تتماشى وعملها، وبالتالي فإن الإفصاح المحاسبي الاجتماعي يعد تجسيداً للاتجاه الحديث في الإعلام المحاسبي، والذي يوجه اهتمام المعلومات صوب أهداف أكثر اتساعاً بحيث تتضمن خدمة للمجتمع بأكمله والعمل على زيادة رفاهيته، وتعتبر عملية التعرف على نطاق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنواعها من الأمور التي تتسم بالصعوبة وذلك بسبب تعدد الآراء حول نطاق الإفصاح المحاسبي وشكله، كما يتضمن العديد من النماذج التي اقترحت للتقرير عن الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التي تمارسها المؤسسات، الأمر الذي جعل من ذلك التعدد مشكلة تواجه المحاسبين عند تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية إذ أن عدم الاتفاق على نموذج معين يعني ذلك اختلاف تطبيق هذا النظام بين المؤسسات.

# الفصل الثالث

الدراسة الميدانية لمجموعة

المؤسسات الاقتصادية في

الجزائر

تمهيد:

بعد الانتهاء من الجانب النظري وذلك من خلال التطرق لأهم المفاهيم الخاصة بحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومفاهيم حوكمة الشركات، وبغية إسقاط الجانب النظري على الواقع كان لابد من إجراء دراسة ميدانية متمثلة في استبيان كونه الأنسب لطبيعة هذا البحث وطبيعة مجتمع الدراسة يحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة وبالتالي قمنا بتوزيع استمارة استبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة.

حيث نقدم وصفا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها والأداة المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات وإجراءات التأكد من صدقها وثباتها، وأساليب المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها، ذلك من خلال تفرغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة باستخدام برنامج SPSS ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية**

**المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات**

### المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

بعد تحديد المنهج العلمي المتبع في هذه الدراسة، نقوم بتبيان الأدوات الأساسية المستخدمة في جمع البيانات وأساليب التحليل المستعملة في الدراسة الميدانية إضافة الى مجال الدراسة واختيار عينة الدراسة، ثم القيام بعرض وتحليل وتفسير البيانات المعالجة لاستخلاص النتائج واختبار الفروض.

### المطلب الأول: أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية

للقيام بأي دراسة علمية أكاديمية يجب إتباع منهج معين في سبيل الحصول على البيانات المراد الوصول إليها، في الدراسة ويجب أيضا تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح ودقيق، وهذا للاستفادة من البيانات المتحصل عليها بطريقة صحيحة.

**1- منهج الدراسة:** قبل تحديد منهجية الدراسة فقد تم الاستعانة بمختلف الدراسات السابقة التي تقاطعت مع الموضوع في أحد أو كلا متغيراته.

ولمعالجة الموضوع المدروس فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لأنه المنهج الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع المعالج ميدانيا والذي يقوم على البيانات والمعلومات في الدراسات الوصفية، عن طريق جمع مختلف البيانات ذات العلاقة بالموضوع وتحليلها لاستخلاص النتائج التي تساعد في عملية اتخاذ القرار حول قبول أو عدم قبول الفرضيات.

**2- مصادر جمع البيانات:** يشكل الاستبيان أداة رئيسية في جمع البيانات المعد على ضوء الدراسات السابقة والجانب النظري بوصفه تتلاءم مع البحوث التي تستخدم المنهج الوصفي والتحليلي، حيث من خلالها يتم جمع البيانات حول آراء وتوجهات مفردات أفراد العينة وتصنيفها وتبويبها ومعالجتها.

### 3- مجتمع وعينة الدراسة:

هذا الفرع خصص للحديث عن مجتمع الدراسة، وكذا العينة المستهدفة لتمثيل هذا المجتمع وعدد الاستثمارات الموزعة.

**1-3 مجتمع الدراسة:** من خلال موضوع الدراسة يتكون مجتمع الدراسة من مختلف الإطارات العاملين بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بولاية المسيلة في قطاعات مختلفة.

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

2-3 عينة الدراسة: من خلال موضوع الدراسة يتضح أن عينة الدراسة هي مجموعة المؤسسات الاقتصادية لولاية المسيلة في قطاعات مختلفة، بحيث تتكون عينة الدراسة من المؤسسات الاقتصادية وعددها 10 مؤسسة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): قائمة بأسماء مؤسسات عينة الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	نشاط المؤسسة	الموقع
01	المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية	صناعية	المنطقة الصناعية- المسيلة
02	ملبنة الحضنة	صناعية	المنطقة الصناعية- المسيلة
03	Algal + لصناعة الألمنيوم	صناعية	المنطقة الصناعية- المسيلة
04	سوناطراك	صناعية	المسيلة
05	مؤسسة lafarge	صناعية	حمام ضلعة- المسيلة
06	تعاونية الحبوب والبقول الجافة	تجارية	المنطقة الصناعية- المسيلة
07	الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية- نפטال	تجارية	المنطقة الصناعية- المسيلة
08	بنك الخليج	تجاري	المسيلة
09	شركة صيانة التجهيزات الصناعية	خدمية	طريق ذراع الحاجة- المسيلة
10	اتصالات الجزائر	خدمية	المسيلة

المصدر: من إعداد الطالبة

- ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة الإستبيان تتضمن محاوره الرئيسية، حيث تمت عملية توزيع مجموعة من الإستبيانات على عينة الدراسة، حيث وزع على كل مؤسسة استبيانات تخص كل من المدير العام، رئيس المصلحة، محاسب مؤسسة لأخذ آرائهم حول الموضوع.

لغرض إتمام دراستنا تم توزيع (45) استمارة استبيان، استرجع منه (38) استبياناً بنسبة استرجاع بلغت (84.44%)، أما عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة فقد بلغت (35) استمارة أي بنسبة (77.77%) من إجمالي الاستثمارات الموزعة.

الجدول رقم (05): الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة	التكرار	البيان
100 %	45	عدد الإستثمارات الموزعة
15.56%	07	عدد الإستثمارات غير المستلمة
6.67 %	03	عدد الإستثمارات الملغاة
77.77%	35	عدد الإستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة

#### المطلب الثاني: أداة الدراسة

حتى نتمكن من الحصول على النتائج المرجوة قمنا بتحضير استبيان موجه للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتعلق بإشكالية الدراسة.

#### 1- إعداد الاستبيان

هناك جملة من النقاط وجب مراعاتها عند إعداد استمارة الاستبيان أهمها:

- اعتمدت الطالبة في إعداد أسئلة الاستبيان على الأسلوب البسيط واللغة المفهومة؛
  - الاختصار في الأسئلة حتى لا يشعر المجيب بالملل-تضييع الوقت؛
  - طرح أكبر عدد ممكن من الأسئلة؛
  - إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف، إضافة، تغيير) بعد استشارة الأستاذ المشرف، وطرح استمارات أولية لمعرفة سهولة التعامل معها.
- تم تصميم أداة الدراسة بالاعتماد على استبيانات لدراسات سابقة، وقد تم تكييفه بما يناسب هذه الدراسة بالاعتماد على السلم الترتيبي الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل عبارة بالاستخدام مقياس ليكارت الخماسي **LIKART SCALE**، حيث يقابل كل عبارة مجموعة أو قائمة تحمل الاختيارات

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

التالية: ( غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة )، والمتناسبة مع الأوزان (1-2-3-4-5) على التوالي:

الجدول رقم (06): توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي

التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05
مدى الإجابة	1.80-1	2.60- 1.81	3.40- 2.61	4.20- 3.41	5- 4.21

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي.

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الإستبيان: فإنه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري حيث: المدى لتحديد مجالات مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى ويساوي= ( أعلى درجة في المقياس- أدنى درجة في المقياس) = (5-1)=4 وللحصول على طول الفئة للتنقل بين مجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على نحو التالي: طول الفئة= المدى /عدد درجات المقياس، طول الفئة =  $0.8=5/4$  وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلا:  $1.80=0.8+1$  فنحصل على مجال (1- 1.80) كما هو موضح في الجدول أعلاه.

2- هيكل الدراسة:

تم توزيع عبارات الاستبيان إلى قسمين وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): أبعاد محاور الدراسة

القسم	المحور	البعد	الفقرات	
الأول	-	البيانات العامة (المؤهل، التخصص، الوظيفة، القطاع، عدد الدورات)		
الثاني	I	واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية		
	II	ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها		
	III	واقع تطبيق مبادئ حوكمة	مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة	من 27 إلى 29
			مبدأ ضمان حقوق المساهمين	من 30 إلى 32
			مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	من 33 إلى 34
			مبدأ دور أصحاب المصالح	من 35 إلى 37
			مبدأ الإفصاح والشفافية	من 38 إلى 40
			مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	من 41 إلى 43

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على أداة الدراسة.

يتضح من خلال الجدول أنه ولدراسة مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل قواعد الحوكمة (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-ولاية المسيلة-)، فقد توزعت أسئلة وفقرات الأداة إلى:

أ. القسم الأول (محور البيانات الشخصية): تتضمن الخصائص الوصفية ذات الطابع الشخصي للعينة محل الدراسة متضمنة: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، قطاع مؤسستكم، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بعدد الدورات التي تم الالتحاق بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

ب. القسم الثاني: ويتكون من المحاور التالية:

- المحور الأول: واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية؛
- المحور الثاني: ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها؛
- المحور الثالث: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛
- ✓ البعد الأول: مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة؛

- ✓ البعد الثاني: مبدأ ضمان حقوق المساهمين؛
- ✓ البعد الثالث: مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين؛
- ✓ البعد الرابع: مبدأ دور أصحاب المصالح؛
- ✓ البعد الخامس: مبدأ الإفصاح والشفافية؛
- ✓ البعد السادس: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

### 3- الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

يتم استخدام العديد من الأساليب والأدوات الإحصائية لاختبار الأداة (الاستبيان) بالإضافة إلى الأساليب والأدوات المستخدمة في اختبار الفرضيات، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V26) والتي تضمنت ما يلي:

#### الجدول (08): الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الأداة الإحصائية	شرحها
التكرارات والنسب المئوية	لمعرفة البيانات الأولية لمجتمع الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة؛
الرسوم البيانية	للتمثيل البياني لقيم المؤشرات الإحصائية
المتوسط الحسابي	يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداماً، حيث أن استخدامه لإجابات عينة الدراسة على الاستبانة يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة؛
الانحراف المعياري	وهو مقياس من مقاييس التشتت، يستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على فترة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلاً؛
معامل الثبات ألفا كرونباخ	وذلك لإختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة؛
معامل الارتباط بيرسون	استخدام معامل الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقيمه محصورة بين $\pm 1$ وكذا حساب صدق الاستبيان؛
اختبار التوزيع الطبيعي	لمعرفة نوع توزيع بيانات العينة نحو كل المتغيرات الدراسة؛
إختبار (oneSample t-test)	لمعرفة الدلالة الإحصائية في اختبار الفرضيات ويفيد هذا الاختبار

<p>في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري بين المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة والمتوسط الفرضي (<math>x=03</math>)؛</p>	
<p>يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية الصفرية على مستوى الدلالة ألفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن الاحتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.</p>	<p>مستوى الدلالة 0.05</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على دراسات سابقة

### المطلب الثالث: صلاحية أداة الدراسة واختبار طبيعة البيانات

يتم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان الدراسة من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ، ويتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 35 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له.

**1- اختبار الثبات:** أن يكون الاختبار قادراً على أن يحقق دائماً النتائج نفسها في حالة تطبيقه مرتين أو أكثر على نفس المجموعة، وتوجد عدة معاملات وطرق إحصائية لحساب ثبات الاستبيان .

وفي دراستنا تم التحقق من ثبات عبارات محاور الاستبيان الدراسة، من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (**Cronbach's Alpha**)، حيث يعد من أكثر مقاييس الثبات استخداماً من طرف الباحثين، حيث يقيس درجة ثبات عبارات الاستبيان، بمعنى ما نسبة الحصول على نفس النتائج أو الاستنتاجات فيما لو أعيد تطبيق نفس الأداة وفق ظروف مماثلة.

وفي دراستنا تم استعانة ببرنامج (**SPSS V26**) في حساب الثبات بطريقة ألفا الكرونباخ والنتائج مدونة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (09): قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبيان

المحور	البعد	قيمة Cronbach's Alpha
I	واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية	0.898
II	ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	0.844
III	واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0.712
	مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة	0.895
	مبدأ ضمان حقوق المساهمين	0.675
	مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	0.633
	مبدأ دور أصحاب المصالح	0.648
	مبدأ الإفصاح والشفافية	0.888
	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	0.715
	إجمالي المحور الثالث	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's) بلغ (0.898) بالنسبة لمحور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية، أما بالنسبة لمحور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها فقد بلغ (0.844)، فين تراوحت قيمة معامل الثبات لأبعاد المحور الثالث (واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات) بين (0.888) و(0.633) بإجمالي قدره (0.715)، وهي قيم تفوق القيمة المعيارية القيمة المعيارية (0.6) وعليه فان الاستبيان يمتاز بخاصية الثبات وتجدر الإشارة أنه معامل ألفا كرونباخ كلما اقتربت قيمته من 01 دال على أن قيمة الثبات مرتفعة.

2- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يوضح الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي له، وفيما يلي عرض لمستويات الاتساق المحسوبة لكل محور:

1-2 محور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

سمحت عمليات حساب معاملات الارتباط **Correlation de Pearson** لكل فقرة من فقرات

المحور الأول ومتوسط الدرجة الكلية للمحور بالوصول إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (10): الاتساق الداخلي لمحور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

N°	الفقرة	قيمة الارتباط	الدلالة الاحصائية
01	توجد رؤية واضحة لإدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛	0.709	0.000
02	لا يعتبر الربح هو الهدف الوحيد من وراء نشاط المؤسسة؛	0.512	0.002
03	لا تقوم مؤسستكم بمراعاة المصلحة العامة من (مجتمع، عمال، بيئة،....)؛	0.611	0.000
04	تساهم مؤسستكم في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع المجتمعي؛	0.559	0.005
05	تساهم مؤسستكم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع؛	0.521	0.001
06	تهدف مؤسستكم الى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين؛	0.603	0.000
07	تعامل مؤسستكم الموظفين لديها بعدالة ودون تمييز (أجور، ترفيات، حوافز، رعاية صحية)؛	0.637	0.001
08	تقوم مؤسستكم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم؛	0.588	0.003
09	تساهم مؤسستكم في دعم برامج حماية البيئة وتحسينها؛	0.718	0.000
10	تختار مؤسستكم أفضل الطرق للتخلص من مخلفاتها؛	0.619	0.000
11	تقوم مؤسستكم بإنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية؛	0.690	0.003
12	تعطي مؤسستكم الأولوية لنوعية وجودة منتجاتها وخدماتها حتى وإن أدى ذلك إلى تخفيض مداخيلها نسبياً.	0.756	0.000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط (معامل بيرسون) بين فقرات المحور الأول ودرجته الكلية قد تراوحت بين نسبة (51.2%) ونسبة (75.6%) مع ميول أغلب النسب إلى الاتجاه الطردي متوسط القوة (علاقة موجبة بدرجة المتوسط) في حين شكلت الارتباطات الطردية القوية أقل النسب تسجيلاً بدلالة إحصائية أقل من القيمة المعيارية (0.05) أي بهامش خطأ (5%) لكل فقرات المحور، وعليه فإن فقرات المحور الأول تتميز بوجود اتساق داخلي بين الفقرات المشكّلة للمحور والدرجة الكلية له.

2-2 محور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

سمحت عمليات حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني ومتوسط الدرجة الكلية للمحور بالوصول إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:  
الجدول رقم (11): الاتساق الداخلي لمحور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

N°	الفقرة	قيمة الارتباط	الدالة الاحصائية
01	تقوم مؤسستكم بمسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية؛	0.901	0.000
02	تعمل مؤسستكم على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛	0.689	0.000
03	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين؛	0.857	0.000
04	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة؛	0.823	0.000
05	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث؛	0.602	0.000
06	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها؛	0.804	0.000
07	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	0.634	0.000
08	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على التكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	0.669	0.002
09	تقوم مؤسستكم بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؛	0.721	0.001
10	تهتم مؤسستكم بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملائها؛	0.516	0.012
11	تفصح مؤسستكم عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية؛	0.499	0.022
12	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة؛	0.503	0.017
13	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية؛	0.671	0.000
14	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	0.875	0.000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

## الفصل الثالث — الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط (معامل بيرسون) بين فقرات المحور الثاني ودرجته الكلية قد تراوحت بين نسبة (49.9%) ونسبة (90.1%) مع توزع أغلب النسب إلى الاتجاه الطردي متوسط القوة والقوي (علاقة موجبة بدرجة المتوسط ودرجة القوي) بدلالة إحصائية أقل من القيمة المعيارية (0.05) أي بهامش خطأ (5%) لكل فقرات المحور، وعليه فإن فقرات المحور الثاني تتميز بوجود اتساق داخلي بين الفقرات المشكّلة للمحور والدرجة الكلية له.

### 2-3 محور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

سمحت عمليات حساب معاملات الارتباط بيرسون (Pearson) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث ومتوسط الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه بالوصول إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (12): الاتساق الداخلي لمحور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

البيان	القيمة الارتباط	الفقرة	البعد
0.000	0.705	تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة؛	قواعد
0.000	0.728	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات؛	
0.000	0.859	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	
0.000	0.903	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة؛	حقوق
0.000	0.864	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي؛	
0.000	0.913	يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.	
0.000	0.866	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة؛	معاملة
0.000	0.871	تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	
0.000	0.701	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون؛	أصحاب المصلحة
0.000	0.686	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية؛	
0.000	0.749	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

0.000	0.823	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء؛	الإفصاح والشفافية
0.000	0.754	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة للمسؤولية الاجتماعية في الشركة؛	
0.000	0.629	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	
0.000	0.922	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة إستراتيجية شاملة للإشراف والرقابة؛	مجلس الإدارة
0.000	0.771	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح؛	
0.000	0.914	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة الارتباط (معامل بيرسون) بين فقرات محور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والأبعاد التي تنتمي إليها قد تراوحت بين نسبة (92.2%) ونسبة (68.6%) مع ميل أغلب النسب إلى الاتجاه الطردني القوي بدلالة إحصائية أقل من القيمة المعيارية (0.05) أي بهامش خطأ (5%)، وعليه فإن فقرات المحور الثالث تتميز بوجود اتساق داخلي بين الفقرات المشكّلة للمحور والدرجة الكلية له.

**3- اختبار طبيعية البيانات:** لاختبار طبيعية البيانات يتم الاعتماد على اختبار شابيروويلك (Shapiro-Wilk) الذي يستخدم للعينات ذات المفردات الأقل من (50) مفردة، حيث ان قاعدة اتخاذ القرار هنا تكون عكس باقي الاختبارات الإحصائية، أي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا في حالة أن الدلالة الإحصائية لاختبار شابيروويلك (Shapiro-Wilk) أكبر من القيمة المعيارية (0.05) وليس أقل، والجدول التالي وضح نتائج اختبار الطبيعية لبيانات الدراسة:

الجدول رقم (13): اختبار طبيعية البيانات

طبيعة التوزيع	الدلالة	قيمة Shapiro-Wilk	المحور/البعد	N°
طبيعي	0.255	0.196	واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية	01
غير طبيعي	0.000	0.837	ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	02
غير طبيعي	0.000	0.746	مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة	03
غير طبيعي	0.002	0.888	مبدأ ضمان حقوق المساهمين	04
غير طبيعي	0.001	0.859	مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	05
غير طبيعي	0.000	0.855	مبدأ دور أصحاب المصالح	06
غير طبيعي	0.000	0.783	مبدأ الإفصاح والشفافية	07
غير طبيعي	0.000	0.766	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	08

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار شابيروويلك (Shapiro-Wilk) مستوى يزيد عن القيمة المعيارية (0.05) بالنسبة لمحور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية، أي أن بياناتها تتبع التوزيع الطبيعي مما يمكن من استخدام الاختبارات المعلمية للتأكد من قبول أو عدم قبول الفرضية المرتبطة بهذا المحور والتي سيتم الاعتماد فيها على اختبار ستودنت (t-test)، في حين سجل اختبار محور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وكل أبعاد محور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دلالة إحصائية نقل عن القيمة المعيارية (0.05) وفي هذا دلالة على أن بياناتها لا تأخذ شكل التوزيع الطبيعي مما يترتب عليه ضرورة استخدام الاختبارات اللامعلمية في اختبار الفرضيات المرتبطة بها كاختبار ولكوكسن (Wilcoxon)،

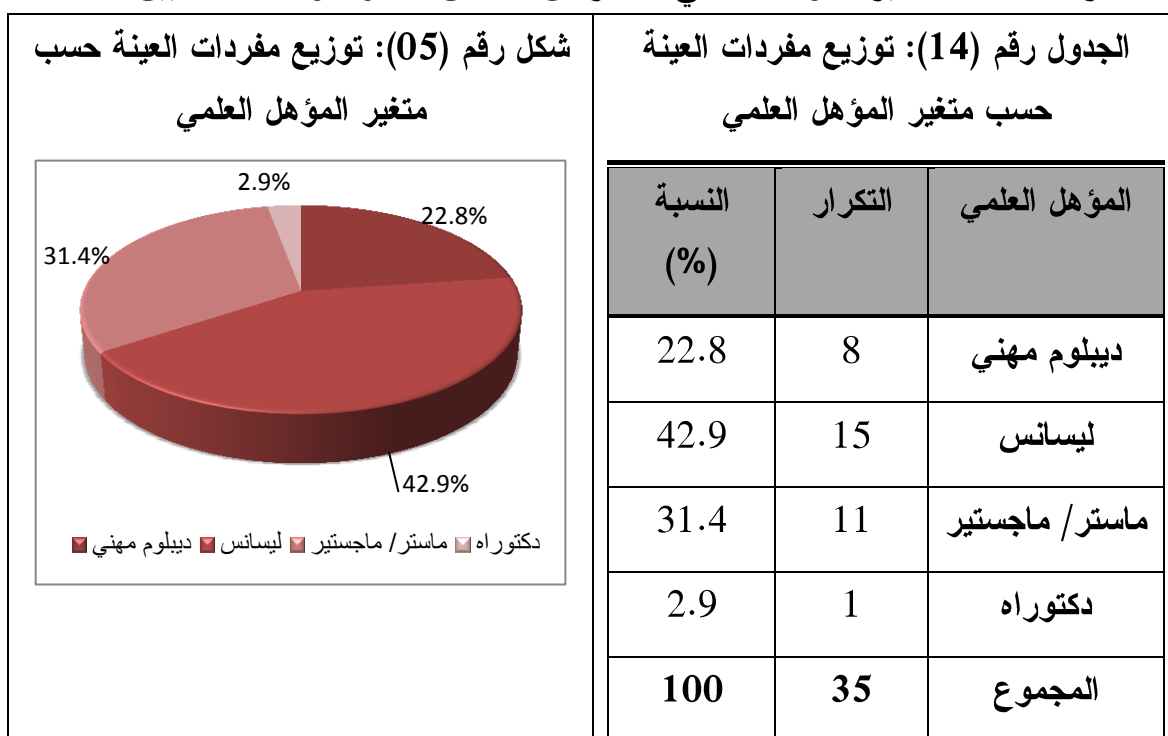
### المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى عرض وتحليل الخصائص الوصفية للعينة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل محاور الاستبيان بالاستناد إلى الإجابات المتحصل عليها من خلال الاستبيان، ومن ثم القيام بالاختبارات اللازمة لاتخاذ القرار حول قبول أو عدم قبول الفرضيات.

#### المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة

لتحليل البيانات الشخصية للعينة يتم الاستعانة بعرض النسب المئوية والتكرارات، وهذا وفقاً للمتغيرات الموضوعية في هذا القسم والمتمثلة في: المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، قطاع مؤسستكم، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بعدد الدورات التي تم الالتحاق بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

1- توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي: لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:



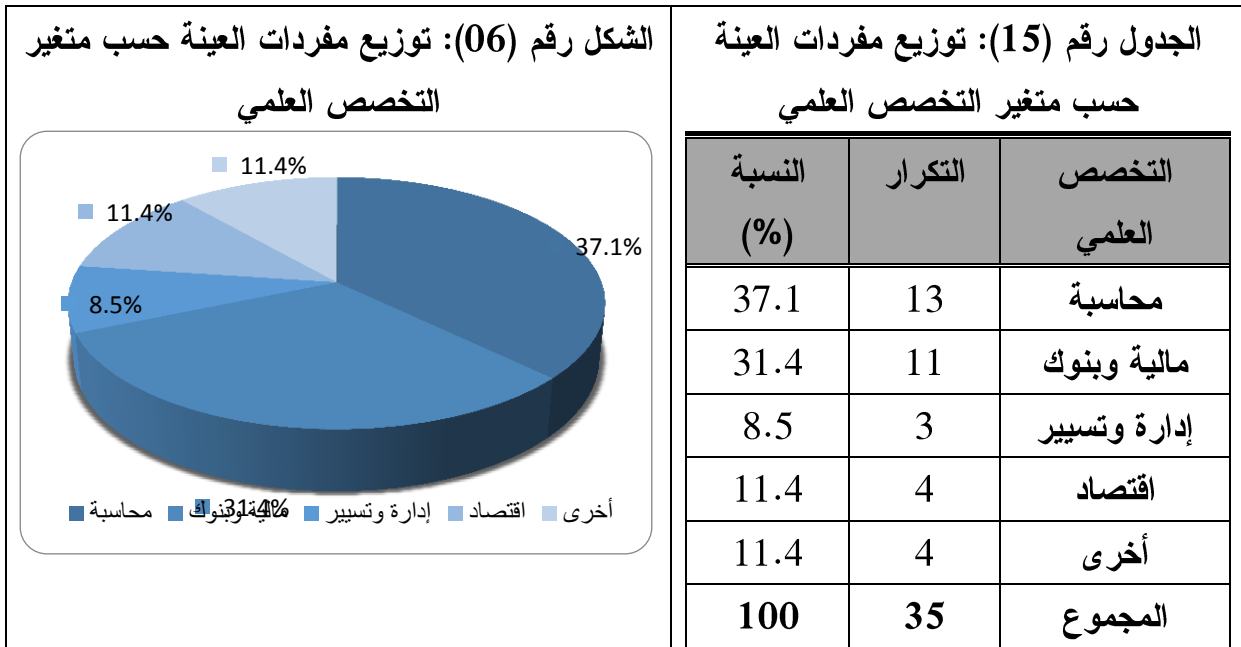
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 35 فرداً، نلاحظ أنهم موزعون حسب متغير المؤهل العلمي نجد أن أغلب المستجوبين متحصلين على شهادة ليسانس، وحاملي شهادات الماستر أو الماجستير بنسبة (42.9%)، (31.4%) على التوالي، أما النسب الباقية فهي حاملي شهادات الدكتوراه أو حاملي شهادات مهنية.

### 2- توزيع مفردات العينة حسب متغير التخصص العلمي

لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب متغير التخصص العلمي نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:

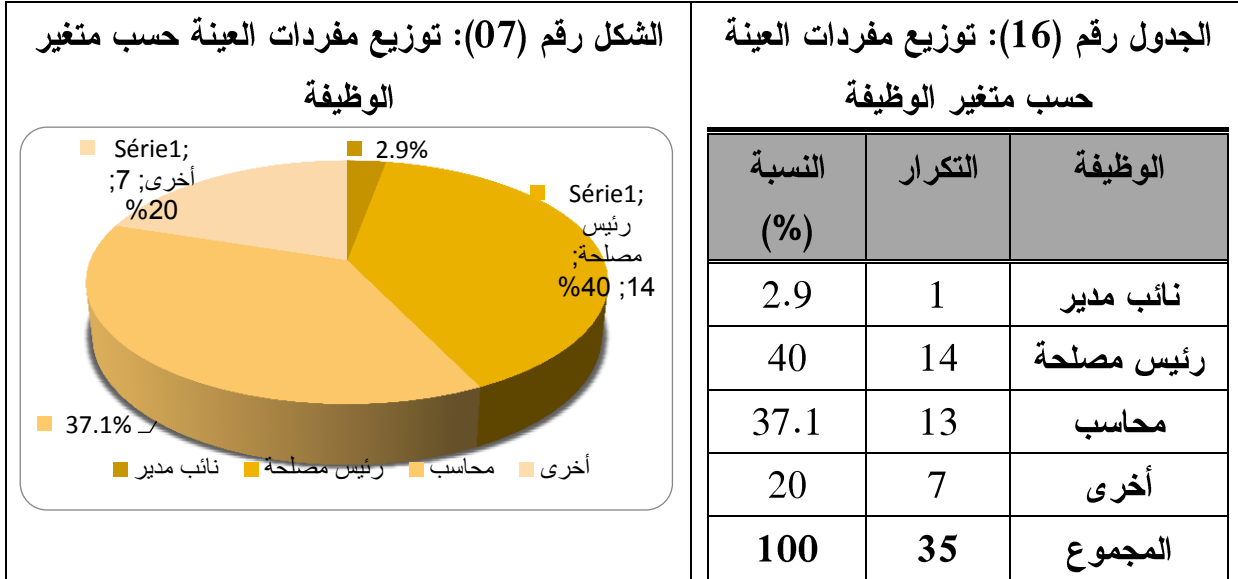


المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 35 فرداً، نلاحظ أنهم موزعون حسب متغير التخصص العلمي نجد أن أغلب المستجوبين هم من التخصصات المحاسبة والمالية حيث قدر نسبتهم ب (37.1%)، (31.4%) على التوالي، وهذه النتيجة طبيعية حيث أن موضوع دراستنا يركز بالدرجة الأولى على المحاسبين ومشتغلين في مصالح بالمؤسسات الاقتصادية، في حين نجد نسبة أقل لتخصصات من نفس الميدان (كلية الاقتصاد) أو تخصصات أخرى متعلقة بحاملي الشهادات المهنية (التكوين المهني مثلا).

3- توزيع مفردات العينة حسب متغير الوظيفة

لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب متغير الوظيفة نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:

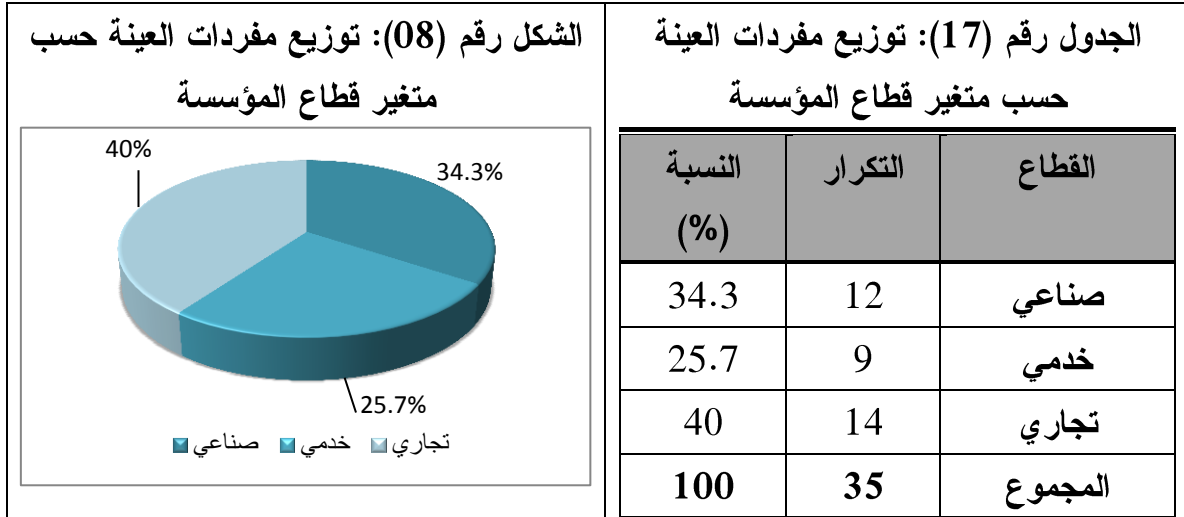


المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

من خلال الجدول والشكل أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 35 فرداً، نلاحظ أنهم موزعون حسب متغير الوظيفة الحالية التي يشغلها المستجوبين في المؤسسات الاقتصادية، حيث أن معظم أفراد العينة هم رؤساء مصالح بنسبة (40%) ثم المحاسبين بنسبة (37.1%)، في حين شكل المدراء أقل نسبة بنسبة (2.9%) والنسبة الباقية لوظائف أخرى (اداريين).

4- توزيع مفردات العينة حسب متغير قطاع المؤسسة: لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل

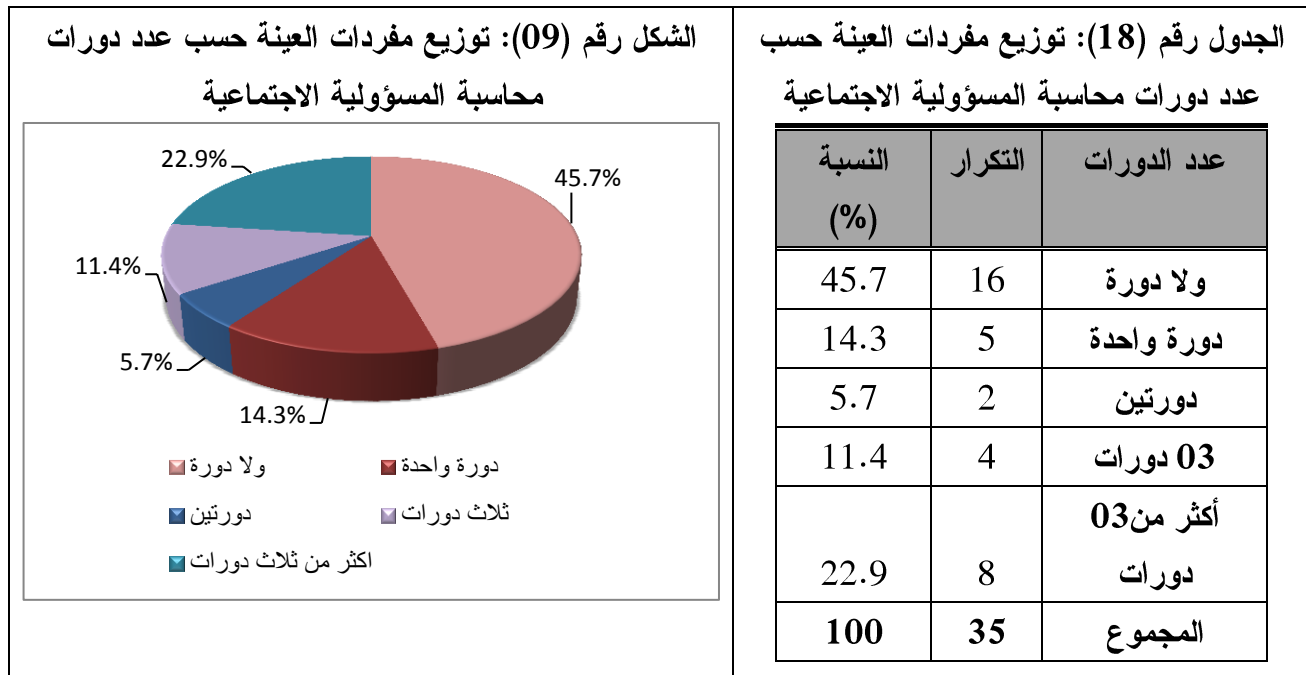
الدراسة حسب متغير قطاع المؤسسة نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات العينة البالغ عددها 35 نلاحظ أنهم موزعون حسب متغير نشاط المؤسسة الاقتصادية حيث بنسبة (40%) للقطاع التجاري والنسبة الباقية للقطاعين الصناعي والخدمي بنسبة: (34.3%)، (25.7%) على التوالي.

5- توزيع مفردات العينة حسب عدد الدورات التي تم الالتحاق بها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية: لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب هذا متغير نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:

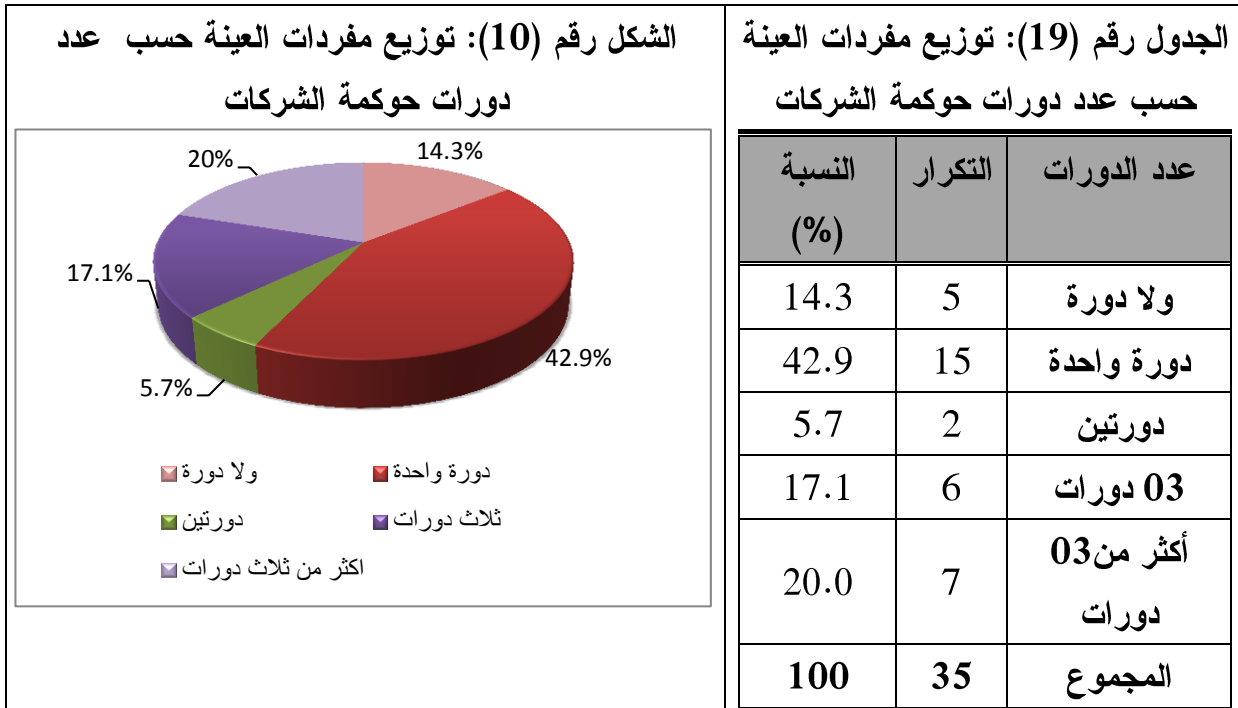


المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

يبين الجدول والشكل أعلاه أن معظم مفردات العينة لم يتلقوا دورات تدريبية فيما يخص محاسبة المسؤولية الاجتماعية بنسبة تقارب النصف (45.7%) وفي هذا دلالة أن المؤسسات لم تقم بتكوينهم، فيما شكل المستجوبين الذين شاركوا في دورات تدريبية تفوق الثلاث الدورات نسبة (22.9%)، والباقي لمن شارك في دورة، دورتين، ثلاث دورات بنسب (14.3%)، (5.7%)، (11.4%) على التوالي وهي نسب جد ضعيفة بالمقارنة بأهمية هذه الدورات.

6- توزيع مفردات العينة حسب عدد الدورات التي تم الالتحاق بها في مجال حوكمة الشركات: لدراسة وتحليل توزيع مفردات العينة محل الدراسة حسب هذا متغير نستعرض كلا من الجدول والشكل التاليين:



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26) وبرنامج (Exel 2013).

تتقارب عدد الدورات التي تم المشاركة فيها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع عدد الدورات المشاركون فيها في مجال حوكمة الشركات مع اختلافات بسيطة، حيث تلقى معظم مفردات العينة دورة تدريبية واحدة في هذا المجال بنسبة (42.9%)، وتتوزع باقي النسب على عدد الدورات (صفر دورة) بنسبة (14.3%)، (دورتين) بنسبة (5.7%)، (03 دورات) بنسبة (17.1%)، (أكثر من ثلاث دورات) بنسبة (20%)، وهي نسب جد ضعيفة بالمقارنة بأهمية هذه الدورات.

### 7المطلب الثاني: تحليل محاور الإستبيان

إعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الإستبيان فإنه تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري.

#### 1- تحليل محور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

سمحت عمليات حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الأول بالوصول إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (20): تحليل معطيات فقرات المحور الأول

N°	الفقرة	M	S	اتجاه المتوسط
01	توجد رؤية واضحة لإدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛	3.42	0.91	موافق
02	لا يعتبر الربح هو الهدف الوحيد من وراء نشاط المؤسسة؛	3.77	0.81	موافق
03	لا تقوم مؤسستكم بمراعاة المصلحة العامة من (مجتمع، عمال، بيئة،...؛	3.45	0.85	موافق
04	تساهم مؤسستكم في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع المجتمعي؛	3.48	0.67	موافق
05	تساهم مؤسستكم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع؛	3.54	0.78	موافق
06	تهدف مؤسستكم إلى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين؛	3.68	0.96	موافق
07	تعامل مؤسستكم الموظفين لديها بعدالة ودون تمييز (أجور، ترقيات، حوافز، رعاية صحية)؛	3.80	0.86	موافق
08	تقوم مؤسستكم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم؛	3.65	0.93	موافق
09	تساهم مؤسستكم في دعم برامج حماية البيئة وتحسينها؛	.003	0.83	محايد
10	تختار مؤسستكم أفضل الطرق للتخلص من مخلفاتها؛	3.37	0.75	محايد
11	تقوم مؤسستكم بإنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية؛	3.94	0.87	موافق
12	تعطي مؤسستكم الأولوية لنوعية وجودة منتجاتها وخدماتها حتى وإن أدى ذلك إلى تخفيض مداخلها نسبياً.	3.71	0.98	موافق

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

تراوحت المتوسطات الحسابية بالنسبة لمحور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية بين قيمتين قصوى ودنيا بلغتا على التوالي (3.00-3.94) عند درجة الموافق بالنسبة لأغلب الفقرات وبانحرافات معيارية تتراوح بين (0.67-0.98) أي البيانات غير متشتتة والإجابات تتسم بخاصية التجانس نحو اتجاه عام (موافق).

2- تحليل محور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها

سمحت عمليات حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الثاني بالوصول إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (21): تحليل معطيات فقرات المحور الثاني

اتجاه المتوسط	S	M	الفقرة	N°
موافق	0.91	3.62	تقوم مؤسستكم بمسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية؛	01
موافق	0.93	3.65	تعمل مؤسستكم على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛	02
موافق	0.74	3.97	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين؛	03
موافق	0.63	3.80	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة؛	04
موافق	0.84	3.77	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث؛	05
موافق	0.63	3.94	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها؛	06
موافق	0.81	3.48	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	07
محايد	0.87	3.34	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على التكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	08
محايد	0.95	3.25	تقوم مؤسستكم بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؛	09
محايد	0.86	3.11	تهتم مؤسستكم بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملائها؛	10
محايد	0.99	3.34	تفصح مؤسستكم عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية؛	11
موافق	0.83	3.65	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة؛	12
موافق	0.64	3.85	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية؛	13
موافق	0.81	3.42	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	14

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

تراوحت المتوسطات الحسابية بالنسبة لمحور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بين قيمتين قصوى ودنيا بلغتا على التوالي (3.11-3.97) عند درجة الموافق بالنسبة لأغلب الفقرات وبانحرافات معيارية تتراوح بين (0.64-0.99) أي البيانات غير متشتتة والإجابات تتسم بخاصية التجانس نحو اتجاه عام (موافق).

### 3- تحليل محور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

سمحت عمليات حساب قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات المحور الثالث بالوصول إلى النتائج الموضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (22): تحليل معطيات فقرات المحور الثالث

البعد	الفقرة	M	S	اتجاه المتوسط
قواعد	تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة؛	3.94	0.59	موافق
	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات؛	3.68	0.67	موافق
	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	3.48	0.81	موافق
حقوق	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة؛	3.82	0.78	موافق
	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي؛	3.71	0.82	موافق
	يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.	3.91	0.69	موافق
معاملة	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة؛	3.82	0.70	موافق
	تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	3.80	0.85	موافق
أصحاب المصلحة	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون؛	3.88	0.71	موافق
	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية؛	3.55	0.89	موافق
	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	3.97	0.77	موافق
الإفصاح والشفافية	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء؛	3.81	0.79	موافق
	يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة للمسؤولية الاجتماعية في الشركة؛	3.68	0.63	موافق
	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	3.88	0.58	موافق
مجلس الإدارة	يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة؛	4.02	0.45	موافق
	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح؛	3.90	0.54	موافق
	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساعدة من خلال نظام فعال.	4.21	0.59	موافق

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

تراوحت المتوسطات الحسابية بالنسبة لأبعاد محاور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بين قيمتين قصوى ودنيا بلغتا على التوالي (3.48-4.21) عند درجة الموافق بالنسبة لأغلب الفقرات وبانحرافات معيارية تتراوح بين (0.45-0.89) أي البيانات غير متشتتة والإجابات تتسم بخاصية التجانس نحو اتجاه عام (موافق).

### المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج فرضيات الدراسة

يتناول هذا المطلب تحليل وتفسير نتائج اختبار فرضيات الدراسة حسب شكل بيانات كل محور، حيث وللتأكد من صحة هذه الفرضيات نقوم بإجراء اختبار ستودنت (**t-test**)، أو اختبار ولكوكسن (**Wilcoxon**) الذي يقوم على أساس بمقارنة متوسط كل محور بقيمة افتراضية (03)، وعند مستوى دلالة (0.05) وتكون قاعدة اتخاذ القرار للاختبارين بالشكل التالي:

- قبول الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) ورفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ) إذا كانت  $(\alpha \geq 0.05)$ .
- رفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) إذا كانت  $(0.05 \leq \alpha)$ .

### 1- اختبار صحة الفرضية الأولى

للتأكد من قبول أو عدم قبول الفرضية الأولى نستخدم اختبار ستودنت (**t-test**) كون أن بيانات هذا المحور تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أظهر الاختبار النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): نتائج اختبار ستودنت (**t-test**) للفرضية الأولى

عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ( <b>t-test</b> ) المحسوبة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
35	3.5714	0.69814	4.842	34	0.000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

يتضح من البيانات الواردة أعلاه أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة الإجمالي حول عبارات محور واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية قدر بلغ (3.5714) بدرجة موافق وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (03) في حين أن الانحراف المعياري الذي قدر بـ: (0.69814) يدل على أن

## الفصل الثالث ————— الدراسة الميدانية لمجموعة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

البيانات غير متشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد العينة فيما يخص هذا المحور، أما قيمة اختبار ستودنت (**t-test**) المحسوبة فقد كانت عند مستوى (4.842) بدرجة حرية (34) وبمستوى معنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، (وبما أن قاعدة القرار: أن نقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة) وعليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على الآتي:

"تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق المسؤولية الاجتماعية"

### 2- اختبار صحة الفرضية الثانية

للتأكد من قبول أو عدم قبول الفرضية الثانية نستخدم اختبار ولكوكسن (**Wilcoxon**) كون أن بيانات هذا المحور لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أظهر الاختبار النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (24): نتائج اختبار ولكوكسن (**Wilcoxon**) للفرضية الثانية

عدد المفردات	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	عدد القيم فوق المتوسط	الانحراف المعياري	دلالة الاختبار
35	3.6268	03	25	0.76642	0.002

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

يتضح من البيانات الواردة أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها قدر بلغ (3.6268) بدرجة موافق أكبر من قيمة المتوسط المعيارية (03) ويدعم ذلك أن معظم الإجابات فاق المتوسط فيها المحسوب عن القيمة الافتراضية (03) حيث قدرت بـ: (25) قيمة، في حين أن الانحراف المعياري الذي قدر بـ: (0.76642) مما يدل على أن البيانات غير متشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد العينة فيما يخص هذا المحور، أما مستوى دلالة اختبار ولكوكسن (**Wilcoxon**) فقد بلغ مستوى معنوية (0.002) وهي أقل من مستوى (0.05)، وعليه يتم قبول

الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ورفض الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية التي تنص على الآتي:

"لا يوجد التزام بتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بشكل كلي في البيئة المحاسبية الجزائرية"

### 3- اختبار صحة الفرضية الثالثة

للتأكد من قبول أو عدم قبول الفرضية الثالثة نستخدم اختبار ولكوكسن ( $Wilcoxon$ ) كون أن بيانات أبعاد المحور الثالث لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أظهر الاختبار النتائج الموضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (25): نتائج اختبار ولكوكسن ( $Wilcoxon$ ) للفرضية الثالثة

عدد المفردات	المتوسط المعياري	البعد	المتوسط الحسابي	عدد القيم فوق المتوسط	الانحراف المعياري	دلالة الاختبار
35	03	01	3.7143	30	0.55949	0.000
		02	3.8014	28	0.73106	0.000
		03	3.8143	29	0.61937	0.000
		04	3.8286	29	0.54155	0.000
		05	3.8429	33	0.51122	0.000
		06	4.0443	32	0.49238	0.000

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS.V26).

يتضح من البيانات الواردة أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي لمحور واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات قدر تراوح بين (3.7143) و(4.0443) للأبعاد المشكلة للمحور (مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة، مبدأ ضمان حقوق المساهمين، مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، مبدأ دور

أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) بدرجة موافق أكبر من قيمة المتوسط الحسابي الفرضي (03) ويدعم ذلك أن معظم الإجابات زاد المتوسط فيها المحسوب عن القيمة الافتراضية (03) حيث قدرت بين (29-33) قيمة لكل الأبعاد، في حين أن الانحراف المعياري لم يتجاوز الحد (0.73106) مما يدل على أن البيانات غير متشتتة عن متوسطها الحسابي بسبب وجود تجانس في إجابات أفراد العينة فيما يخص هذا البعد، أما مستوى دلالة اختبار ولكوكسن (Wilcoxon) فقد بلغ مستوى معنوية (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، بالنسبة لكل أبعاد المحور وعليه يتم رفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التي تنص على الآتي:

"تلتزم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات"

### خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية والتي جاءت بهدف التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل قواعد الحوكمة، من خلال اعداد استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، حيث شملت الدراسة 10 مؤسسات اقتصادية جزائرية بولاية المسيلة، وقد قسم هذا الاستبيان على جزأين: الجزء الأول منه خصص للمعلومات العامة والشخصية لأفراد العينة المدروسة، أما الجزء الثاني فهو مخصص لمشكلة الدراسة ومكون من ثلاث محاور.

بعد توزيع أسئلة الاستبيان على عينة الدراسة واسترجاعها وفحصها تم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة عن طريق برنامج spss وهذا بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان وإعتدالية التوزيع للبيانات، كذلك الصدق البنائي لفقرات الاستبيان، تم تحليل إجابات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبيان وتحليل فقرات محاور الدراسة، ثم في الأخير القيام بالاختبارات اللازمة لمعرفة حقيقة فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة

خاتمة

### خاتمة:

يعتبر هدف المؤسسة اليوم ليس هدفا اقتصاديا ربحيا فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الهدف الاجتماعي والبيئي، حيث يعتبر تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف أصحاب المصلحة ذات العلاقة بالمؤسسة وعدم تركيزها على مصلحة المساهمين دون الأطراف الأخرى، كما تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية حقيقة نظرية وميدانية، تقوم المؤسسة من خلالها بالمشاركة والتوعية والمبادرة في جعل الدور الاجتماعي والبيئي لها مقبولا وممثلاً بجهود تتسم بطابع الاستمرارية فهي وسيلة قيادة أساسية وضرورية تساهم في تطوير التطبيقات السليمة لحوكمة الشركات.

وقد قمنا من خلال دراستنا للموضوع بمعالجة إشكالية البحث التي تتمحور حول مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل قواعد حوكمة الشركات، من خلال دراسة نظرية شملت فصلين: الأول تم التطرق من خلاله إلى المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، أما الثاني شمل كل المفاهيم المتعلقة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والأفاق المستقبلية يتم ذكرها فيما يلي:

### 1. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع وعرض عناصر هذا البحث بشقيه النظري والميداني، تم اختبار مدى صدق فرضيات الدراسة التي تم تبينها في البداية، وكانت النتائج كالآتي:

• **الفرضية الأولى:** تم تأكيد صحة الفرضية، فقد تبين أن المؤسسات الاقتصادية تلتزم بتطبيق مسؤوليتها الاجتماعية ويتجلى ذلك من خلال:

✓ **المجتمع المحلي:** تسعى المؤسسات محل الدراسة إلى تنمية المجتمع الذي تعمل فيه من خلال إقامة مشاريع محلية ذات طابع مجتمعي، توفير مناصب عمل، إلا أننا لاحظنا عدم كفاية الدور المجتمعي للمؤسسات محل الدراسة، وتعتبر المؤسسات أن ما تقوم به اتجاه المجتمع المحلي يدخل ضمن العمل الخيري وليس جزءاً من استراتيجيتها المؤسسة؛

## خاتمة

✓ **العمال:** في إدارتها لعلاقتها مع عمالها تعطي المؤسسات محل الدراسة الاهتمام الكافي لتطوير الكفاءات من خلال التدريب، وتوفير ظروف عمل آمنة والرعاية الصحية بالإضافة إلى توفير قنوات للحوار والاتصال الدائم معهم؛

✓ **البيئة الطبيعية:** يعتبر الاهتمام بالبيئة الطبيعية من بين أهم التحديات التي تواجه المؤسسات محل الدراسة، ويتجلى ذلك من خلال وضع الأهداف البيئية التي تسمح لها بالحد من تأثيراتها السلبية والعمل على تحقيق هذه الأهداف.

• **الفرضية الثانية:** تم التأكد من عدم صحة الفرضية الثانية، فقد تبين أن المؤسسات محل الدراسة تتخذ ممارسات مسؤولة اتجاه كل الأطراف ذات المصلحة، كما أنها تقوم بقياس أدائها اتجاههم، إلا أن هذه الممارسات لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لكن ما تم ملاحظته أن بعض المؤسسات تقوم بتبويب التكاليف الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها في شكل تقارير خاصة منفصلة عن التقارير المالية للمؤسسة.

• **الفرضية الثالثة:** تم تأكيد صحة الفرضية، بعد تحليلنا للدراسة الميدانية، حيث استنتجنا أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات المقترحة من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن بنسب متفاوتة.

### 2. النتائج المتوصل إليها

• تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها مفهوم تقوم المؤسسات الاقتصادية بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها على نحو تطوعي، وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها، وتتفاعل بشكل ايجابي مع أصحاب المصالح؛

• تمثل حوكمة الشركات نظاماً رقابياً فعالاً لحماية مصالح الأطراف التابعة للمؤسسة؛

• هناك علاقة تربط بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية حيث يركز مفهوم الحوكمة على التوفيق بين أصحاب المصالح المتعارضة وتحقيق التوازن بين الربح كهدف اقتصادي وبين المتطلبات الاجتماعية والبيئية للمجتمع وذلك من خلال صياغة نظام واضح وقواعد شاملة للحوكمة تضمن من تطبيق هذا المفهوم بشكل فعال؛

## خاتمة

- باعتبار أن مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظام محاسبي ومجموعة من الطرق التي تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة، فإنه من الضروري الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية بهدف وتوصيل المعلومات؛
- محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساعد على تحديد وقياس صافي المساهمة للمؤسسات والتي تشتمل على عناصر التكاليف والمنافع الداخلية بالإضافة إلى عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع فئات المجتمع؛
- عدم وجود تطبيق كامل لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية باستثناء بعض الممارسات وهي تمارس اختياريًا؛
- تعدد مجالات وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من ناحية، وعدم وجود الإلزام القانوني من قبل الجهات التشريعية من ناحية أخرى، أحدث تفاوتاً كبيراً بين المؤسسات في مستوى إفصاحها عن مسؤوليتها الاجتماعية؛
- من صعوبات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية عدم وجود أسلوب موحد لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية؛
- الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يساهم في تحسين نتائج وأداء المؤسسة الاقتصادية والكشف عن واقعها العملي من زاوية اجتماعية.

### 3. التوصيات والاقتراحات:

- وضع برامج المسؤولية الاجتماعية ضمن سياسة واستراتيجية المؤسسات الاقتصادية؛
- العمل على إحداث دليل لحوكمة المؤسسات في الجزائر يعمل على تجسيد الدور الحوكمي والإلزام جميع المؤسسات المعنية بتطبيقه من خلال آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة بتنفيذ ضوابط حوكمة المؤسسات؛
- ضرورة تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات للمؤسسات التي تصل إلى مستوى الأداء الاجتماعي المطلوب؛
- إحداث نصوص تشريعية وتنظيمية بالإضافة إلى وضع معيار محاسبي يحدد للمؤسسات الاقتصادية كيفية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية؛

## خاتمة

- تنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية والوطنية والدولية اتجاه توعية المؤسسات بمفهوم وأهمية القياس والافصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والعمل على إعداد أسس ومعايير ونماذج محاسبية تساعد المؤسسات على تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية؛
- يجب أن تحظى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب أعضاء الهيئة التدريسية في أقسام المحاسبة بالجامعات.

### 4. آفاق الدراسة:

- أثر تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

# قائمة المصادر والمراجع

### قائمة المصادر والمراجع

#### القرآن العظيم

#### الكتب

1. أيمن طه حمد النيل النور، حوكمة الشركات، دون طبعة، دون سنة نشر.
2. حسام الدين غضبان، محاضرات في نظرية الحوكمة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. جمال درهم زيد، أخلاقيات منظمات الأعمال ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مبادئ الحوكمة، ط2، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، 2016.
4. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
5. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية، ط1، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011.
6. مجموعة من الباحثين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية، ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2019.
7. فلاق محمد، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
9. مطر محمد، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: (القياس، العرض، الإفصاح)، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.

## قائمة المصادر والمراجع

10. مصطفى يوسف، عولمة الأسواق المالية المعاصرة، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

11. جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، ط 3، إصدار مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.

12. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف(المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، ط2، الدار الجامعية، القاهرة، 2007.

### الرسائل والأطروحات

1. آل غزوي حسين عبد الله الجليل، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2010.

2. إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

3. بلغوتي نصيرة، مساهمة التدقيق الداخلي في مجالات لمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2013/2012.

4. بلهامل شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بالمحاسبة عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015.

5. بوسلمة حكيمة، دراسة اثر الافصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة، 2015/2014.

6. تونسي آمنة، دور المحاسبة البيئية والاجتماعية في تحديد التكاليف الفعلية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الأغواط، 2017/2016.

## قائمة المصادر والمراجع

7. جرادة يوسف، دراسة امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، المدرسة العليا للتجارة، 2016/2015.
8. حامد أحمد أبو سمره، معوقات الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
9. خالد صبحي حبيب، مدى ادراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
10. دكار جنات، مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2020/2019.
11. راشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم علوم تجارية، جامعة سطيف، الجزائر، 2018/2017.
12. سعود وسيلة، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016./2015.
13. شقراني محمد، المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.
14. الطاهر خامره، المسؤولية البيئية والاجتماعية، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2007.
15. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016./2015.

## قائمة المصادر والمراجع

16. عبا زهية، إشكالية إدماج المسؤولية الاجتماعية ضمن الممارسات الوظيفية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2018./2019.
17. غلاب فاتح، تطور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2011.
18. غلاي نسيم، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014./2015.
19. فداوي أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم المالية، جامعة عنابة، 2013/2014.
20. ماجد اسماعيل ابو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.
21. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
22. مداح عبد الباسط، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل حوكمة الشركات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2018.
23. مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013./2014.
24. مقدم وهيب، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2013./2014.

## الملتقيات والمؤتمرات

1. الأمم المتحدة، "كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، الاتجاهات والقضايا الراهنة"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة، 2004.

## قائمة المصادر والمراجع

2. براق محمد، موساوي الياقوت، المسؤولية الاجتماعية في إطار حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "آليات حوكمة الشركات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقة، 26/25 نوفمبر 2013.
3. براق محمد، جناي محمد علاء الدين، مدى امكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر في ظل قواعد الحوكمة، الملتقى الدولي الثالث عشر: حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 15/14 نوفمبر 2016.
4. بلقاسم زايري، مقدم وهيبية، تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تطبيقية)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.
5. بوخلخال يوسف، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية (الإفصاح المحاسبي)، محور المداخلة: معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح، جامعة الأغواط، 2011.
6. جميل أحمد، سفير محمد، تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06/07 ماي 2012.
7. حساني رقية، آلية حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06/07 ماي 2012.
8. زرقون محمد، جميلة العمري، دور المسؤولية الاجتماعية في تفعيل حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول: "حكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة اليرموك، الأردن، يومي 17/18 أفريل، 2013.

## قائمة المصادر والمراجع

9. سرير حياة، حرون رحيمة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل المحاسبة الاجتماعية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، جامعة شلف، 14-15 نوفمبر، 2016.
10. سيد أحمد، حملات عاشور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات، جامعة شلف، 14-15 نوفمبر، 2016.
11. صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث للمسؤولية الاجتماعية ومنظمات الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 14/15 فيفري 2012.
12. طرشي محمد، يخلف إيمان، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-"، جامعة شلف، 14/15 نوفمبر 2016.
13. طهرات عامر، مولاي خليل، الابعاد العملية للمنظمات في مجالات لمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهانات-"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14-15 نوفمبر 2016 .
14. عاشور مزرق، بقسري سارة، بطاقة الأداء المتوازن كمدخل استراتيجي لبناء ثقافة التنمية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة، -الواقع والرهانات-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 14/15 نوفمبر 2016.

## قائمة المصادر والمراجع

15. عثمانى حسين، شعابنية سعاد، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: "حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07/06 ماي 2012.
16. عمر الشريف، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009.
17. مداني بلقاسم، عماري سفيان صلاح الدين، واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف 15/14 نوفمبر.
18. مطالي ليلي، شياوي سهام، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: مفاهيم، دوافع ومعوقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثالث عشر حول: "دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة -الواقع والرهانات-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة شلف، 15/14 نوفمبر 2016.
19. مقدم وهيبية، تحسين الاداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية إيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 24/23 أبريل 2012.
20. مقري زكية، نعيمة يحيوي، دلائل إسلامية للمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة موازنة بين النظامين الإسلامي والوطني، ورقة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بگرداية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 23 و24 فيفري 2011، الجزائر.

### المجلات والجراند

1. بلقايد محمد جواد آخرون، "المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي"، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2019.
2. بن العايش فاطمة، "مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، 2018.
3. بن عمارة نوال، "طرق الإفصاح والقياس في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الأول، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.
4. بولصنام محمد، "محددات الإفصاح الاجتماعي للشركات دراسة حالة البنك الأهلي الأردني"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 01، أبريل 2014.
5. تونسي آمنة، ابراهيم بورنان، "المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 07، العدد 03، جامعة الأغواط، 2016.
6. حسين عبد المطلب الأسرج، "المسؤولية الاجتماعية للشركات التحديات والآفاق من أجل تنمية الدول العربية"، MRPA، جوان، 2011.
7. جربوع يوسف محمود، "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 1، 2007.
8. جناي محمد علاء الدين، براق محمد، "الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية"، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2019.
9. زويينة بن فرج، "الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاولة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 18، الجزائر، 2017.

## قائمة المصادر والمراجع

10. سالمى سامية، ساوس الشيخ، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي"، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد 03، 2018 .
11. سفير محمد، مولاي بوعلام، " آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الرابع، الجزائر، 2018.
12. عبد الزهرة عطية عودة الأسدي، أشرف عبد ربه أحمد، "مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية"، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 12، العدد 03، 2017.
13. محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي، "المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري"، مجلة الباحث، 2018.
14. مشري حسناء، " دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014.
15. مؤيد راضي خنفر، "أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في السعودية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، 2019.
16. مسعودي جميلة، بن الزاوي عبد الرزاق، "دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية-دراسة حالة شركة سيفيتال-"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.
17. النعيمات سعيد مخلد، فارس جميل الصوفي، " دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الاردن"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011.

### المقالات العلمية

1. براق محمد، جناي محمد علاء الدين، "محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية بالجزائر .
2. بلقاسم زايري، مقدم وهيبه، " المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة لتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في الدول العربية " .

3. داود خيرة، "قراءة في أدبيات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال".

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-"OECD principles of corporate governance" ,OECD publication service, PARIS, 2004.

2-Badisalem Alrawashdeh,"The Impact of the Application of corporate governance in the banking sector", British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Vol 6, No, 2, November, 2012.

3-Brendan odwyer," the emergence and future development of corporate social disclosure in Ireland: the perspective of non-government organization", the fourth Asia pacific interdisciplinary research in accounting conference, Singapore, 4 to 6 July 2004.

4-Bruno Boidin et autres, La responsabilité sociale des entreprises une perspective institutionnaliste, presses universitaires du Septentrion, France, 2009.

5-Coro Strandberg , le rôle de la gestion des ressources humaines dans la responsabilités sociale d'entreprise, rapport préparé pour industrie CANADA ,[www.ic.gc.ca/.../ressources\\_humaines../](http://www.ic.gc.ca/.../ressources_humaines../),mars 2009.

6-Delphine Gendre-Argenter, la perception du dirigeant de pme de sa responsabilité sociale: une approche la cartographie cognitive, thèse présentée à la faculté des sciences économique et sociales de l'université de fribourg suisse pour l'obtention de grande de docteur es sciences économique et sociales, France, 2008.

7-Frank Hond, managing corporate social responsibility in action talking (corporate social responsibility series); ashgate publishing company, USA,2016.

## قائمة المصادر والمراجع

---

8-Ivana Rodié, responsabilité sociale des entreprises-le développement d'un cadre européen, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme d'étude européennes, Genève, Avril 2007.

### المواقع الإلكترونية

1-[https://www.reputationinstitute.com/research/global\\_retrak\\_10](https://www.reputationinstitute.com/research/global_retrak_10) (consulté le 04/03/2020).

الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة النشاط الاجتماعي \_ الاقتصادي

إجمالي	كلي	جزئي	البيان
			<u>الأنشطة الخاصة بالأفراد</u>
			أ-تحسينات
		Xx	1-برنامج تدريب العمال المعوقين
		Xx	2-تبرعات المؤسسات التعليمية
		Xx	3-تكاليف زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج تشغيل النساء
		Xx	4-تكلفة الحضانة
	xx		إجمالي التحسينات
			ب-يطرح الأضرار:
		Xx	1-تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات
	(xx)		
Xxx			ج-صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة بالأفراد
			<u>الأنشطة الخاصة بالبيئة</u>
			أ-تحسينات
		Xx	1-تكلفة استصلاح أرض خاصة بالنشاط القائم
		Xx	2-تكلفة استبعاد المواد السامة
	Xx	Xx	3-تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث
			إجمالي التحسينات

			ب:يطرح الأضرار
		xx	1-التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير
		xx	2-التكاليف المقدرة لتطهير البحيرة من التلوث
	(xx)		إجمالي الأضرار
Xxx			ج-صافي التحسن أو العجز في أنشطة البيئة
			<u>الأنشطة الخاصة بالمنتج</u>

## الملاحق

أ-التحسينات			
1-تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته	xx		
إجمالي التحسينات		xx	
ب:يطرح الأضرار			
1-جهاز أمان موصى به	xx		
إجمالي الأضرار		(xx)	
ج-صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج			Xxx
إجمالي التحسن أو العجز الاجتماعي الاقتصادي			Xxx

الملحق رقم 02: قائمة التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية

البيان	جزئي	كلي	إجمالي
<b>المنافع الاجتماعية</b>			
السلع والخدمات التي تم توفيرها		Xxx	
مدفوعات العناصر الاجتماعية:			
رواتب وأجور	Xx		
مدفوعات لموردي السلع والخدمات	Xx		
ضرائب مسددة	Xx		
تبرعات خيرية	Xx		
توزيعات أرباح	Xx		
قروض للغير ومدفوعات أخرى	Xx		
مزايا عينية للعاملين	Xx		
خدمات اجتماعية	Xx		
تحسينات للبيئة	Xx		
منافع أخرى	Xx		
إجمالي مدفوعات للعناصر الاجتماعية		Xxx	
إجمالي المنافع الاجتماعية			Xxxx
<b>التكاليف الاجتماعية</b>			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها		Xxx	
مباني ومعدات مشتراة		Xxx	
عمل وخدمات مستخدمة		Xxx	

## الملاحق

إصابات أمراض العمل		Xxx	
خدمات عامة		Xxx	
أضرار للبيئة:	Xx		
الأرض	Xx		
تلوث الهواء	Xx		
تلوث الماء	Xx		
مخلفات	Xx		
إجمالي التكاليف الاجتماعية			(Xxxx)
الفائض أو العجز الاجتماعي عن السنة			Xxxx

### الملحق رقم 03: قائمة الدخل الاجتماعي

#### أ. تقرير الدخل الاجتماعي

كلي	جزئي	تقرير الدخل الاجتماعي	كلي	جزئي	تقرير الدخل المالي
		<b>المنافع الاجتماعية:</b>			<b>الإيرادات</b>
	Xx	منافع التعليم على المجتمع		Xx	الرسوم التي يسدها الطلاب
	Xx	منافع البحوث على المجتمع		Xx	منح أبحاث
Xxx		مجموع المنافع الاجتماعية		Xx	إعانة الدولة
			Xxx		مجموع الإيرادات
		<b>التكاليف الاجتماعية:</b>			<b>التكاليف:</b>
	Xx	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة		Xx	تكاليف التعليم
	Xx	تكاليف البحوث		Xx	تكاليف البحوث
	Xx	بحوث الدولة		Xx	مساعدات طلابية
	Xx	عناصر أخرى		Xx	تكاليف إضافية
(Xxx)		مجموع التكاليف الاجتماعية	(Xxx)		مجموع التكاليف
Xxx		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي	Xxx		صافي الربح أو الخسارة

ب. تقرير الدخل الاجتماعي للمنشآت الهادفة للربح

Xx	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
Xx (Xx)	+مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها -آثار غير مرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها
Xx	=صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

الملحق رقم 04: حساب الأرباح والخسائر (المالي-الاجتماعي)

كلي	جزئي	الإيرادات الخاصة بالنشاط الاقتصادي	كلي	جزئي	التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي
	Xx	مجمل الربح		Xx	مصاريف إدارية
	Xx	إيرادات أوراق مالية		Xx	فوائد السندات والقروض
	Xx	شركات تابعة		Xx	اهتلاكات
	Xx	أوراق مالية أخرى		Xx	خسائر أو مصاريف عرضية
	Xx	إيرادات متنوعة		Xx	مخصصات (بيان أو كشف مرفق)
	Xx	صافي الربح		Xx	صافي الربح
	Xx	إيرادات تخص مدة سابقة		Xx	مخصصات إضافية (اهتلاكات
	Xx	محول من مخصصات أو احتياطات		Xx	إضافية) مخصص ضرائب
Xx		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	Xx		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
					<b>تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي</b>
				Xx	أنشطة خاصة بالعاملين
				Xx	اهتلاكات خاصة بالعاملين
				Xx	اهتلاكات موجودات
				Xx	تكاليف أخرى
				Xx	أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة
				Xx	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
				Xx	تكاليف أخرى

## الملاحق

			Xx	تكاليف علاج أضرار بيئية للسنة
			Xx	الحالية
			Xx	غرامات مخالفة قوانين بالبيئة للمجتمع مخصص التزامات اجتماعية
				صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية
				تكاليف علاج أضرار بيئية للسنوات السابقة
		صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		صافي الربح القابل للتوزيع

### الملحق رقم 05: تقرير العمل الاجتماعي

سلبى	إيجابى
<b>1. فرص العمل</b>	
<p>- هناك قصور في تركيبة القوة العاملة من حيث ميلها لصالح العاملين الذكور؛</p> <p>- هناك نقص في تجهيزات السلامة المهنية عن المستويات المعتمدة دوليا رغم تجاوزنا للمعايير المحاسبية؛</p> <p>- عدم المشاركة بشكل كافي في المؤتمرات والوحدات خارج الوطن.</p>	<p>- وفرنا 400 فرصة عمل جديدة خلال عام 2003</p> <p>منها 250 عقد مؤقت و 150 على الملاك الدائم؛</p> <p>- وفرنا خمسة فرص عمل لمعوقين يزيد نسبة العجز عندهم عن 40%؛</p> <p>- التعاون مع الجامعات ومع مؤسسة التدريب المهني للشباب في وزارة الصناعة لتدريب 120 شاب وشابة خلال برنامج استمر لمدة ستة أشهر.</p>

<b>2. الرقابة البيئية:</b>	
<p>-عدم حل مشكلة تسرب مياه فيها بعض التلوث بشكل كامل؛</p> <p>-مشكلة تسريب الزيوت وحصول تلوث بالتربة في المناطق القريبة من المصنع؛</p> <p>-ظهور أمراض في بعض مزارع الزيتون المجاورة ونشك أن يكون السبب بعض الغازات المنبعثة.</p>	<p>-المساهمة في دعم جمعية حماية البيئة والاشتراك في برنامج تدوير المواد المستعملة (5000 دولار)؛</p> <p>- استجابة شركتنا لبعض الجهات الرقابية في وزارة الصناعة ووزارة البيئة وقامت بشراء ونصب معدات تنقية الهواء من العوادم في منطقة عملنا بمبلغ (100000 دولار)؛</p> <p>-قامت الشركة بتشجير الشارع المؤدي إلى مصنعنا بطول 2 كم وتكلفة (5000 دولار).</p>
<b>3. المضمون الاجتماعي:</b>	
<p>-إن نظام النقل العام في الشركة لم يصل إلى المستوى المطلوب؛</p> <p>-هناك حاجة لتطوير المركز الصحي في الشركة وضرورة رفده بأطباء متخصصين.</p>	<p>-قامت الشركة بالمساهمة في بناء المسجد القريب من القرية التي تقع بجانب المصنع (10000 دولار)؛</p> <p>-ترتيب حديقة أطفال بمبلغ (20000 دولار)؛</p>
<b>4. مجال خدمة الزبائن:</b>	
<p>- اضطرت الشركة إلى دفع تعويض لأحد الزبائن لعييب موجود بالمنتج تسبب عنه ضرر مادي (500 دولار).</p>	<p>- بناء موقع انترنت لتسهيل عملية الاتصال والاطلاع على المنتجات (10000 دولار)؛</p> <p>- يوم مفتوح للزبائن وسماع آرائهم فيما يخص منتجاتنا؛</p> <p>- دعم قسم العلاقات العامة بكوادر جديدة وإدخالهم في دورات تدريبية خارج الوطن (3000 دولار).</p>

## الملاحق

### الملحق رقم 06: التقرير الاجتماعي لشركة Eastern Gas and Fuel Associates

#### أ. الأمن الصناعي والسلامة المهنية:

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحوادث		معدل التكرار		
السنة ن-1	السنة ن	السنة ن	السنة ن-1	السنة ن	السنة ن-1	
			1		1	<ul style="list-style-type: none"> <li>الكهرباء</li> <li>الآلات والمعدات</li> <li>استخدام المواد الأولية</li> <li>الإشعاع</li> </ul>
						المعدل العام

#### ب. توظيف الأقليات:

مقارنة توظيف الأقليات				المستوى الوظيفي
السنة ن		السنة ن-1		
% من إجمالي العاملين	العدد	% من إجمالي العاملين	العدد	
				<ul style="list-style-type: none"> <li>إداريين</li> <li>فنيين</li> <li>عمال غير ماهرين</li> </ul>
				الإجمالي

#### ج. المساهمات الخيرية والتبرعات:

إجمالي المساهمات الخيرية		بيان
السنة ن	السنة ن-1	
		<ul style="list-style-type: none"> <li>إجمالي قيمة المساهمة</li> <li>نسبة المساهمة من الأرباح بعد الضريبة</li> <li>نسبة الموزع على المؤسسات الصحية</li> <li>نسبة الموزع على المؤسسات العلمية</li> <li>نسبة الموزع على دور الأيتام</li> </ul>



## الملاحق

الملحق رقم 08: قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية عن السنة المنتهية

صافي الربح المحاسبي				Xxxx
يضاف إليه:				
أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإلزامية				
1- مجال المساهمات البيئية				
-تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء	Xx			
-تكلفة معالجة المخالفات السائلة	Xx	Xxx		
2- مجال المساهمات العامة				
-فروق توظيف عمولة زائدة	Xx			
-فروق توظيف المعوقين	Xx			
-فروق خدمات النقل والمواصلات	Xx			
-تكلفة خدمات إسكان العاملين	Xx	Xxx		
3- مجال الموارد البشرية				
-تكلفة تدريب العاملين	Xx			
-تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي	Xx	Xxx		
4- مجال المنتج				
-تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة	Xx			
-تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج	Xx	Xxx		
إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإلزامية			xxxx	Xxxx
صافي الربح المعدل بالأعباء الإلزامية				
ثانياً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإلزامية				Xxxx

1- مجال المساهمات البيئية				
-تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء	Xx			
-تكلفة المعالجة الإضافية السائلة	Xx	Xxx		
2- مجال المساهمات العامة				
-مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة	Xx			
-تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة	Xx			
-تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة	Xx			

## الملاحق

-تكلفة خدمات إسكان	Xx	Xxx		
3- مجال الموارد البشرية				
-تكلفة خدمات تعليمية للعاملين	Xx			
-تكلفة خدمات صحية للعاملين	Xx			
-تكلفة تدريب للعاملين	Xx	Xxx		
4- مجال المنتج				
-تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة	Xx			
-تكلفة اختبارات إضافية لأمن المنتج	Xx			
-إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية		Xxx	xxx	(xxx)
صافي الربح (عائد الوظيفة الاقتصادية )				Xxxx

### الملحق رقم 09: قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

مجموع صافي الأصول				Xxxx
يخصم منه:				
1- صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية				
-مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	xx			
-أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	xx			
-نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة	xx			
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية		Xxx		
2- صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة				
-مباني وإنشاءات مركز ورعاية الطفولة	Xx			
-منشآت سكنية للعاملين	Xx			
-منشآت الرعاية الصحية	Xx			
-مجموع صافي أصول مجال مساهمات العامة		Xxx		
3- صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية				Xxxx
-مباني وإنشاءات مركز التدريب	Xx			
-وسائل ومعادلات التدريب	Xx			
-معدلات وأجهزة رقابة بيئة العمل	Xx			

## الملاحق

مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية		Xxx		
4- صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج				Xxxx
أجهزة الرقابة على جودة المنتج	Xx			
أجهزة اختبار أمان المنتج	Xx			
مخزون ملصقات ونشرات	Xx			
مجموع صافي أصول مجال المنتج				xxx
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية				xxx
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية				xxx
مجموع الخصوم				Xxx
يخصم منه:				
تكاليف مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية				xxx
مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية				Xxx



جامعة محمد بوضياف المسيلة  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم المالية والمحاسبة



سيدي / سيديتي المحترم (ة): السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع/ استبيان

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة علمية تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق بعنوان: "مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الإجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل قواعد الحوكمة"، واستكمالاً للجانب العملي للدراسة تم إعداد هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول الموضوع، وفي سبيل ذلك تأمل الباحثة في أن تحظى الدراسة بقدر كبير من تعاونكم وأن تتوج الإجابات بخلاصة خبراتكم العلمية والعملية في هذا المجال وسأحرص على التعامل معها بسرية تامة واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

أرجوا أن تتقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

إشراف/ الدكتور قمان مصطفى

الباحثة / دريدر فاطمة الزهراء

القسم الأول: البيانات العامة

الرجاء التكرم بوضع علامة (x) أمام الخيار المناسب

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر/ ماجستير	دكتوراه	ديبلوم مهني
التخصص العلمي	محاسبة	مالية وبنوك	إدارة وتسيير	اقتصاد
الوظيفة	مدير عام	نائب مدير	رئيس مصلحة	محاسب
قطاع مؤسستكم	صناعي	خدمي	تجاري	فلاحي

## الملاحق

- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:.....دورة.
- عدد الدورات التي التحقت بها في مجال حوكمة الشركات:.....دورة.

### القسم الثاني: البيانات المتعلقة بالموضوع

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) أمام الخيار المناسب

### المحور الأول: واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	توجد رؤية واضحة لإدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛					
2	لا يعتبر الربح هو الهدف الوحيد من وراء نشاط المؤسسة؛					
3	لا تقوم مؤسساتكم بمراعاة المصلحة العامة من (مجتمع، عمال، بيئة،.....)؛					
4	تساهم مؤسساتكم في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع المجتمعي؛					
5	تساهم مؤسساتكم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع؛					
6	تهدف مؤسساتكم الى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين؛					
7	تعامل مؤسساتكم الموظفين لديها بعدالة ودون تمييز (أجور، ترقيات، حوافز، رعاية صحية)؛					
8	تقوم مؤسساتكم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم؛					
9	تساهم مؤسساتكم في دعم برامج حماية البيئة وتحسينها؛					
10	تختار مؤسساتكم أفضل الطرق للتخلص من مخلفاتها؛					
11	تقوم مؤسساتكم بإنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية؛					

## الملاحق

					تعطي مؤسستكم الأولوية لنوعية وجودة منتجاتها وخدماتها حتى وإن أدى ذلك إلى تخفيض مداخيلها نسبياً.	12
--	--	--	--	--	---	----

### المحور الثاني: ممارسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تقوم مؤسستكم بمسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية؛					
2	تعمل مؤسستكم على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛					
3	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين؛					
4	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة؛					
5	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث؛					
6	تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها؛					
7	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛					
8	تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على التكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛					
9	تقوم مؤسستكم بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؛					
10	تهتم مؤسستكم بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملائها؛					

## الملاحق

					11	تفصح مؤسستكم عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية؛
					12	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المؤسسة؛
					13	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية؛
					14	يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.

### المحور الثالث: واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولا	مبدأ وجود أساس فعال لقواعد الحوكمة:					
1	تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة؛					
2	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات؛					
3	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.					
ثانيا	مبدأ ضمان حقوق المساهمين:					
4	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة؛					
5	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي؛					
6	يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.					
ثالثا	مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين:					
7	تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من					

## الملاحق

					أهم ضوابط الحوكمة؛	
					تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	8
					<b>مبدأ دور أصحاب المصالح:</b>	رابعا
					يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون؛	9
					يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية؛	10
					وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	11
					<b>مبدأ الإفصاح والشفافية:</b>	خامسا
					يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء؛	12
					يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة للمسؤولية الاجتماعية في الشركة؛	13
					يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	14
					<b>مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:</b>	سادسا
					يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة؛	15
					يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح؛	16
					يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	17

## أولاً: الثبات

(1) المحور الأول

## Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.898	12

(2) المحور الثاني

## Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.844	14

(3) المحور الثالث

أ) البعد الأول

## Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.712	3

ب) البعد الثاني

## Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.895	3

ج) البعد الثالث

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.675	2

د) البعد الرابع

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.633	3

هـ) البعد الخامس

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.648	3

و) البعد السادس

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.888	3

ز) الاجمالي

**Reliability Statistics**

Cronbach's Alpha	N of Items
.715	17

## (1) المحور الأول

		X
توجد رؤية واضحة لإدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛	Pearson Correlation	.709
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
لا يعتبر الربح هو الهدف الوحيد من وراء نشاط المؤسسة؛	Pearson Correlation	.512
	Sig. (2-tailed)	.002
	N	35
لا تقوم مؤسستكم بمراعاة المصلحة العامة من مجتمع، عمل، بيئة،....؛	Pearson Correlation	.611
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
تساهم مؤسستكم في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع المجتمعي؛	Pearson Correlation	.595
	Sig. (2-tailed)	.005
	N	35
تساهم مؤسستكم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع؛	Pearson Correlation	.521
	Sig. (2-tailed)	.001
	N	35
تهدف مؤسستكم الى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين؛	Pearson Correlation	.603
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
تعامل مؤسستكم الموظفين لديها بعدالة ودون تمييز (أجور، ترفقيات، حوافز، رعاية صحية)؛	Pearson Correlation	.376
	Sig. (2-tailed)	1.00
	N	35
تقوم مؤسستكم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم؛	Pearson Correlation	.885
	Sig. (2-tailed)	.003
	N	35
تساهم مؤسستكم في دعم برامج حماية البيئة وتحسينها؛	Pearson Correlation	.718

## الملاحق

	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.619
تختار مؤسساتكم أفضل الطرق للتخلص من مخلفاتها؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.906.
تقوم مؤسساتكم بإنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية؛	Sig. (2-tailed)	.003
	N	35
	Pearson Correlation	.756
تعطي مؤسساتكم الأولوية لنوعية وجودة منتجاتها وخدماتها حتى وإن أدى ذلك إلى تخفيض مداخيلها نسبياً.	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

## (2) المحور الثاني

	Y	
	Pearson Correlation	.901
تقوم مؤسساتكم بمسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تعلق بالأنشطة الاجتماعية؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.689
تعمل مؤسساتكم على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.785.
تقوم مؤسساتكم بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين؛	Sig. (2-tailed)	.000.
	N	35
	Pearson Correlation	.823.
تقوم مؤسساتكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة؛	Sig. (2-tailed)	.000.
	N	35
	Pearson Correlation	.602
تقوم مؤسساتكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث؛	Sig. (2-tailed)	.000

## الملاحق

	N	35
	Pearson Correlation	.048.
تقوم مؤسساتكم بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.634
تقوم مؤسساتكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.696.
تقوم مؤسساتكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على التكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	Sig. (2-tailed)	.002
	N	35
	Pearson Correlation	.721.
تقوم مؤسساتكم بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؛	Sig. (2-tailed)	.001.
	N	35
	Pearson Correlation	.165.
تهتم مؤسساتكم بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملائها؛	Sig. (2-tailed)	.120.
	N	35
	Pearson Correlation	.994
تفصح مؤسساتكم عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية؛	Sig. (2-tailed)	.022.
	N	35
	Pearson Correlation	.350.
الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة؛	Sig. (2-tailed)	.071.
	N	35
	Pearson Correlation	.716.
يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمناً لتقارير المالية السنوية؛	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
	Pearson Correlation	.875
يتم الإفصاح عن أداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

3 المحور الثالث

أ) البعد الأول

		Z1
تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات معظم ان تحقيق مصالح الأطراف ذات المصلحة؛	Pearson Correlation	.705
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات؛	Pearson Correlation	.728
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	Pearson Correlation	.859
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

ب) البعد الثاني

		Z2
يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة؛	Pearson Correlation	.903
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي؛	Pearson Correlation	.864
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.	Pearson Correlation	.913
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

ج) البعد الثالث

Z3

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة؛	Pearson Correlation	.866
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	Pearson Correlation	.871
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

د) البعد الرابع

Z4

يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون؛	Pearson Correlation	1.70
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يتم السماح لنوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية؛	Pearson Correlation	.686
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	Pearson Correlation	.749
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

هـ) البعد الخامس

Z5

يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء؛	Pearson Correlation	.823
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة للمسؤولية الاجتماعية في الشركة؛	Pearson Correlation	.754
	Sig. (2-tailed)	.000

## الملاحق

	N	35
يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	Pearson Correlation	.629
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

## (و) البعد السادس

Z6

يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة؛	Pearson Correlation	.922
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح؛	Pearson Correlation	.771
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	Pearson Correlation	14.9
	Sig. (2-tailed)	.000
	N	35

## ثالثاً: طبيعة البيانات

### Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
X	.187	35	.003	.916	35	.255
Y	.274	35	.000	.837	35	.000
Z1	.324	35	.000	.746	35	.000
Z2	.234	35	.000	.888	35	.002
Z3	.246	35	.000	95.8	35	1.00
Z4	.310	35	.000	.855	35	.000
Z5	.294	35	.000	.783	35	.000
Z6	.340	35	.000	66.7	35	.000

a. Lilliefors Significance Correction

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid ليسانس	15	42.9	42.9	42.9
ماستر/ماجستير	11	31.4	31.4	74.3
دكتوراه	1	2.9	2.9	77.1
ديبلوم مهني	8	22.9	22.9	100.0
Total	35	100.0	100.0	

التخصص العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محاسبة	13	37.1	37.1	37.1
مالية وبنوك	11	31.4	31.4	68.6
إدارة وتسيير	3	8.6	8.6	77.1
اقتصاد	4	11.4	11.4	88.6
أخرى	4	11.4	11.4	100.0
Total	35	100.0	100.0	

الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نائب مدير	1	2.9	2.9	2.9
رئيس مصلحة	14	40.0	40.0	42.9
محاسب	13	37.1	37.1	80.0
أخرى	7	20.0	20.0	100.0
Total	35	100.0	100.0	

## الملاحق

### قطاع\_مؤسستكم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid صناعي	12	34.3	34.3	34.3
خدمي	9	25.7	25.7	60.0
تجاري	14	40.0	40.0	100.0
Total	35	100.0	100.0	

### عدد الدورات التي التحقت بها في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية

النسبة	تكرار القيم المدرجة	التكرار (بما فيه المفقودة)	عدد الدورات
45.7	16	16	ولا دورة
14.3	5	5	دورة واحدة
5.7	2	2	دورتين
11.4	4	4	ثلاث دورات
22.9	8	8	اكثر من ثلاث دورات
<b>100</b>	<b>35</b>	<b>35</b>	<b>المجموع</b>

### عدد الدورات التي التحقت بها في مجال حوكمة الشركات

النسبة	تكرار القيم المدرجة	التكرار (بما فيه المفقودة)	عدد الدورات
14.3	5	5	ولا دورة
42.9	15	15	دورة واحدة
5.7	2	2	دورتين
17.1	6	6	ثلاث دورات
20.0	7	7	اكثر من ثلاث دورات
<b>100</b>	<b>35</b>	<b>35</b>	<b>المجموع</b>

## (1) المحور الأول

## Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
توجد رؤية واضحة لإدارة المؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛	35	3.4286	.91670
لا يعتبر الربح هو الهدف الوحيد من وراء نشاط المؤسسة؛	35	3.7714	10268.
لا تقوم مؤسستكم بمراعاة المصلحة العامة من (مجتمع، عمال، بيئة،....)؛	35	3.4571	.85209
تساهم مؤسستكم في إقامة المشاريع المحلية ذات الطابع المجتمعي؛	35	3.4857	67251.
تساهم مؤسستكم في الحد من مشكلة البطالة في المجتمع؛	35	3.5429	.78000
تهدف مؤسستكم الى توفير ظروف عمل آمنة ومريحة للعاملين؛	35	3.6857	.96319
تعامل مؤسستكم الموظفين لديه العدالة ودون تمييز (أجور، ترقيات، حوافز، رعاية صحية)؛	35	3.8000	.86772
تقوم مؤسستكم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لرفع قدراتهم وكفاءتهم؛	35	3.6571	.93755
تساهم مؤسستكم في دعم برامج حماية البيئة وتحسينها؛	35	3.0000	.83934
تختار مؤسستكم أفضل الطرق للتخلص من مخلفاتها؛	35	3.3714	.75957
تقوم مؤسستكم بإنتاج السلع والخدمات ذات الجودة العالية؛	35	3.9429	.87255
تعطي مؤسستكم الأولوية لنوعية وجودة منتجاتها وخدماتها حتى وإن أدى ذلك إلى تخفيض مداخيلها نسبياً.	35	3.7143	.98731
Valid N (listwise)	35		

## (2) المحور الثاني

## Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تقوم مؤسستكم بمسك سجلات خاصة لتسجيل ما تتحمله المؤسسة من تكاليف تتعلق بالأنشطة الاجتماعية؛	35	3.6286	.91026
تعمل مؤسستكم على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛	35	3.6571	.93755
تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين؛	35	3.9714	.74698
تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة؛	35	3.8000	.63246
تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث؛	35	3.7714	.84316
تقوم مؤسستكم بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها؛	35	3.9429	.63906
تقوم مؤسستكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	35	3.4857	.81787

## الملاحق

تقوم مؤسساتكم بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على التكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية؛	35	3.3429	.87255
تقوم مؤسساتكم بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين؛	35	3.2857	.95706
تهتم مؤسساتكم بالإفصاح عن تكاليف مسؤوليتها الاجتماعية تجاه عملائها؛	35	3.1143	.86675
تفصح مؤسساتكم عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية؛	35	3.3429	.99832
الإفصاح عن تكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة؛	35	3.6571	.83817
يتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية السنوية؛	35	3.8571	.64820
يتم الإفصاح عن أداء الاجتماعي ضمن تقارير منفصلة عن التقارير المالية التقليدية.	35	3.4286	.81478
Valid N (listwise)	35		

### (3) المحور الثالث

#### (أ) البعد الأول

#### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تتوفر تشريعات وتنظيمات واضحة تحدد المسؤوليات معظم التحقيقات مصالح الأطراف ذات المصلحة؛	35	3.9429	.59125
يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات؛	35	3.6857	.67612
تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات.	35	3.4857	.81787
Valid N (listwise)	35		

#### (ب) البعد الثاني

#### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصفة دورية ومنتظمة؛	35	3.8286	.78537
يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل متساوي؛	35	3.7143	.82503
يحق للمساهمين الاطلاع على إجراءات الإفصاح.	35	66193.	69422.
Valid N (listwise)	35		

ج) البعد الثالث

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة؛	35	3.8286	.70651
تتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي.	35	3.8000	.94885
Valid N (listwise)	35		

د) البعد الرابع

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القانون؛	35	3.8857	.71831
يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية؛	35	4.3553	.89349
وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركة.	35	7.1493	.77024
Valid N (listwise)	35		

هـ) البعد الخامس

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي بدون استثناء؛	35	0.0138	.79705
يتم الإفصاح للمساهمين عن وجود ممارسة للمسؤولية الاجتماعية في الشركة؛	35	3.6857	.63113
يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية بإظهار فاعليته.	35	3.8857	.58266
Valid N (listwise)	35		

و) البعد السادس

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
يعمل مجلس الإدارة ضمن خطة استراتيجية شاملة للإشراف والرقابة؛	35	4.0286	.45282
يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح؛	35	0.0903	.54233
يعمل مجلس الإدارة على تحقيق القدر اللازم للمساءلة من خلال نظام فعال.	35	0.0214	.59409
Valid N (listwise)	35		

**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation
X	35	3.5714	.69814
Y	35	86623.	.76642
Z1	35	3.7143	.55949
Z2	35	14803.	.73106
Z3	35	3.8143	.61937
Z4	35	3.8286	.54155
Z5	35	3.8429	.51122
Z6	35	4344.0	.49238
Valid N (listwise)	35		

**سادسا: اختبار الفرضيات**

**(1) الفرضية الأولى**

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
X	35	3.5714	.69814	.11801

**One-Sample Test**

Test Value = 3

	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
X	4.842	34	.000	.57143	.3316	.8112

(2) الفرضية الثانية

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Y	Negative Ranks	25 <sup>a</sup>	15.26	381.50
	Positive Ranks	5 <sup>b</sup>	16.70	83.50
	Ties	5 <sup>c</sup>		
	Total	35		

a. Mean < Y

b. Mean > Y

c. Mean = Y

**Test Statistics<sup>a</sup>**

		Mean - Y
Z	-3.167 <sup>-b</sup>	
Asymp. Sig. (2-tailed)	.002	

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

(3) الفرضية الثالثة

(أ) البعد الأول

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z1	Negative Ranks	30 <sup>a</sup>	16.30	489.00
	Positive Ranks	2 <sup>b</sup>	19.50	39.00
	Ties	3 <sup>c</sup>		
	Total	35		

a. Mean < Z1

b. Mean > Z1

c. Mean = Z1

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z1

Z	-4.389 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

(ب) البعد الثاني

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z2	Negative Ranks	28 <sup>a</sup>	15.39	431.00
	Positive Ranks	2 <sup>b</sup>	17.00	34.00
	Ties	5 <sup>c</sup>		
	Total	35		

a. Mean < Z2

b. Mean > Z2

c. Mean = Z2

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z2

Z	-4.186 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

(ج) البعد الثالث

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z3	Negative Ranks	29 <sup>a</sup>	15.47	448.50
	Positive Ranks	1 <sup>b</sup>	16.50	16.50
	Ties	5 <sup>c</sup>		

Total	35		
-------	----	--	--

- a. Mean < Z3
- b. Mean > Z3
- c. Mean = Z3

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z3

Z	-4.569 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

- a. Wilcoxon Signed Ranks Test
- b. Based on positive ranks.

د) البعد الرابع

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z4	Negative Ranks	29 <sup>a</sup>	15.91	461.50
	Positive Ranks	1 <sup>b</sup>	3.50	3.50
	Ties	5 <sup>c</sup>		
	Total	35		

- a. Mean < Z4
- b. Mean > Z4
- c. Mean = Z4

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z4

Z	-4.890 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

- a. Wilcoxon Signed Ranks Test
- b. Based on positive ranks.

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z5	Negative Ranks	33 <sup>a</sup>	17.39	574.00
	Positive Ranks	1 <sup>b</sup>	21.00	21.00
	Ties	1 <sup>c</sup>		
	Total	35		

a. Mean < Z5

b. Mean > Z5

c. Mean = Z5

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z5

Z	-4.882 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
Mean - Z6	Negative Ranks	32 <sup>a</sup>	16.50	528.00
	Positive Ranks	0 <sup>b</sup>	.00	.00
	Ties	3 <sup>c</sup>		
	Total	35		

a. Mean < Z6

b. Mean > Z6

c. Mean = Z6

**Test Statistics<sup>a</sup>**

Mean - Z6

Z	-5.172 <sup>b</sup>
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Wilcoxon Signed Ranks Test

b. Based on positive ranks.

## المخلص:

بعد أن كان هدف المؤسسة الأساسي هو هدف مضاعفة الأرباح، صارت القضايا الاجتماعية تشكل أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة ومصصلحة المجتمع بصفة خاصة كما يجب أن يكون المحيط الذي تعمل فيه محور اهتمامها، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة وتأدية دور فعال وإيجابي في المجتمع من جهة أخرى وعليه، فالمؤسسات مطالبة بتطبيق قواعد الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها عند القيام بممارسة أعمالها.

لذا هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في المؤسسات الجزائرية في ظل قواعد الحوكمة، من خلال دراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم وتطوير استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل بيانات الاستبيان، اعتمادا على المتوسطات الحسابية وغيرها من الأساليب الإحصائية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات تساهم بشكل كبير في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بما تقدمه هذه الأخيرة من منافع وتحمله من تكاليف في صلب القوائم المالية، وذلك لأن الإفصاح المحاسبي يسعى إلى تلبية الاحتياجات المعلوماتية لأصحاب المصالح والمستفيدين من القوائم المالية التي تعرضها الشركة. **الكلمات المفتاحية:** المسؤولية الاجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، أصحاب المصالح.

## Abstract :

After that was the founder primary goal is the goal of doubling profits, it has become social issues are very important for the organization in general and the interests of societies, in particular, as it should be the environment in which it operates its focus in an attempt to improve its image on the one hand and play an active and positive role in the community on the other hand, accordingly, the institutions are required to apply the rules of corporate governance in order to achieve responsibility toward stakeholders. Thus, the commitment to social responsibility to the communities when doing business.

So study aimed to identify the extent of application of social responsibility accounting and its disclosure in Algerian institutions under governance rules companies, through a field study on a range of economic institutions. To achieve the objectives of the study. The analytical descriptive approach, design and development of a questionnaire for the purpose of collecting data from the sample of the study were relied upon, and the Social Science Statistical Programme (SPSS) was used to analyze the questionnaire data, based on arithmetic averages and other statistical methods.

The study concluded that the principles of corporate governance contribute significantly to the disclosure of social responsibility by providing the benefits and costs of the latter in the financial statements, because accounting disclosure seeks to meet the information needs of the stakeholders and beneficiaries of the financial statements presented by the company.

**Key words:** social responsibility, corporate governance, accounting social responsibility, Accounting disclosure of social responsibility, stakeholders